

تقارير

لجنة القطاعات الإنتاجية

حول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

مقررة اللجنة

مريم الهلواني

رئيس اللجنة

عثمان الطرمونية

الولاية التشريعية 2021-2027

السنة التشريعية 2024-2025

= دورة أكتوبر 2024

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة تقنية

■ رئيس اللجنة : السيد المستشار عثمان الطرمونية.

■ مقررة اللجنة : السيدة المستشارة مريم الهلواني.

■ تواريخ دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية باللجنة:

الاثنين 25 نونبر 2024 : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

الثلاثاء 26 نونبر 2024 : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

الأربعاء 27 نونبر 2024 : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الاثنين 02 دجنبر 2024 : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة.

■ تاريخ التصويت على الميزانيات الفرعية : الخميس 05 دجنبر 2024.

■ عداء الاجتماعات: 05

■ عداء ساعات العمل : 21 ساعة

■ النصاقر الإداري الذي أعده التقارير :

✓ السيدة زهيرة زكي (رئيسة مصلحة اللجنة)

✓ السيد محمد ادعيجو

✓ السيد أحمد جمالي

✓ السيدة رجاء النيازي

✓ السيدة حليلة الغازي

تقديم عام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر ملخص التقرير الذي أعدته
لجنة القطاعات الإنتاجية، في إطار اجتماعاتها المخصصة لدراسة مشاريع
الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المدرجة ضمن اختصاصاتها برسم
السنة المالية 2025 ويتعلق الأمر بـ :

✚ وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

✚ وزارة الصناعة والتجارة؛

✚ وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

✚ وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

وقد عقدت اللجنة ما مجموعه خمس اجتماعات مع القطاعات
الوزارية السالفة الذكر في الفترة الممتدة من 25 نونبر إلى 05 دجنبر 2024،
خصصت للتقديم والمناقشة والتصويت على مشاريع هذه الميزانيات
الفرعية، بغلاف زمني ناهز 21 ساعة عمل.

كما لا يخفى عليكم أن مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات
التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة، أتت في سياق دولي، وظيفية وطنية
صعبين، وذلك مرده إلى عدة متغيرات منها ما هو ذو طبيعة وطنية، كتوالي
سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية وبالتالي قلة الموارد المائية،
إلى جانب ما شهدته بلادنا مؤخرا من كوارث طبيعية (زلازل الحوز، فيضانات
الجنوب الشرقي)، التي لازالت آثارها واضحة على المجالين الاقتصادي
والاجتماعي.

كما أن المتغيرات الدولية النابعة من التوترات الجيوسياسية، تجعل من الصعب التحكم في التوقعات والفرضيات سواء من خلال المنجزات القطاعية، او داخل برامج العمل المقبلة.

وبناء عليه، فإن البرامج الواردة ضمن العروض التقديمية لمشاريع الميزانيات القطاعية لم تغفل في مجملها هذا المعطى من السياقات داخل برامج العمل المقبلة انطلاقا من مدى الأهمية الحيوية والاستراتيجية للقطاعات الوزارية السالف ذكرها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد شكلت دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية القطاعية أمام لجنة القطاعات الإنتاجية، فرصة سانحة أمام السيدات والسادة المستشارين للتداول والنقاش حول مختلف الجوانب التي لها ارتباط وثيق بمشاكل

وإكراهات هذه القطاعات ، حيث عرف مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، نقاشا مستفيضا بالنظر إلى التحديات الكبرى التي تواجه القطاع والتي تتجلى أساسا في شح التساقطات المطرية وعدم انتظامها، وندرة الموارد المائية التي أضحت تشكل عائقا بنيويا وهيكليا في سياق وطني يتسم بالجفاف وانخفاض المخزون المائي، وآخر دولي يتصف باستمرار التضخم وتنامي التوترات الجيوسياسية، دون إغفال الدور المحوري لهذه القطاعات ومآلها من ارتباط مباشر بالحالة الاجتماعية والمعيشية للمواطن، لدورها الهام في المساهمة في الناتج الداخلي الخام، وفي خلق فرص الشغل، كما تتميز بضمائها لتحقيق التوازنات الاجتماعية والاقتصادية وتحسين الأمن والسيادة الغذائية لبلادنا.

ونوه السيدات والسادة المستشارون بصمود قطاع الفلاحة الذي يعتبر أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، أمام توالي سنوات الجفاف ونقص التساقطات، وندرة الموارد المائية، مع التنبيه إلى الانخفاض المسجل في

محاصيل الحبوب، وكل الزراعات ذات الارتباط بالمعيش اليومي للمواطنين، وكذا الثروة الحيوانية بسبب قلة الكأ، وغلاء أسعار الأعلاف.

وتم التأكيد في هذا السياق على أهمية مواصلة تعبئة الموارد المائية، وتزويد مختلف الجهات والمناطق بمنظومة للسدود الكبرى والمتوسطة والصغرى، وتوسيع المدارات السقوية، كما تمت الدعوة إلى ضمان تزويد الساكنة بالماء الشروب على مستوى جميع مناطق المملكة تنفيذاً للمخطط الاستعجالي الذي تم تقديمه بين أيدي صاحب الجلالة نصره الله، وتحقيقاً للعدالة المجالية والاجتماعية.

وعند مناقشتهم لقطاع الصيد البحري، نوه السيدات والسادة المستشارون بالقيمة الحيوية لهذا القطاع انطلاقاً من حجم مساهمته في إنتاج الثروة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني باعتباره مورداً لمعيش عدد مهم من الأسر المغربية لاسيما الصيد الساحلي والتقليدي، بالإضافة إلى تشغيل اليد العاملة (260 ألف منصب شغل مباشر)، بناتج داخلي خام قدره 15 مليار درهم، مما يستدعي التقوية والرفع من حجم وقيمة التدابير الكفيلة للنهوض

بهذا القطاع الحيوي عبر دعم وتعزيز البحث العلمي لدراسة النظم البيئية البحرية، ومعالجة أسباب وتدايعات النقص المسجل في كميات مخزون الثروة السمكية ببلادنا بإجراء تشخيص علمي دقيق، وتشديد الإجراءات الرقابية على أنشطة الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المصرح به مع الحرص على احترام فترات الراحة البيولوجية ضمانا لتجديد المخزون.

كما أجمع السيدات والسادة المستشارون على أهمية قطاعي الصناعة والتجارة ومساهمتها في إنعاش الصادرات، والرفع من نسبة النمو، وإنعاش سوق الشغل، وهو الأمر الذي جعل القطاعين في صلب النموذج التنموي، و ثمنوا عاليا ما تم تحقيقه لاسيما على مستوى مخطط التسريع الصناعي الذي يهدف إلى خلق منظومات صناعية فعالة وذات قدرة تنافسية، والرفع من نسبة الاندماج المحلي، سعيا نحو مضاعفة التصنيع والتصدير كما هو الحال بالنسبة لقطاع السيارات في أفق سنة 2035، وإبراز مهن عالمية تجعل من بلادنا منطقة جذب للاستثمارات الكبرى في مجالات صناعية متعددة، وتعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي.

وسجلوا بإيجابية المجهود المبذول على المستوى التشريعي من خلال الإسراع بإخراج كافة النصوص التشريعية اللازمة لمواكبة التطور الصناعي ببلادنا.

وتناول السيدات والسادة المستشارون مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالنقاش الجاد والتقييم البناء، باعتبارها قطاعات ذات بعد استراتيجي هام ، وكانت مناسبة للتنويه بالعمل وبالمجهرات المبدولة من طرف الوزارة من أجل النهوض بالقطاع السياحي والرفع من تنافسيته، وتكريس موقع بلادنا كوجهة سياحية رائدة على المستوى العالمي، لاسيما في ظل الظرفية الحالية التي تشهد العديد من المتغيرات الدولية وانعكاسها المباشر على وتيرة النهوض بالاقتصاد الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار اقبال بلادنا على تنظيم تظاهرات ذات مستوى عالمي وقاري، تستدعي مزيدا من الجهد والابتكار لتطوير الاستراتيجية الوطنية للقطاع (2023-2026) حتى تستجيب للطموحات والأهداف المرجوة من أجل جلب 26 مليون سائح في أفق سنة 2030.

وبخصوص قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عبر السيدات والسادة المستشارون عن تقديرهم للدور المحوري الذي تلعبه في التشغيل والحفاظ على الهوية المغربية، والمساهمة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 7%.

ودعوا الى ضرورة إشراك الفاعلين والغرف المهنية والمنتخبين وباقي الشركاء في القطاعات ذات الصلة لتدارس إكراهاته وإيجاد الحلول الملائمة من أجل تحقيق تنافسية أكبر للقطاع والرفع من رقم معاملاته على مستوى الصادرات وتأطير ومواكبة اليد العاملة به على مستوى التكوين والرفع من جودة المنتجات ودعم تسويقها داخليا وخارجيا.

كما أن مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاعي الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة شكلت مناسبة لاستحضار الظرفية العالمية، التي تساءل مستقبل السيادة الطاقية للعديد من الدول إلى جانب التقلبات المناخية، حيث أكد السيدات والسادة المستشارون على أهمية تحقيق الأمن الطاقى ببلادنا والذي انخرط فيه منذ سنة 2009 تحت الرعاية السامية لصاحب

الجلالة من خلال اعتماد استراتيجية وطنية طاقية في أفق بلوغ 52% من المزيج الكهربائي الوطني خلال سنة 2030.

وقد تساءل السيدات والسادة المستشارون عن حصيلة تنفيذ هذه الاستراتيجية، وعن مدى ملاءمتها مع التحولات الإقليمية والدولية ومع التحديات المناخية، كما تم التأكيد على أهمية استغلالها بشكل أمثل سعياً نحو جذب استثمارات في مجال الهيدروجين الأخضر الذي سيغطي ما يصل إلى 12% من استخدام طاقي عالمي بحلول عام 2050 حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

وأجمع السيدات والسادة المستشارون على كون تحقيق السيادة الطاقية، وتأمين الموارد والحفاظ عليها يتطلب مضاعفة الجهود، لا يعد قضية حكومية لوحدها أو قطاع حكومي، بل قضية مجتمعية تستوجب انخراط كل مكونات المجتمع المغربي للحفاظ على هذه الموارد وترشيد استغلالها، ودعوا إلى ضرورة العمل بشكل حثيث على تسريع وثيرة إنتاج الطاقات المتجددة ذات مصادر شمسية أو ريحية أو هيدروجينية، وذلك

بالعمل على تعزيز وتقوية وتأهيل بنية تحتية خاصة بالتخزين والنقل وعصرنتها.

هذا، وقد حضي الشق الاجتماعي بمختلف القطاعات باهتمام السيدات والسادة المستشارين، بحيث استأثرت الحقوق والحريات النقابية وتحسين ظروف الشغيلة وصون حقوقها بحيز وافر من النقاش، باعتبارها رافعة أساسية للإنجاح الاستراتيجيات القطاعية والمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي اجتماع اللجنة المنعقد يوم الخميس 5 دجنبر 2024، تم التصويت

على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم

السنة المالية 2025 بالاجماع ، وفق النتائج بالجدول التالي :

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية برسم السنة المالية 2025

مجموع المصوتين	نتيجة التصويت			القصاص الحكومي
	الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
8	الإجماع			ميزانية التشغيل
8	الإجماع			ميزانية الاستثمار
8	الإجماع			الميزانية برمتها
8	الإجماع			ميزانية التشغيل
8	الإجماع			ميزانية الاستثمار
8	الإجماع			الميزانية برمتها
8	الإجماع			ميزانية التشغيل
8	الإجماع			ميزانية الاستثمار
8	الإجماع			الميزانية برمتها
8	الإجماع			ميزانية التشغيل
8	الإجماع			ميزانية الاستثمار
8	الإجماع			الميزانية برمتها

مقررة اللجنة

مريم العلواني

Handwritten signature



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة القطاعات الإنتاجية حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية
القروية والمياه والغابات

السنة المالية 2025

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية يوم الإثنين 25 نونبر 2024 اجتماعا
خصص لدراسة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية
القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2025، وذلك برئاسة السيد عثمان
الطرمونية رئيس اللجنة، وبحضور السيد أحمد البواري وزير الفلاحة والصيد
البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والسيدة زكية الدريوش كاتبة الدولة
المكلفة بالصيد البحري.

في البداية، تقدم السيد الرئيس بأحر التهاني للسيد الوزير وللسيدة كاتبة
الدولة بمناسبة حظوهما بالثقة المولوية السامية بتعيينهما على رأس قطاعات
وازنة متمنيا لهما بإسمه وبإسم كافة أعضاء اللجنة التوفيق والسداد في أداء
مهامهما النبيلة.

وعقب ذلك تناول السيد الوزير الكلمة لإلقاء عرض مفصل حول مشروع الميزانية الفرعية للقطاع، استهلها بشكره العميق للسيدات والسادة المستشارين حول تهنئتهم له، وبعد ذلك أوضح أن الرؤية الاستراتيجية ودينامية القطاع الفلاحي تستمد قوتها من التوجيهات الملكية السامية التي حددت أهدافا واضحة ومدقة للاستراتيجية الجديدة "الخطاب الملكي، 12 أكتوبر 2018"، وتماشيا مع النموذج التنموي الجديد، وكذا مع التطورات والتغيرات التي شهدها السياق الوطني والعالمي، وأيضا بناء على حصيلة مخطط المغرب الأخضر التي توجت بإطلاق استراتيجية جديدة "الجيل الأخضر 2020-2030".

وأضاف أن هذه الاستراتيجية تستند على ركيزتين أساسيتين وهما تثمين وتأهيل العنصر البشري، واستدامة التنمية الفلاحية، الغاية منهما خلق جيل جديد من الطبقة الفلاحية، وكذا جيل جديد من التنظيمات الفلاحية وآليات المواكبة، فيما أكد على أن الغرض من استدامة التنمية الفلاحية هو الحفاظ على منجزات السلاسل الفلاحية وتدعيمها وتعزيز قنوات توزيع عصرية، والحفاظ على عناصر الجودة، وابتكار وتكنولوجيا خضراء صديقة للبيئة.

كما شدد من جهة ثانية على الدور المركزي لصندوق التنمية الفلاحية الذي سجل بدوره ما يناهز 4.8 مليار درهم كإنجازات فعلية خصصت 80% منها للدعم المباشر للاستثمارات الفلاحية، وأيضا تخصيص اعتمادات مالية بلغت 2.3 مليار درهم كمشاريع الإعداد الهيدروفلاحي والعقاري التي استفادت بمانسبته 49% من التحفيزات الإجمالية.

وارتباطا بدور هذا الصندوق، أشار السيد الوزير إلى أهم الإعانات الجديدة المبرمجة برسم السنة المقبلة (2025) كالتحفيز على استعمال الطاقة الشمسية في الضخ لتعويض استعمال غاز البوطان، ودعم المقاولين الشباب المستثمرين في الأراضي السلالية الفلاحية.

وعن برنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية والظرفية الاقتصادية خلال موسم 2023-2024، ذكر السيد الوزير بمضمون هذا البرنامج الذي تميز بتخصيص غلاف مالي بمبلغ 10 مليار درهم، منها 5 مليار درهم لحماية الرصيد الحيواني، و4 مليار درهم لحماية الرصيد النباتي، فيما خصص 1 مليار درهم لتعزيز القدرة المالية لمؤسسة القرض الفلاحي من أجل دعم الفلاحين.

هذا، وأعلن أن البرنامج الاستعجالي للتخفيف من آثار تداعيات زلزال الحوز على القطاع الفلاحي والغابوي الذي شهد عدة منجزات أهمها تخصيص اعتمادات مالية بلغت 611 مليون درهم منها (322 مليون درهم) لإعادة بناء الرأسمال الفلاحي، و(219 مليون درهم) لإصلاح وتهيئة البنية التحتية الاقتصادية والفلاحية، فيما خصص مبلغ 50 مليون درهم لعمليات التنمية القروية و20 مليون درهم لعمليات القطاع الغابوي.

وبالنسبة لمجال التأمين الفلاحي، شدد السيد الوزير على ان إنجازات الموسم الفلاحي (2023-2024) همت التأمين المتعدد المخاطر للحبوب والقطاني والزراعات الزيتية، وتقوية برنامج الضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة، إضافة إلى إعداد مشروع إعادة هيكلة التأمين الفلاحي ابتداء من موسم (2024-2025) في سياق رفض شركات إعادة التأمين الدولية الاستمرار في إعادة التأمين بالشروط الحالية نتيجة توالي سنوات الجفاف، مع ما يقتضيه ذلك من ملائمة منظومة التأمين الفلاحي مع متطلبات الاستراتيجية الجديدة، كاشفا أن المساحة الإجمالية المبرمجة خلال هذا الموسم (2024-2025) حددت في مليون و

550 ألف هكتار في إطار منتج التأمين الفلاحي، و450 ألف هكتار ضمن برنامج دعم القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ.

وبخصوص برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي، استعرض السيد الوزير أهم محاور هذا البرنامج التي تركز على خمسة محطات أساسية وهي: 1- عصرنة شبكات الري لتثمين أفضل للموارد المائية، 2- توسيع السقي، 3- الري الصغير والمتوسط، 4- تعزيز العرض المائي عبر تحلية مياه البحر، 5- تنمية المراعي.

وأشار كذلك إلى أن مشاريع الفلاحة التضامنية عرفت بدورها إنجازات جد هامة خلال السنة الجارية، بحيث تم إطلاق 117 مشروعا باعتمادات مالية بلغت 1.34 مليار درهم، استفاد منها 70 ألف فلاح، وتطرق السيد الوزير إلى بسط عدد من المشاريع المنجزة كمشروع غرس نبتة الصبار المقاوم للحشرة القرمزية بتامة، وتنويع أنظمة الإنتاج الفلاحي على مستوى جماعة تافوغالت، ومشروع تنمية سلسلة حليب البقر، وتنمية وتطوير سلسلة اللحوم.

وإلى جانب ذلك، أفاد السيد الوزير بأنه من المرتقب خلال السنة المقبلة (2025) تنزيل 133 مشروعا، وتخصيص مبلغ 1.7 مليار درهم كاعتمادات إجمالية مع منح الفرصة لحوالي 74 ألف مستفيد.

وفيما يتعلق ببرنامج تشجيع المقاولات الشبابية بالعالم القروي، كشف السيد الوزير عن حجم الاعتمادات المرصودة لفائدة هذا البرنامج برسم السنة المالية 2025، والتي ستبلغ 123 مليون درهم، منها 52 مليون درهم اعتمادات الأداء.

وتطرق من جانب آخر إلى أهم المنجزات المرتبطة بتعزيز مجال السلامة الصحية للمواد الغذائية خلال السنة الحالية، وبرنامج عمل السنة المقبلة، والذي يهدف إلى تقوية وتكريس دعائم الرقابة على الصعيد الوطني، وعند التصدير والاستيراد، وأيضا مراقبة واعتماد 1.5 مليون قنطار من البذور، و90 مليون غرسة إلى جانب تنظيم حملتين وطنيتين تذكيريتين لتلقيح الأبقار ضد الحمى القلاعية، وحملة وطنية لتلقيح الأغنام والماعز في الجهات الحدودية الشرقية بغلاف مالي يناهز 760 مليون درهم.

وبالنسبة للأقطاب الفلاحية، أكد السيد الوزير حرص الوزارة على تهيئة (7) أقطاب فلاحية بأهم أحواض الإنتاج بالمملكة في أفق سنة 2030 بدءا بتجهيز الشطر الثاني للوكوس على مساحة 50 هكتار، وإنجاز دراسات تقنية بالغرب وبحوز بغلاف مالي يقدر ب 48 مليون درهم خلال السنة المقبلة (2025).

هذا، واستعرض السيد الوزير أهم منجزات وبرامج عمل الجانب المرتبط بتسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية، وتعزيز الجودة سواء تعلق الأمر بأسواق الجملة للخضر والفواكه، أو الأسواق الأسبوعية، علاوة على مجازر اللحوم الحمراء بحيث سيتم وفقا لإعلان السيد الوزير إنشاء (12) سوقا جهويا لبيع الخضر والفواكه بالجملة، وعصرنة (100) سوق أسبوعي وأسواق الماشية، ثم العمل على تأهيل وعصرنة (120) مجزرة عصرية معتمدة في أفق سنة (2030).

وارتباطا بتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، أوضح السيد الوزير أن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي هم الطرق، المسالك، التعليم، الصحة، والكهرباء، موردا أنه سيتم تخصيص اعتمادات

مالية مبرمجة خلال السنة المقبلة (2025) لمواصلة الإنجاز تبلغ قيمتها 900 مليون درهم.

وأضاف كذلك ان مشروع التنمية القروية بجبال الأطلس سيتميز بمواصلة مواكبة المستفيدين من تعاونيات وجمعيات وفلاحات وفلاحين سعيا نحو ضمان استدامة المنجزات في أفق سنة 2025.

أما فيما يتعلق بقطاع المياه والغابات، أبرز السيد الوزير أن استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030". تركز على (4) محاور أساسية تتجلى في خلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية، تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها، الإصلاح المؤسسي، ثم تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها.

ولاستكمال تنزيل هاته المحاور، أفاد السيد الوزير بأنه سيتم التعاقد مع جمعيات رعوية خلال السنة المقبلة وذلك على امتداد مساحة ممنوعة من الرعي تقدر بحوالي 86 ألف هكتار، وإبرام 60 عقد شراكة لمواصلة تطوير خطة العمل لفائدة تعاونيات تثمين خشب الأرز، إكليل الجبل، علاوة على تشجيع القنص

المنظم، وتشجير وتخليف المجالات الغابوية ومحاربة التصحر، وكذا مواصلة تأهيل المنتزهات الوطنية بكل من إفران، وبتوبقال.

وأضاف أيضا بأنه سيتم تعزيز وتقوية برامج تعزيز شبكة المناطق المحمية، وحماية وتهيئة المناطق الرطبة المصنفة على لائحة "رامسار"، ثم تأهيل الحيوانات البرية كذلك.

وبخصوص قطاع الصيد البحري، تفضلت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالقطاع -في إطار استعراضها لأهم مؤشرات القطاع- إلى المعطيات الاستراتيجية منذ سنة 2023، إلى الإعلان على أن هذا القطاع ساهم ب 15 مليار درهم مسجلا نسبة 2.3% من الناتج الداخلي الخام، وبإنتاج بلغ حجمه 1423 ألف طن، و 30.9 مليار درهم كقيمة للصادرات، كما بلغت وحدات صناعات الصيد 518 وحدة، مع إحداث حوالي 133.845 فرصة عمل مباشر.

وأضافت السيدة كاتبة الدولة أن مؤشرات الإنتاج الوطني من الأسماك سجلت خلال (8) أشهر الأولى من سنتي 2023 و 2024 ارتفاعا في حجم المفرغات

بنسبة 2%، حيث انتقلت من 816 ألف طن إلى 832 ألف طن، وحقت ارتفاعاً في القيمة بنسبة 5% حيث انتقلت من 11.5 مليار درهم إلى 12.1 مليار درهم، مشيرة في نفس الصدد إلى الانخفاض المسجل على مستوى حجم الصادرات بنسبة 12%، وكذلك في رقم المعاملات الذي انخفض بنسبة 9%.

وفي إطار العمل على تفعيل مقتضيات استراتيجية القطاع، شددت السيدة كاتبة الدولة على مدى أهمية استدامة الثروة السمكية قصد تعزيز مخططات التهيئة للمصايد، ومواصلة التهيئة المجالية لمجهودات الصيد بخصوص الأصناف المستهدفة ووسائل الصيد المستعملة وحالة المخزون السمكي داخل كل منطقة، وكذا الحرص على تنزيل البرنامج الوطني للمحميات البحرية عبر إنشاء ثلاث محميات بحرية جديدة بكل من أكادير، العرائش والناظور بشراكة مع البنك الدولي، وإحداث محمية بحرية جديدة ببوجدور على طول سيدي الغازي.

كما أكدت على أهمية البحث العلمي في قطاع الصيد البحري من خلال تعزيز وسائل التنقيب البحري، مما يستوجب اقتناء بارجة لتربية الأحياء المائية،

وتتمة مشروع تجديد باخرة التكوين الحسني قصد تخصيصها للأبحاث البحرية لفائدة باحثي المعهد الوطني للصيد البحري ومهنيي القطاع.

كما لم تفت السيدة كاتبة الدولة الإشارة إلى أهمية إنشاء شبكة للملاحظة الفعلية للمحيط ورصد التغيرات المناخية حيث أوضح أنه سيتم إنشاء وحدة تكنولوجيا علم المحيطات بالمركز الجهوي لطنجة، وأيضا إحداث منصة بحرية عائمة مزودة بمختبر وأجهزة للاستشعار والملاحظة متعددة الاختصاصات.

وفي سياق متصل، أفادت بأنه سيشرع في تطوير المنصة الرقمية الخاصة بمبادرة الحزام الأزرق، وتنزيل توصيات النسخة الثالثة لهذه المبادرة لفائدة أعضائها خصوصا الدول الإفريقية، وكذا عزم الوزارة مواصلة تنفيذ مشاريع البحث والتطوير في مجال تربية الأحياء البحرية استجابة لطلبات الشركاء في القطاعين العام والخاص بموازاة مع تطوير البنية التحتية لبحوث تربية الأحياء المائية.

ومن جهة ثانية، استعرضت السيدة كاتبة الدولة أهم منجزات مراقبة الصيد البحري، وعلى رأسها وضع نظام إلكتروني للتصريح بمعطيات عمليات الصيد الساحلي، والصيد في أعالي البحار، وكذا مراجعة وتتبع المسار في إطار محاربة الصيد غير القانوني، وغير المصرح به، وغير المنظم، وكذلك العمل على وضع نظام المراقبة الإلكتروني (EMS)، ووضع آلية للتبليغ عن المخالفات.

كما تطرقت أيضا إلى مخططات التهيئة لأغراض تربية الأحياء المائية البحرية والاستثمار في هذا المجال، وتخصيص الدعم المالي والتقني وكذا إطلاق الدراسات المرتبطة بتحديث هذه المخططات بعدد من جهات المملكة، والعمل على إنجاز الدراسات التكميلية، والسهر على دعم الأنشطة القبلية والبعدية، لسلسلة الإنتاج، وتنمية الأقطاب الجهوية لتربية الأحياء المائية.

وحرصا من الوزارة على دعم البنى التحتية، كشفت السيدة كاتبة الدولة عن جملة من المشاريع المنجزة، أو تلك المبرمجة تنزيلها في أفق السنة المقبلة كما هو الحال بالنسبة لأسواق السمك من الجيل الجديد للبيع الأولي، وأسواق

السّمك بالجملة للبيع الثاني، وأسواق السّمك بالتقسيط، وكذا رقمنة البيع بالمرزاد، ومواصلة تثمين ابتكار صناعات الصيد البحري.

كما شددت على أهمية الرفع وتطوير مستوى الخدمات الصحية وتعميمها لفائدة البحارة في الموانئ، وبقرى الصيادين ونقاط التفريغ المجهزة، معلنا بأنه سيتم تجهيز (10) وحدات صحية بالمعدات الطبية بغلاف مالي قدره 0.72 مليون درهم، إضافة إلى وضع تطبيق رقمي لتبادل المعلومات الصحية لرجال البحر ولأفراد عائلاتهم، وأردفت من جهة أخرى أن الوزارة بصدد تنظيم دورات تكوينية في مجال التسويق الإلكتروني والتجارة الرقمية لفائدة مسيري التعاونيات، إلى جانب تنظيم ورشات تكوينية في مجال الحكامة وتدير النزاعات.

وقبل ختم عرضها التقديمي، تطرقت السيدة كاتبة الدولة إلى استعراض أهم المشاريع المبرمجة ضمن ميزانية الاستثمار أهمها المرتبطة بصندوق تنمية الصيد البحري، علاوة على المشاريع المبرمجة ضمن الميزانية العامة.

ونظرا لأهمية العرض التقديمي لمشروع هذه الميزانية الفرعية نورده مفصلا

ضمن محتويات التقرير.

المناقشة:

في مستهل مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم سنة 2025، توجه السيدات والسادة المستشارون بدورهم بتهنئة السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري على إثر الثقة المولوية السامية التي حظيا بهما بمناسبة تعيينها على رأس هذه القطاعات الحيوية والاستراتيجية متمنين لهما التوفيق والسداد في أداء مهامهما لما فيه مصلحة الوطن.

وعقب هذا، تطرق السيدات والسادة المستشارون إلى أهم التحديات التي تواجه القطاع والتي تتجلى أساسا في شح التساقطات المطرية وعدم انتظامها، وندرة الموارد المائية التي أضحت تشكل عائقا بنيويا وهيكليا في سياق وطني موسوم بالجفاف وانخفاض المخزون المائي، وآخر دولي يتصف باستمرار التضخم وتنامي

التوترات الجيوسياسية، دون إغفال الدور المحوري لهذه القطاعات ومآلها من ارتباط مباشر بالحالة الاجتماعية والمعيشية للمواطن، لدورها الهام في المساهمة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 14%، وهي من أكثر القطاعات تشغيلاً وخلقاً لفرص الشغل، كما تتميز بضمائها لتحقيق التوازنات الاجتماعية والاقتصادية وتحسين الأمن والسيادة الغذائية لبلادنا.

كما لفتوا الانتباه إلى أن قطاع الفلاحة الذي يعتبر أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، صمد أمام توالي سنوات الجفاف ونقص التساقطات، ونذرة الموارد المائية، وساهم في وفرة المنتوجات الفلاحية رغم الانخفاض المسجل في جل سلاسل الإنتاج والإمداد، وكذا الانخفاض الحاد في محاصيل الحبوب، وكل الزراعات ذات الارتباط بالمعيش اليومي للمواطنين، وكذا الثروة الحيوانية بسبب قلة الكلاً، وغلاء أسعار الأعلاف.

ومن هذا المنطلق، تم التأكيد على أهمية مواصلة تعبئة الموارد المائية، وتزويد مختلف الجهات والمناطق بمنظومة للسدود الكبرى والمتوسطة والصغرى، وتوسيع المدارات السقوية، كما تمت الدعوة إلى ضمان تزويد الساكنة

بالماء الشروب على مستوى جميع مناطق المملكة تنفيذا للمخطط الاستعجالي الذي تم تقديمه بين أيدي صاحب الجلالة نصره الله، والوقوف بحزم أمام مظاهر هدر واستنزاف الفرشة المائية والمياه الجوفية، والاستغلال غير المعقلن وغير القانوني في الأنشطة الزراعية حيث ضرورة الاستغناء عن الزراعات التي تساهم في الاستنزاف واستبدالها بأخرى بديلة تستجيب وتتكيف مع التغيرات المناخية ونذرة المياه.

كما شدد السيدات والسادة المستشارون على إعادة هيكلة منظومة الحكامة المائية أمام التفاوتات المجالية، مع إشادتهم بمجهودات الحكومة من خلال تنزيل مشاريع الربط المائية بين الاحواض تحقيقا للعدالة المجالية والاجتماعية.

وقد تناول السيدات والسادة المستشارون عدد من القضايا والملفات وأثاروا جملة من الإكراهات والمشاكل التي تنم عن حجم انشغالاتهم واهتماماتهم، لامست عددا من المحاور الواردة بالعرض التقديمي لمشروع هذه الميزانية الفرعية كمايلي:

- ضرورة تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود، عن طريق توسيع شبكة الري في المدارات المرتبطة بها، والرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب، ومياه السقي (2020-2027)، وأيضا تسريع برامج إنجاز محطات تحلية مياه البحر.
- تطوير تقنيات الري وإعداد المجال الفلاحي من خلال عصرنة الشبكات الجماعية في المدارات المسقية الكبيرة.
- اللجوء المكثف لاستخدام التكنولوجيا المقتصدة للماء، وتعبئة المياه غير التقليدية مع الاستعمال المعقلن للموارد المائية، وتعزيز تقنيات الري الحديث (الري بالتنقيط)، تشجيع الاستثمار في مشاريع تخزين المياه، تنظيم استخدام المياه الجوفية.
- الرفع من وتيرة تحلية مياه البحر لتشمل التجربة باقي الجهات لاسيما تلك التي تعاني من خصاص مهول في الموارد المائية.
- دعم وتحفيز الفلاحين لاستخدام تقنيات الري الموضعي، وإنشاء وحدات سقوية في بعض المناطق (إقليم وزان ...).

- تنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي عبر تطوير مجال الأعمال في الميدان الفلاحي، ومواصلة إطلاق مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد.

- تعزيز الفلاحة التضامنية عن طريق تقديم الدعم المناسب، وتوفير الأعلاف وتشجيع الكسابة لإحياء النسل لسلاسل إنتاج اللحوم من الأبقار والأغنام والماعز.

- مواكبة وتتبع صغار الكسابة ومربي الأبقار المتضررين من ارتفاع تكلفة الإنتاج بالموازاة مع دعم موردي اللحوم الحمراء، وموردي الأغنام والأبقار.
- دعم عملية استيراد لحوم الإبل أمام النقص الحاد وارتفاع الأسعار بالأقاليم الجنوبية.

- تسهيل عملية استيراد وتربية الأبقار خاصة صنف "العجلات"، وعدم السماح بعرضها للذبح.

- استفادة الأعلاف المستوردة من الإعفاءات أو خفض الرسوم الجمركية وذلك من خلال تكثيف التشاور والتنسيق مع المهنيين والفاعلين والمنتخبين.

- تفعيل برنامج دعم مهنيي الحليب الذي لم يشق طريقه نحو التفعيل منذ سنة 2023 مما انعكس سلبا على سلاسل الإنتاج، وإعادة النظر حول طريقة عمل فيدراليات الحليب كما هو الحال بالنسبة لفدرالية « MAROC-LAIT »، التي تسببت في خلق متاعب ومصاعب لدى منتجي الحليب بسبب استغناءها عن هذه المادة الحيوية، والتوجه نحو استيراد الحليب المجفف.

- تشجيع المزارعين على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية، ولتحديث وعصرنة الأنشطة الزراعية.

- تنويع الإنتاج الفلاحي عبر دعم الزراعة البيولوجية والمنتجات ذات قيمة مضافة.

- دعم تسويق وتنافسية المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير أمام المنافسة القوية لعدد من الدول كمصر على سبيل المثال، وأيضا القدرة التنافسية لصادرات المنتجات الغذائية.
- أجراً تفعيل التجميع الفلاحي.
- دعم البحث العلمي حول ابتكار أصناف زراعية مقاومة للجفاف تتكيف مع التغيرات المناخية، وذات مردودية أكبر على مستوى الإنتاجية.
- تخصيص دعم استثنائي للفلاحين الصغار وتسهيل ولوجهم التمويل واستفادتهم من قروض ميسرة تراعى فيها خصوصية أنشطتهم الفلاحية.
- توفير وتعبئة الأسمدة الكيماوية بأثمان جد معقولة، وتشجيع تصنيع الأسمدة ذات الأصل النباتي أو الحيواني، وأيضا سماد المخلفات السمكية.
- إصلاح نظام الملكية العقارية وتشجيع الدمج الطوعي للأراضي الصغرى من أجل استغلال أكثر فاعلية، وكذا تبسيط المساطر القانونية للتحفيز والتمليك والتسجيل.

- إطلاق برامج للتكوين المستمر لفائدة الفلاحين حول مختلف مجالات الزراعة العصرية والحديثة، لتحفيز الشباب القروي على العمل في القطاع الفلاحي من خلال دعم ومواكبة لمشاريعه الفلاحية.
- تأهيل الغرف الفلاحية وتقوية أدوارها الدستورية وجعلها تنخرط في تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر في بعدها الجهوي.
- معالجة الخلل الواضح على مستوى سلاسل التسويق والتوزيع بدءا بالمنتجين إلى أسواق الجملة بسبب تعدد الوسطاء والسماسة مما يتسبب في ارتفاع المنتج الفلاحي أمام المستهلك الأخير.
- الرفع من وتيرة عمل برنامج مواجهة آثار زلزال الحوز عبر تعبئة الطرق والمسالك، وفك العزلة عن القرى والدواوير المتضررة، واستخلاف قطع المشية، ودعم بناء الحظائر.
- إطلاق برنامج قطاعي ناجع لإعادة تأهيل المناطق المتضررة من فيضانات الجنوب الشرقي عن طريق دعم مختلف الأنشطة الفلاحية المتضررة، واستصلاح الدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة.

- مراجعة النظام الجبائي الحالي بسن نظام تضريب خاص بالقطاع الفلاحي الذي يتميز بالموسمية، وضرورة تخفيض نسبة 20% من الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، ناهيك عن إعادة النظر حول مقتضيات سن آجال الأداء الواردة في القانون رقم 69.21، ولو اقتضى الأمر عقد أو تنظيم مناظرة وطنية لتوسيع النقاش حول جل المشاكل التي يعانيها القطاع.
- إعداد تقييم علمي ودقيق لتجربة المخطط الأخضر السابق للوقوف على حجم وحصيلة النتائج المرجوة منه، واستثمارها في تنزيل مخطط الجيل الأخضر.

ونظرا للدور البالغ لأهمية العالم القروي كحاضنة مركزية لشريحة واسعة من الساكنة ببلادنا، التي تعتمد على الفلاحة كدعامة أساسية وقطاع حيوي، طالب السيدات والسادة المستشارون بتضمين مشروع السنة المقبلة (2025) تدابير ملموسة موجهة خصيصا لتعزيز التنمية القروية، مشددين على ضرورة التركيز على دعم الفلاحة التضامنية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية.

وأكدوا أيضا على مايعانيه الواقع الصحي بالعالم القروي من هشاشة في البنية التحتية ونقصا في التجهيزات والأطر الطبية مما يستدعي تخصيص وحدات طبية متنقلة بشكل دائم لتغطية المناطق النائية، وإدماج الساكنة القروية في نظام الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، علاوة على أهمية توسيع الخدمات الصحية عن طريق عقد شراكات بين الدولة والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني.

كما لم تفت السيدات والسادة المستشارين الفرصة دون الإشارة إلى وضعية التعليم، حيث لازال العالم القروي يعاني من استفحال ظاهرة الهدر المدرسي، وضعف البنيات التحتية التعليمية وقلة الموارد البشرية التربوية ممايفرض تكثيف الجهود لدعم برامج النقل المدرسي المجاني، وتخصيص اعتمادات مالية مهمة لبناء مدارس جماعية مجهزة، وإدماج التعليم الرقمي عبر تجهيز المدارس القروية بالأنترنيت وأجهزة الحاسوب.

ولفت أحد المتدخلين إلى ضرورة دعم مشاريع الطاقة المتجددة لتقليص تكاليف الإنتاج، وتحسين مستوى عيش الساكنة، وإطلاق برامج لحفر الآبار

وصيانة السدود الصغيرة بغية تأمين الماء الصالح للشرب ومياه الري، مع إبداءهم

بعض الملاحظات والاقتراحات الأخرى نلخصها فيما يلي:

- إحداث تعاونيات فلاحية لفائدة الفلاحين الصغار خاصة فئة النساء

والشباب.

- توجيه الاستثمار نحو تطوير سلاسل القيمة المحلية.

- تسهيل ولوج الفلاحين الصغار والمتوسطين إلى التمويل الميسر.

- تشييد مسالك وطرق جديدة تربط المناطق النائية بالأسواق وبالمدن الكبرى.

- توفير فضاءات اجتماعية واقتصادية لفائدة النساء القرويات لتطوير

والرفع من قيمة مشاريعهن الإنتاجية.

وعند مناقشتهم لقطاع الصيد البحري، نوه السيدات والسادة المستشارون

بالقيمة الحيوية لهذا القطاع إنطلاقا من حجم مساهمته في إنتاج الثروة وتحريك

عجلة الاقتصاد الوطني، كما يعتبر موردا معيشيا لعدد مهم من الأسر المغربية

لاسيما الصيد الساحلي والتقليدي، بالإضافة إلى تشغيل اليد العاملة (260 ألف

منصب شغل مباشر)، بناتج داخلي خام قدره 15 مليار درهم، مما يسترعي
حسبهم التقوية والرفع من حجم وقيمة التدابير الكفيلة للنهوض بهذا القطاع
الحيوي عبر عدد من الاقتراحات والملاحظات:

- دعم وتعزيز البحث العلمي لدراسة النظم البيئية البحرية، ووضع
سياسات مبنية على البيانات والاستثمار في مراكز البحث البحرية لدراسة
التنوع البيولوجي وتغير المناخ ومدى أثره على حماية الموارد البحرية
والمخزون السمكي.

- معالجة أسباب وتدايعات النقص المسجل في كميات مخزون الثروة
السمكية ببلادنا بإجراء تشخيص علمي ودقيق.

- تشديد الإجراءات الرقابية على أنشطة الصيد غير القانوني وغير المنظم
وغير المصرح به مع الحرص على احترام فترات الراحة البيولوجية ضمانا
لتجديد المخزون.

- إنشاء وحدات لتكنولوجيا المحيطات، وتكثيف حملات التنقيب البحري مع
صيانة سفن البحث العلمي وزيادة عددها.

- مواكبة المهنيين خاصة الصيادين لتفادي أو التغلب على الخسائر التي تطرأ من حين لآخر لعدة أسباب لعل أهمها هجمات الدلفين الأسود "النيكرو"، واقتناء شباك صيد مخصصة ضد هذا النوع.
- تشجيع قرى الصيد وذلك بتوفير المرافق الضرورية لعيش الصيادين.
- دعم وإنصاف العاملين في قطاع الصيد التقليدي عبر توفير شروط السلامة، وتجديد أسطول محركات قوارب الصيد خلال كل خمس سنوات كحد أدنى مع إعفاء هذه المحركات من أداء الرسوم الجمركية.
- توصية بتجديد قوارب الصيد التقليدي وتعويضها بأخرى مصنوعة من مادة "البوليستير" لما تتميز به من خصائص السلامة والجودة وانخفاض التكلفة.
- إعادة تهيئة أو توسعة موانئ الصيد كميناء بوجدور واستكمال الشطر الثاني لتوسعته بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز، دون إغفال أهمية بناء أو تطوير موانئ حديثه تستوعب أنشطة الصيد، وتوفير

خدمات التخزين والتبريد، وبطاقة استيعابية تستجيب لمخططات تهيئة

المصايد واستقطاب عدد كبير من بواخر الصيد للرسو بالموانئ.

- غياب نقاط التفريغ المجهزة ببعض الموانئ (ميناء مريزقة-ميناء الوليدية ...).

- تعميم أسواق الجملة لبيع الأسماك لتشمل كامل التراب الوطني علما أن

توفر بلادنا على (10) أسواق الموجودة حاليا لا تلبي حاجيات المستهلك

المغربي من المنتوجات البحرية.

- توطئ مشاريع لتربية الأحياء المائية البحرية خاصة بالمناطق التي تعاني

خصاصا في توفير المنتوجات البحرية (إقليم وزان ...).

- ضرورة إعداد تقييم شامل لحصيلة عمل الوكالة الوطنية لتربية الأحياء

المائية البحرية من أجل أداء أدوارها المنوطة بها بالوسائل والإمكانات

اللازمة وفي أحسن الظروف.

- سن وإقرار مقتضيات تشريعية مؤطرة للجانب التمويلي لصالح مشاريع

تربية الأحياء المائية البحرية خاصة لدى فئة حاملي المشاريع الصغرى، مع

أهمية الانخراط في مجال تطوير الجودة والمواصفات والإشهاد ذات الصلة

بالقطاع تماشيا مع المعايير الصحية الدولية حتى يتسنى لها ولوج أسواق عالمية جديدة.

- معالجة مسألة الخصاص المسجل في الوعاء العقاري الخاص بتنزيل مشاريع تربية الأحياء البحرية، مع مراعاة العدالة المجالية.
- إحداث وكالة وطنية لتولي مهمة الإنقاذ البحري ولسد الفراغ المسجل في مجال الإنقاذ، وكذا العمل على جلب واقتناء مزيد من بواخر الإنقاذ البحري بالنظر إلى التموقع القاري الاستراتيجي لبلادنا بين أوروبا وإفريقيا.
- إعادة النظر حول عملية توجيه بعض المنتوجات السمكية نحو الصناعة التحويلية بالأقاليم الجنوبية وذلك، حفاظا على المنظومة البيئية، وحماية للمنتوج والثروة السمكية من الاستنزاف.
- مراجعة شاملة للنظام الجبائي المرتبط بقطاع الصيد البحري في ظل ارتفاع نسبة الضريبة على القيمة المضافة، وابتكار أساليب حديثة للتمويل كعقد شراكة مع مؤسسة القرض الفلاحي للتغلب على التحديات التي تواجه القطاع على رأسها التغير المناخي والصيد الجائر.

- إصدار مدونة للصيد والاستغناء عن العمل بمقتضيات قانونية وتنظيمية متفرقة عاجزة عن تحقيق الإنصاف والعدالة للقطاع عموماً، ولرجال البحر على الخصوص.
- ضرورة الانخراط الفعلي ضمن ورش الحماية الاجتماعية الذي أطلقه صاحب الجلالة نصره الله عبر ضمان حماية اجتماعية لمئات الآلاف من الصيادين ولعائلاتهم.
- إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لفائدة البحارة، وتمكين هذه المؤسسة من الموارد المالية الضرورية لأداء أدوارها الاجتماعية.
- ضعف الاعتمادات المالية المرصودة لقطاع الصيد البحري بمشروع قانون المالية 2025، أمام حجم الإكراهات والطموحات المرجوة والمسطرة ضمن برامج العمل المقبلة.

جواب السيد الوزير

لقد أعرب السيد الوزير عن امتنانه للسيدات والسادة المستشارين لما عبروا عنه من تهاني نبيلة وللسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري بمناسبة نيلهما الثقة المولوية السامية بتعيينهما على رأس الوزارة.

وفي مستهل جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين أشاد السيد الوزير بأهمية النقاش المستفيض، وعلى التفاعل الإيجابي اتجاه جل المحاور الواردة بالعرض التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية، متعهدا بموافاتهم بعناصر الأجوبة التفصيلية مكتوبة.

وعقب ذلك، شدد السيد الوزير على أن الوزارة مصممة وعازمة على النهوض بالقطاع نحو آفاق أرحب وأفضل وذلك بسلك سلسلة من عمليات التتبع والمواكبة، الوقوف على ظروف وإمكانيات كل قطاع على حدة، خصوصا المخطط المتعلق بتنمية العالم القروي في أفق سنة 2030 الذي يركز أساسا على تقليص ومحو الفوارق المجالية والاجتماعية.

كما أقر السيد الوزير بما يشهده القطاع الفلاحي من أزمة غير مسبوقة بسبب تداعيات توالي سنوات الجفاف وشح وعدم انتظام التساقطات المطرية، مما استعجل -حسبه- ضرورة حماية الفلاح وتقويته، وكذا الاهتمام بالكسابة، وهما ركيزتين أساسيتين لتنمية القطاع، ومن أهم الإجراءات دعم وتحفيز الاستثمار الفلاحي للحد من هجرة الشباب القروي.

وارتباطا بالنقاش المثار حول استيراد اللحوم، أفاد السيد الوزير بأنه تم اتخاذ عدد من التدابير منذ مايقارب الأسبوعين الأخيرين وتخصيص اعتمادات مالية مهمة لتحفيز ودعم استيراد اللحوم الحمراء لتزويد السوق الوطنية والحفاظ على توازن الأسعار واستقرارها، معلنا في هذا الإطار عن إدخال حوالي 360 طن من لحوم الأبقار والأغنام من أصل 4000 طن مبرمجة، وهي لحوم -يوضح السيد الوزير- ذات جودة عالية، وبالموازاة مع ذلك أكد أنه سيعمل على إعادة تشكيل القطيع الوطني عبر تحفيز ودعم الكسابة للتوجه نحو تربية إناث الأبقار والأغنام وعدم توجيهها للذبح، وأضاف أن تحقيق هذه الغاية يرتهن إلى ضرورة انخراط جميع المكونات بمن فيهم المهنيين وأيضا المنتخبين.

أما بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر، أشار السيد الوزير إلى أن جميع المخططات والبرامج تبقى خاضعة لتقييم سنوي أو مرحلي، حيث كلل تقييم المخطط الأخضر بإنتاج جيل أخضر 2020-2030 سيخضع بدوره للتقييم.

وأوضح من جهة أخرى في إطار دعم الزرع المباشر، أنه تم توزيع حوالي 200 خسارة على جميع المناطق المنتجة للحبوب مما يستدعي انخراط الفلاحين المعنيين ضمن إطار تعاوني في خضم الاستعداد المستقبلي لتهيأة مليون هكتار مخصص للزرع المباشر في أفق سنة 2030.

وبخصوص التأمين الفلاحي، أورد السيد الوزير استمرارية تنزيل البرنامج المعتمد من طرف القطاع في إطار منظومة صندوق الضمان.

أما فيما يتعلق باستيراد لحوم الإبل، كشف عن تخصيص الوزارة حصة "كوطة" لفائدة موردي لحوم هذا الصنف الحيواني محددة في 15 ألف رأس كحصة أولية مدرجة بقانون المالية المقبل (2025)، وأضاف أن السيدات

والسادة المستشارون لهم الحق في الرفع من هذه الحصة عبر اقتراح تعديلي في هذا الصدد.

واعتبر السيد الوزير من جهة ثانية أن دور الغرف الفلاحية يعد محورياً، وتعد الغرف شريكا أساسيا يساهم في تنزيل محاور برامج مخطط "الجيل الأخضر" (2020-2030)، معرباً عن انفتاحه أمام جميع المقترحات التي تصب في اتجاه توسيع وتقوية أدوارها المنوطة بها تشريعياً وتنظيمياً.

وبشأن برنامج تحلية مياه البحر، أعلن السيد الوزير أن هذا البرنامج يستمد قوته واستدامته عبر عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص كي يتسنى للمستثمرين -بناء على طلبات عروض ودفتر تحملات -إنشاء محطات للتحلية تساهم في خفض تكاليف إنتاج المتر المكعب الموجه للشرب والري بأسعار تنافسية.

وعلاقة بالموضوع، كشف عن استفادة حوالي 10 آلاف هكتار من عملية السقي بالمياه المحلاة بمحطة "الجريفية"، علاوة على سقي ما يناهز 100 ألف هكتار بمحطة "الوليدية".

أما بخصوص الصناعات التحويلية، شدد السيد الوزير على أهمية الانخراط في إحداث صناعات غذائية بمنتجات محلية عبر تعزيز أواصر الشراكة والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة لإنجاح هذا البرنامج الواعد.

وعن وضعية فيدرالية الحليب وما تعانيه من صعوبات وسوء تنظيم، وتوترات تجاه المنتجين تعهد السيد الوزير بالعمل في أقرب الآجال بالعمل على تفكيك وحل هذا الملف عبر تنسيق الجهود بين مصالح الوزارة المختصة وبين الفيدرالية سعياً نحو استخلاص أنجع الحلول الممكنة.

بدورها أكدت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري على أهمية وقيمة مداخلات السيدات والسادة المستشارين والتي لامست عددا مهما من البرامج القطاعية على رأسها برنامج استدامة الثروة السمكية، وفي هذا الصدد

شددت على مركزية الرؤية الجديدة التي ما فتئت تأخذ بعين الاعتبار جل مكونات القطاع بما فيها مناطق الصيد، وآليات الصيد، وأضافت أن ذلك كله يندرج في إطار تنزيل برنامج العدالة المجالية في بعدها الجهوي بتنسيق وشراكة مع المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، وبمساعدة المهنيين.

كما لفتت السيدة كاتبة الدولة إلى حرص الوزارة على ترسيخ وتكريس عناصر الاستدامة والمراقبة ومنع بيع المنتج السمكي خارج الإطار والفضاء المخصص لنقاط البيع، كاشفة عن معطيات إحصائية لعدد التدخلات من أجل ضبط المخالفات منذ سنة 2010 إلى يومنا هذا، مع إلزام المخالفين بأداء ذعائر وغرامات بلغت ملايين الدراهم، وتعهدت بوضع رقم أخضر للتبليغ عن المخالفين ضمن مقتضيات مشروع قانون المالية للسنة المقبلة.

وفي سياق منفصل، أشارت السيدة كاتبة الدولة إلى إقدام الوزارة على فتح حوار مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) من أجل التوصل إلى أنجع السبل والحلول لاستفادة رجال البحر الموسمين من خدمات هذا الصندوق طيلة أيام السنة.

أما عن دور بواخر التكوين، أبرزت أن له ميزة استثنائية في إطار تعاضدي وتكميلي للمهام الموكولة إلى المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، مركزة على خارطة طريق للسنوات المقبلة تم وضعها بهدف مراجعة شمولية لمنظومة الإنقاذ ككل يمكن أن تتوج بإحداث مؤسسة مستقلة مكلفة بالإنقاذ البحري.

وفي ردها على المطالبة بإصدار مدونة خاصة بالصيد، شددت السيدة كاتبة الدولة على أهمية المقترضات الواردة ضمن قانون 1919، لمالها من قوة تشريعية وتنظيمية تشمل الصيد البحري، والملاحة التجارية، علما - حسب توضيحها - أن هذا القانون خضع لعدة تعديلات هامة على رأسها ضمه لقطاع الصيد التقليدي سنة 2016.

وعن تداعيات تحويل السمك إلى دقيق، ركزت السيدة الوزيرة على ضرورة الالتزام باحترام الحصص الممنوحة وفقا لدفتر التحملات الموجهة للتسويق باستثناء الأسماك غير الصالحة، « les Déchets » التي يمكن توجيهها نحو الصناعات التحويلية.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
Royaume du Maroc



وزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime,
du Développement Rural et des Eaux et Forêts

مشروع قانون المالية لسنة 2025

تقديم مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

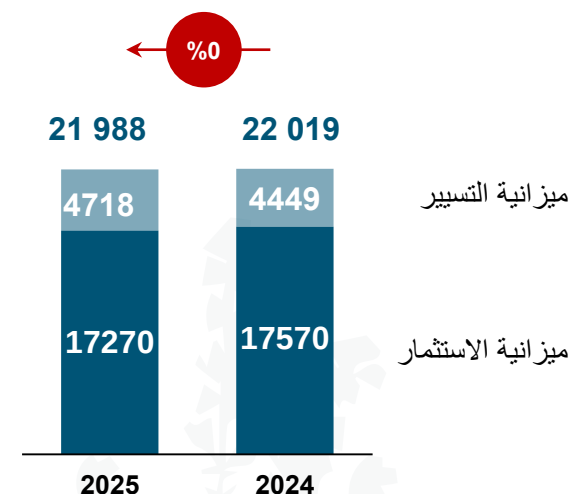


ملخص مشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية 2025

ميزانية الاستثمار حسب القطاع

اعتمادات الأداء (بمليون درهم)			القطاع / البرامج
± %	2025	2024	
%4	14 219	13 621	الفلاحة
%3	6 630	6 415	1. الري وتهينة المجال الفلاحي
%7	6 241	5 857	2. تنمية سلاسل الانتاج الفلاحي
%0	760	760	3. السلامة الصحية
%1	468	461	4. التعليم التكوين والبحث
%6-	120	127	5. المساندة الافقية والمصالح المتعددة المهام
%34-	1 742	2 634	التنمية القروية
%47-	1 000	1 900	1. برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي
%1	742	734	2. فك العزلة و التنمية المتدمجة للمناطق القروية والجبلية
%0	950	950	المياه و الغابات
%2-	359	366	الصيد البحري
%9-	275	302	1. برنامج تنمية الصيد وتربية الاحياء البحرية و تثمين الموارد
%52	55	36	2. برنامج التأهيل الترقية الاجتماعية والمهنية و سلامة رجال البحر
%2	28	28	3. برنامج القيادة والحكمة
%2-	17 270	17 570	المجموع

مجموع الميزانية



ميزانية التشغيل حسب القطاع

اعتمادات الأداء (بمليون درهم)			القطاع / البرامج
± %	2025	2024	
%8	3271	3024	الفلاحة
%2	62	61	التنمية القروية
%1-	797	802	المياه و الغابات
%5	588	562	الصيد البحري
%6	4718	4449	المجموع

قطاع الفلاحة

قطاع التنمية القروية

قطاع المياه والغابات

قطاع الصيد البحري



قطاع الفلاحة

قطاع التنمية القروية

قطاع المياه والغابات

قطاع الصيد البحري



انطلاقاً من التوجيهات الملكية السامية التي
حددت أهدافاً واضحة ومدققة للاستراتيجية
الجديدة
الخطاب الملكي، 12 أكتوبر 2018

بناء على حصيلة مخطط
المغرب الأخضر



تماشياً مع النموذج التنموي
الجديد

تطورات وتغيرات
السياق الوطني والعالمي

تستند الاستراتيجية الجديدة على اساسين

استدامة التنمية الفلاحية



الأولوية للعنصر البشري



استدامة التنمية الفلاحية

الحفاظ على منجزات السلاسل الفلاحية وتدعيمها

2x2 الناتج الداخلي الخام الفلاحي و x الصادرات
من الإنتاج مئمن 70%

قنوات توزيع عصرية وفعالة

عصرنة 12 سوق جملة
أسواق أسبوعية عصرية

جودة، وابتكار وتكنولوجية خضراء صديقة للبيئة

120 مجازر مرخصة
2x المراقبة الصحية

فلاحة متأقلمة ومرنة وناجعة اكلوجيا

2x الفعالية والنجاعة المائية
الحفاظ على التربة

الأولوية للعنصر البشري

جيل جديد من الطبقة الفلاحية الوسطى

350 الى 450,000 أسرة تدخل في نطاق الطبقة الفلاحية المتوسطة
تعميم الحماية الاجتماعية

جيل جديد من رواد الأعمال الشباب في القطاع الفلاحي

1 مليون هكتار من الأراضي الجماعية المئمنة
350 الف فلاح و مستثمر جدد في القطاع الفلاحي
150 الف شباب متكون ومدرّب

جيل جديد من التنظيمات الفلاحية

5X نسبة التجميع
30% من الميزانية العامة يتم تديرها من طرف المهنيين

جيل جديد من آليات المواكبة

2 مليون فلاح متصلين بالخدمات الرقمية الفلاحية
5000 مستشار فلاحي



2,3 مليار درهم

مشاريع الإعداد الهيد وفلاحي و العقاري استفادت من 49 % من التحفيزات الإجمالية

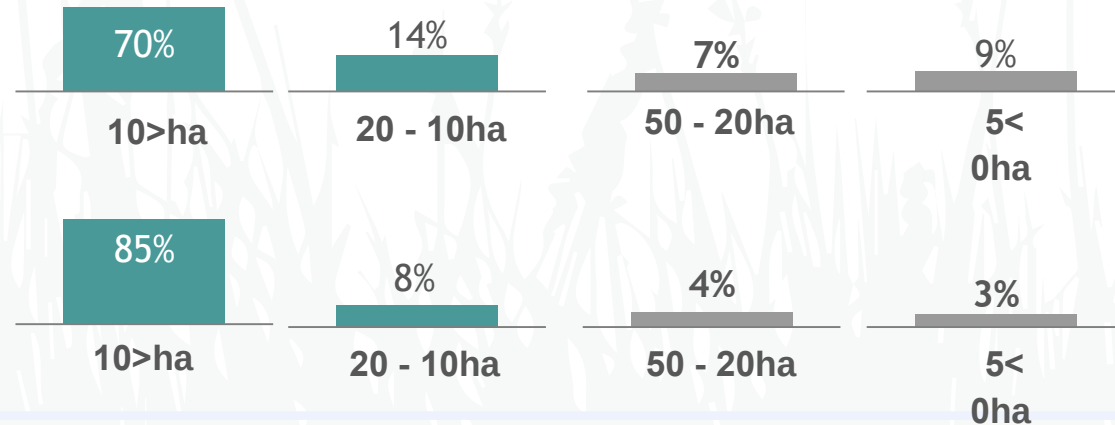


4,8 مليار درهم

إنجازات فعالية لصندوق التنمية الفلاحية خصصت 80% منها للدعم المباشر للاستثمارات الفلاحية



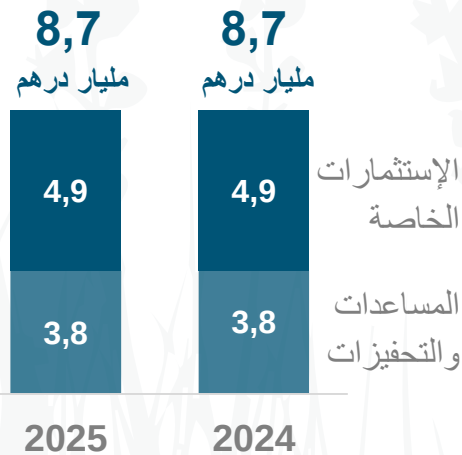
85 % من ملفات الدعم و 70 % من مبلغ الدعم مخصصة للفلاحين الصغار



صندوق التنمية الفلاحية

إنجازات 2024 وبرنامج 2025

الاستثمارات المرتقبة في 2025 بناء على التحفيزات المبرمجة



صرف 1 درهم من التحفيزات ← 2,3 دراهم من الاستثمارات

العمليات	توقعات 2024 (بمليون درهم)	توقعات 2025 (بمليون درهم)	± %
الإعداد الهيدروفلحي و العقاري	2 340	2 200	-6%
تكثيف الإنتاج الحيواني	430	377	-12%
تجهيز الضيعات الفلاحية	330	320	-3%
تشجيع إنتاج و استعمال البذور	280	278	-1%
تشجيع تصدير المنتجات الفلاحية	105	100	-5%
غرس الأشجار المثمرة	125	110	-12%
وحدات تئمين الإنتاج الفلاحي	110	90	-18%
إعانات أخرى	75	72	-4%
استعمال الطاقة الشمسية لضخ مياه	1	153	100%
المقاولين الشباب المستثمرين في الأراضي السلالية	4	100	100%
مجموع التحفيزات المباشرة للاستثمارات	3 800	3 800	0%
التأمين الفلاحي	562	600	7%
تأهيل سلاسل الإنتاج	250	190	-24%
النخيل المثمر	80	90	13%
برامج أخرى	82	120	31%+
مجموع العمليات الأخرى	974	1 000	3%+
المجموع العام	4 773	4 800	-

صندوق التنمية الفلاحية

الإعانات الجديدة المبرمجة برسم سنة 2025

استعمال الطاقة الشمسية في الضخ
لتعويض استعمال غاز البوطان



30% من تكلفة الاقتناء والتركيب. (مع سقف إعانة يصل إلى 30000 درهم لكل مشروع مع دعم إجمالي محدد في مساحة 51 000 هكتار)

المقاولين الشباب المستثمرين في
الأراضي السلاية الفلاحية



الدعم على الاستثمار ولكراء الأراضي بالإضافة إلى الدعم الحالي

سلسلة الزيتون



دعم تصدير الزيتون المعلب للمحافظة على حصص المصدرين المغاربة في الأسواق الدولية

سلسلة الحوامض



دعم تصدير الحوامض نحو الاتحاد الأوروبي، وإفريقيا والمملكة المتحدة لجميع أصناف الحوامض ما عدا صنف « Nadorcott »

الحبوب والقطاني الغذائية و
الزراعات العلفية



دعم اقتناء بذور: القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الشوفان، التريتیکال، الفول والفوليلة، العدس، الجلبانة العلفية، الحمص ... (بين 34 إلى 38 في المئة)

سلسلة الحليب



دعم استيراد العجلات البكر الموجهة للتوالد

برنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية والظرفية الاقتصادية 2023/2024

1 مضمون البرنامج و تقدم تنزيله

1مليار درهم

تعزيز القدرة المالية
للقروض الفلاحي من
أجل دعم الفلاحين



4مليار درهم

حماية الرصيد النباتي
ودعم سلاسل الإنتاج



5مليار درهم

حماية الرصيد
الحيواني



10

مليار درهم



الأعلاف المركبة للدجاج	الأعلاف المركبة	الشعير	
1,1	1,1	2,8	الاعتمادات المفتوحة (مليار درهم)
	0,6	1,5	الالتزامات (مليار درهم)
8	6	18	الكمية المبرمجة (مليون قنطار)
	6	15	الكمية المقتناة في إطار طلبات العروض (مليون قنطار)
	4,7	11,3	الكمية الموزعة (مليون قنطار)
	%78	%75	نسبة الإنجاز (%)

برنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية والظرفية الاقتصادية 2023/2024

1 مضمون البرنامج و تقدم تنزيله

1مليار درهم

تعزيز القدرة المالية
للقروض الفلاحي من
أجل دعم الفلاحين



4مليار درهم

حماية الرصيد النباتي
ودعم سلاسل الإنتاج



5مليار درهم

حماية الرصيد
الحيواني



10

مليار درهم



البصل	الطماطم	البطاطس	الأسمدة الأزوتية	
120	1 000	580	2 200	الاعتمادات المفتوحة (مليون درهم)
171	1 015	519	680	الالتزامات (مليون درهم)
37 ألف هكتار	13 ألف هكتار	61 ألف هكتار	147 ألف طن	2024-2023
3 ألف هكتار	6,5 ألف هكتار	16 ألف هكتار	200 ألف طن	2025-2024

إنجازات 2024

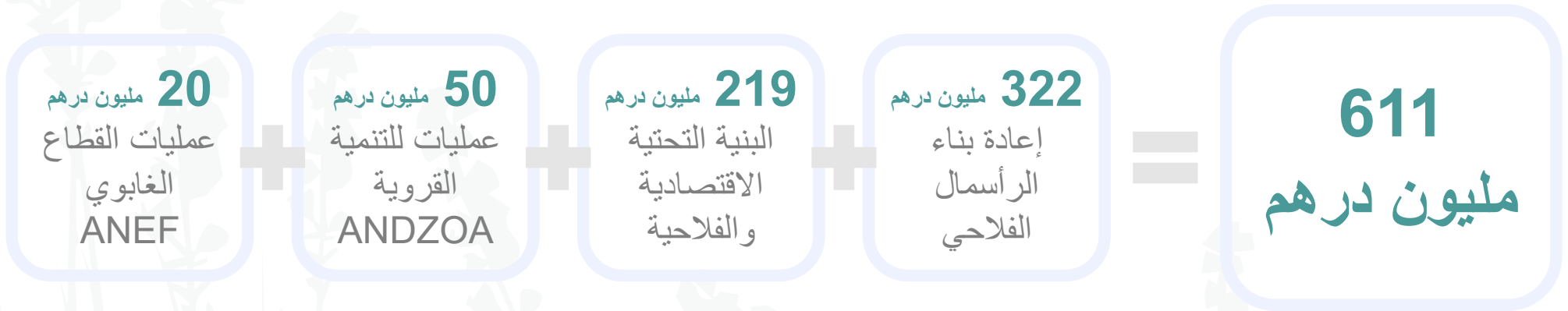
- تنقية أعشاش أشجار النخيل في الواحات للحد من آثار الجفاف وتحسين الإنتاجية، هم حوالي 264485 عش، بكلفة مالية وصلت الى 29 م د
- اقتناء 40 مولدات مكافحة البرد لحماية الأشجار المثمرة
- انجاز حوالي 118 ألف هكتار من الزرع المباشر و اقتناء و توزيع 200 بذارة، بمبلغ 23 م د

برنامج 2025

- مواصلة برنامج تنقية أعشاش أشجار النخيل المبرمج برسم 2025 في الواحات للحد من آثار الجفاف وتحسين الإنتاجية و يهم حوالي (280000 عش)، بمبلغ 29 م د
- اقتناء 60 مولد مكافحة البرد لحماية الأشجار المثمرة
- اقتناء و توزيع 200 بذارة من اجل البذر المباشر بمبلغ 22 م د

البرنامج الاستعجالي للتخفيف من آثار وتداعيات زلزال الحوز على القطاع الفلاحي والغابوي

1 مضمون البرنامج وأهم المنجزات



أهم المنجزات

75%

نسبة الإنجاز المالي

95%

نسبة الإنجاز المادي

توزيع 33.480 رأس غنم
وماعز لفائدة 3.348 كساب
متضرر



إعادة تهيئة وبناء وتجهيز 40
وحدة لتثمين المنتجات الفلاحية



إصلاح المسالك الفلاحية والقروية
على مسافة 86 كلم



توزيع 5.850 طن من حطب
التدفئة



اقتناء 22 حافلة للنقل المدرسي
لفائدة 22 جماعة



تهيئة 123 كلم من السواقي
وتجهيز 11 نقطة الماء والتزويد
بالماء الشروب ل 34 دوار



توزيع الأفرنة المحسنة على
السكنة المتضررة



توزيع الشعير بالمجان على
كل الكسابين المتضررين
353.830 قنطار / 48.425 كساب



تهيئة وبناء 12 ملاجئ واقية من
الثلج للكسابة والرحل



برنامج الضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة

- المساحة الإجمالية المؤمنة : 2.532 هكتار
- عدد الفلاحين المؤمنين : 93 فلاح
- الرأس المال المؤمن : 33 مليون درهم
- مساهمة الدولة : 2,3 مليون درهم
- المساحة المتضررة خلال الموسم الفلاحي 2023-2024 : بلغت الى حدود شهر شتنبر ما يناهز 171 هكتار جراء البرد، الرياح الشرقية، الحرارة المرتفعة والرياح القوية
- سوف يتم تعويض الفلاحين المتضررين ابتداء من شهر دجنبر وتدرجيا بعد تحديد النتائج النهائية للخبرة. و يقدر مبلغ التعويض بحوالي 10 مليون درهم

التأمين المتعدد المخاطر للحبوب و القطني والزراعات الزيتية

- المساحة الإجمالية المؤمنة : 1 مليون هكتار
- عدد الفلاحين المؤمنين : 32.334 فلاح
- عدد الجماعات المؤمنة خلال الموسم الفلاحي 2022-2023 : حوالي 702
- مساهمة الدولة : 560 مليون درهم
- عدد الجماعات المتضررة : 476 جماعة تضررت من الجفاف
- المساحة المتضررة بلغت ما يناهز 662.000 هكتار
- المبلغ الإجمالي للتعويضات يقارب 467 مليون درهم

2 مشروع إعادة هيكلة التأمين الفلاحي ابتداء من موسم 2025-2024

رفض شركات إعادة التأمين الدولية الاستمرار بإعادة التأمين بالشروط الحالية بسبب توالي سنوات الجفاف

ضرورة ملائمة منظومة التأمين الفلاحي مع متطلبات الاستراتيجية الجديدة

تصنيف الجماعات الترابية بناءً على مستوى المردودية ومدى تعرضها للجفاف، وذلك باستخدام أساليب إحصائية متطورة. وقد أفضت هذه المرحلة إلى تحديد منطقتين متميزتين

المنطقة غير الملائمة

ستستفيد هذه المناطق من "برنامج دعم القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ" وهو عبارة عن صندوق ضمان ممول من طرف الدولة

المنطقة الملائمة

ستُغطى هذه المناطق بمنتوج تأميني خاص، حيث تتدخل الدولة لدعم أقساط التأمين للفلاحين المؤمنين

المساحة الإجمالية المبرمجة خلال الموسم الفلاحي الحالي 2025-2024 : 1 مليون هكتار؛ 550 ألف هكتار في إطار منتوج التأمين الفلاحي و 450 ألف هكتار في إطار برنامج دعم القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ

برنامج ضمان الأشجار المثمرة : وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة استمرار تسجيل معدلات اشتراك منخفضة بخصوص هذا برنامج، سوف يتم إعادة توجيه مساهمة الدولة نحو آليات أكثر ملائمة

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

1 برنامج عصرنه شبكات الري لتأمين أفضل للماء

برنامج 2025

- إنهاء الأشغال على مساحة 11.200 هكتار إضافية حيث ستبلغ المساحة المنتهية 64.600 هكتار (2020-2025)
- متابعة الأشغال على مساحة 25.400 هكتار
- **بغلاف مالي : 885 مليون درهم**

إنجازات 2024

المساحة المبرمجة 2030-2020:

110.000 هكتار

- انتهت الأشغال على مساحة 53.400 هكتار
- مواصلة الأشغال على مساحة 36.600 هكتار



المساحة المبرمجة 2030-2020:

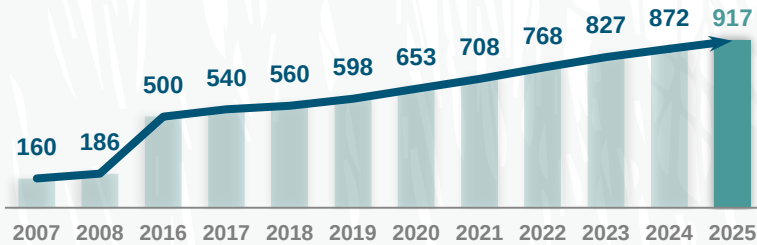
350.000 هكتار

- بلغت المساحة الاجمالية المسقية بالري الموضعي الى اليوم **872.000 هكتار** منها 274.000 هكتار خلال الفترة 2020-2024



- سيتمكن برنامج 2025 من تغطية حوالي 45.000 هكتار إضافية لتصل المساحة الإجمالية 917.000 هكتار

بغلاف مالي : 2,2 مليار درهم
(عبر صندوق التنمية الفلاحية)



برنامج 2025

- مواصلة الأشغال على مساحة 20.000 هكتار
بمشروع سايس

- اطلاق الأشغال على مساحة 31.800 هكتار
بالدوائر السقوية الغرب وولجة السلطان

بغلاف مالي : 2 مليار درهم

إنجازات 2024

المساحة المبرمجة 2020-2030:

72.500 هكتار

- انتهت الأشغال على 18.100 هكتار
بالدوائر السقوية بوذنيب و سبو الأوسط و

10.000 هكتار بمشروع سايس

- اطلاق الأشغال على 20.000 هكتار اضافية
بمشروع سايس



برنامج 2025

• مواصلة الأشغال على مساحة 15.000 هكتار
موزعة على جميع الجهات المعنية
بغلاف مالي : 870 مليون درهم

إنجازات 2024

المساحة المبرمجة 2020-2030:

200.000 هكتار

• بلغت المساحة المنجزة خلال الفترة

2020-2024 92.000 هكتار



أهم المكونات

استصلاح السواقي والخطرات

بناء واستصلاح منشآت تعبئة المياه وتغذية المياه الجوفية

برنامج الري وتهئية المجال الفلاحي

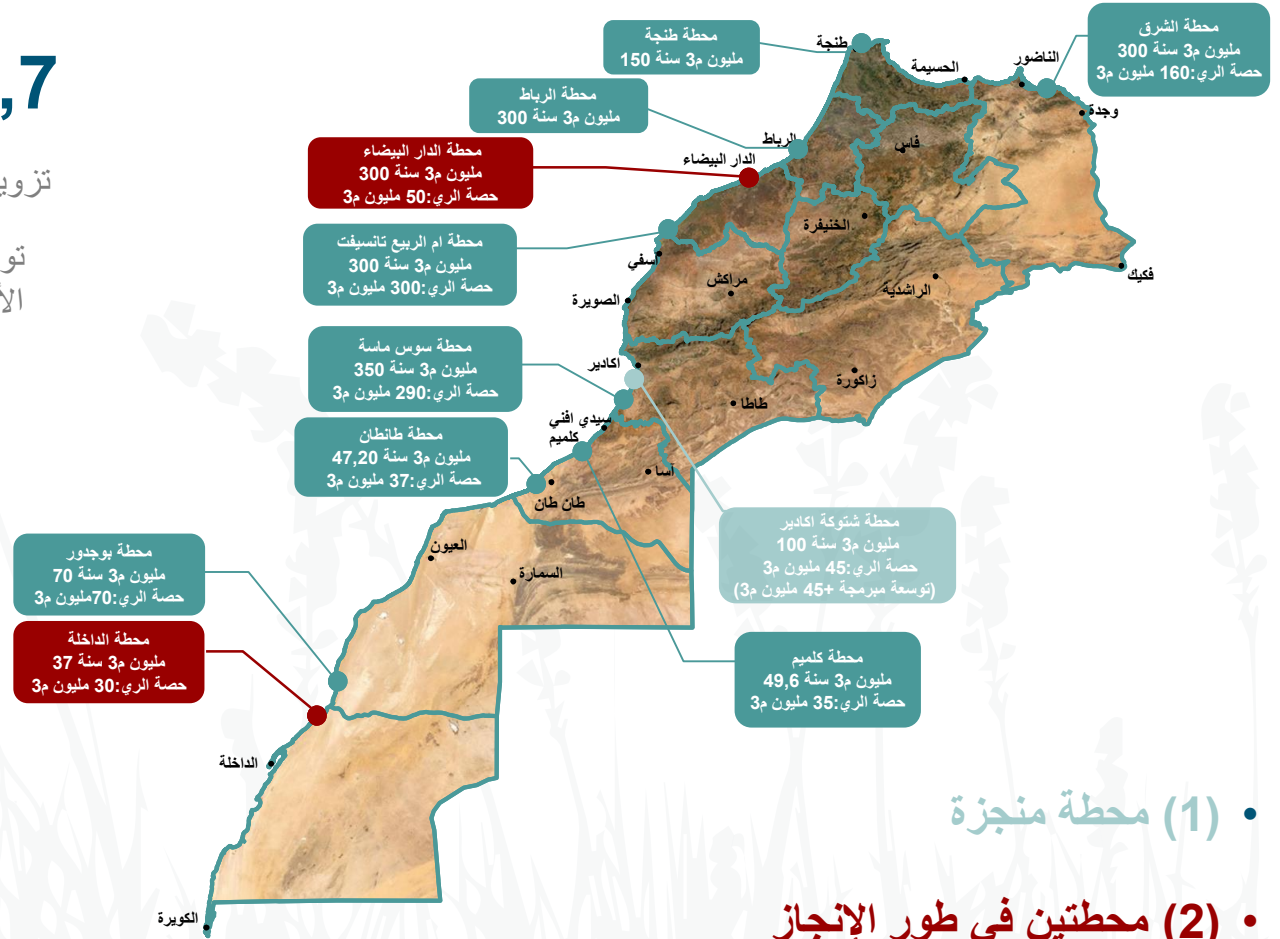
4 تعزيز العرض المائي عبر تحلية ماء البحر

تعزيز العرض المائي عبر تعبئة أزيد من 1,7مليار م3 من المياه المحلاة

تزويد المدن الساحلية بالمياه المحلات لتوفير مياه السدود للسقي

توفير عرض مائي إضافي مخصص لدعم السقي بالمناطق
الأكثر تأثراً بالعجز المائي (محطات جهوية كبرى للتحلية)

تعميم استعمال الطاقات المتجددة



• (1) محطة منجرة

• (2) محطتين في طور الإنجاز

• (8) محطات مبرمجة

بغلاف مالي : 730 مليون درهم

برنامج 2025

إنجازات 2024

- استصلاح المراعي على مساحة 2.400 هكتار (غرس الشجيرات العلفية وخلق المحميات الرعوية)
- تحسين ظروف توريد الماشية عبر:
 - إنشاء و تجهيز 200 نقطة ماء
 - اقتناء وتوزيع 200 وحدة
 - اقتناء وتوزيع 1540 صهريج بلاستيكي

بغلاف مالي : 254 مليون درهم

- استصلاح المراعي عبر غرس الشجيرات العلفية على مساحة 1.000 هكتار
- تحسين ظروف توريد الماشية من خلال:
 - إنشاء و تجهيز 70 نقطة ماء
 - توزيع 12 شاحنة صهرجية و 400 صهريج بلاستيكي





70 ألف
مستفيد

برسم 2024



1,34 مليار
درهم

كاعتمادات إجمالية برسم
2024



محفظة من
117 مشروعاً

منها 45 مشروعاً فلاحياً من
الجيل الجديد برسم 2024

تجهيز نقط الماء

إحداث 27 نقطة ماء لتوريد
الماشية ليبلغ المجموع حالياً
258 نقطة ماء

المسالك القروية

إنجاز 42 كيلومتر من
المسالك القروية ليصل
المجموع حالياً 244
كيلومتر

إحداث وحدات التثمين

إحداث وتجهيز 16 وحدة
للتثمين ليبلغ مجموع
الوحدات المنجزة حالياً
37 وحدة

المساحات المغروسة

غرس 13.822 هكتار منها
9503 هكتار من الصبار
المقاوم للحشرة القرمزية ،
1841 هكتار من الزيتون ،
1195 هكتار من أشجار
الخروب و 830 هكتار من
أشجار التين ليصل المجموع
حالياً 70.166 هكتار

مشاريع الفلاحة التضامنية

2 نماذج المشاريع

مشروع تنمية سلسلة لحوم



- إقليم بوجدور
- عدد المستفيدين : 151

مشروع غرس الصبار المقاوم للحشرة القرمزية تامة



- إقليم سيدي بنور
- المساحة : 1.000 هكتار
- عدد المستفيدين : 539

مشروع تنمية سلسلة التفاح



- إقليم ورززات، تلمات
- المساحة : 1.280 هكتار
- عدد المستفيدين : 5.848

تنويع أنظمة الإنتاج الفلاحي على مستوى جماعة تافوغالت



- إقليم بركان
- المساحة : 1.603 هكتار
- عدد المستفيدين : 1.094

مشروع التنويع والتنمية الفلاحية



- إقليم خنيفرة
- الخروب / الزيتون : 700 هكتار
- عدد المستفيدين : 420

مشروع تنمية سلسلة حليب البقر



- إقليم العيون
- عدد المستفيدين : 53

مشاريع الفلاحة التضامنية

1 برنامج 2025



74 ألف
مستفيد

برسم 2025



1,7 مليار
درهم

كاعتمادات إجمالية برسم 2025



محفظة من
133
مشروعاً

58 مشروعاً فلاحياً من الجيل الجديد
برسم 2025

- 9 مشاريع للتكثيف المستدام لنظم الإنتاج
- 44 مشروعاً لتحويل أنظمة الإنتاج
- 4 مشاريع لتثمين الإنتاج الفلاحي والولوج إلى اقتصاد السوق
- مشروع لتحويل الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة البيولوجية

• برمجة 58 مشروعاً فلاحياً تضامنياً
جديداً من الجيل الجديد في إطار
الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل
الأخضر 2020-2030" موزعة على
كل مناطق المغرب

- تنفيذ برنامج
الاستدامة لفائدة
19 مشروعاً

إنجازات 2024

استفاد أزيد من **9478** شابا وشابة من أنشطة الدعم والمواكبة همت في الإجمال **3856** مشروعا، موزعة بين مجموعة من البرامج كالتالي:

البرامج	مجموع المشاريع	عدد المستفيدين
برنامج تملك أراضي الجموع	2.098	2.098
برنامج تشجيع الشباب على المقاولات في الميدان الفلاحي	1.141	3.550
برنامج الفلاحة التضامنية	260	3.473
المباراة الوطنية للفلاحة الرقمية والصديقة للبيئة وذات البعد الابتكاري	20	20
مشاريع تم إطلاقها في إطار برامج الشركاء المؤسساتيين	337	337
المجموع الإجمالي	3.856	9.478

برنامج 2025

الاعتمادات المرصودة برسم 2025 لفائدة برنامج تشجيع المقاولات الشبابية بالعالم القروي إلى **123 مليون درهم**، منها 52 مليون درهم كاعتمادات الأداء



برنامج 2025

مراقبة المواد الغذائية على الصعيد الوطني
وعند التصدير والاستيراد

مراقبة واعتماد 1,5 مليون قنطار من
البذور و 90 مليون غرسة

إنجازات 2024

• 290 ألف طن من اللحوم الحمراء والبيضاء
و 970 ألف طن من منتجات البحر

• عند الاستيراد: مراقبة 8 مليون طن من
المنتجات الغذائية و 12 مليون وحدة من
الحيوانات الحية ومنتجات التكاثر الحيواني

• عند التصدير: مراقبة 1 مليون طن من
المنتجات الغذائية و 48 مليون وحدة من
الحيوانات الحية

• مراقبة واعتماد 1,25 مليون قنطار من البذور
و 90 مليون غرسة



برنامج 2025

إنجازات 2024

إنجاز حملتين وطنيتين تذكيريتين لتلقيح الأبقار ضد الحمى القلاعية مقرونة بعملية ترقيم الأبقار

إنجاز حملة وطنية لتلقيح للأغنام والماعز ضد مرض الحمى القلاعية في الجهات الحدودية الشرقية

تدبير جميع البؤر لهذين المرضين باتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة، بما فيها التلقيح حول البؤر من طرف المصالح البيطرية التابعة للمكتب "أونسا"

بغلاف مالي : 760 مليون درهم

• إنجاز حملة وطنية تذكيرية لتلقيح الأبقار ضد الحمى القلاعية مكنت من تحصين حوالي 1,4 مليون رأس خلال 2024

• القيام بحملة تلقيح تذكيرية وطنية عند الأبقار ضد الحمى القلاعية وأخرى عند المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) بالمناطق الحدودية الشرقية خلال الفصل الأخير من سنة 2024 (في طور الإنجاز)

• تلقيح ما يناهز 19 مليون رأس من الأغنام والماعز

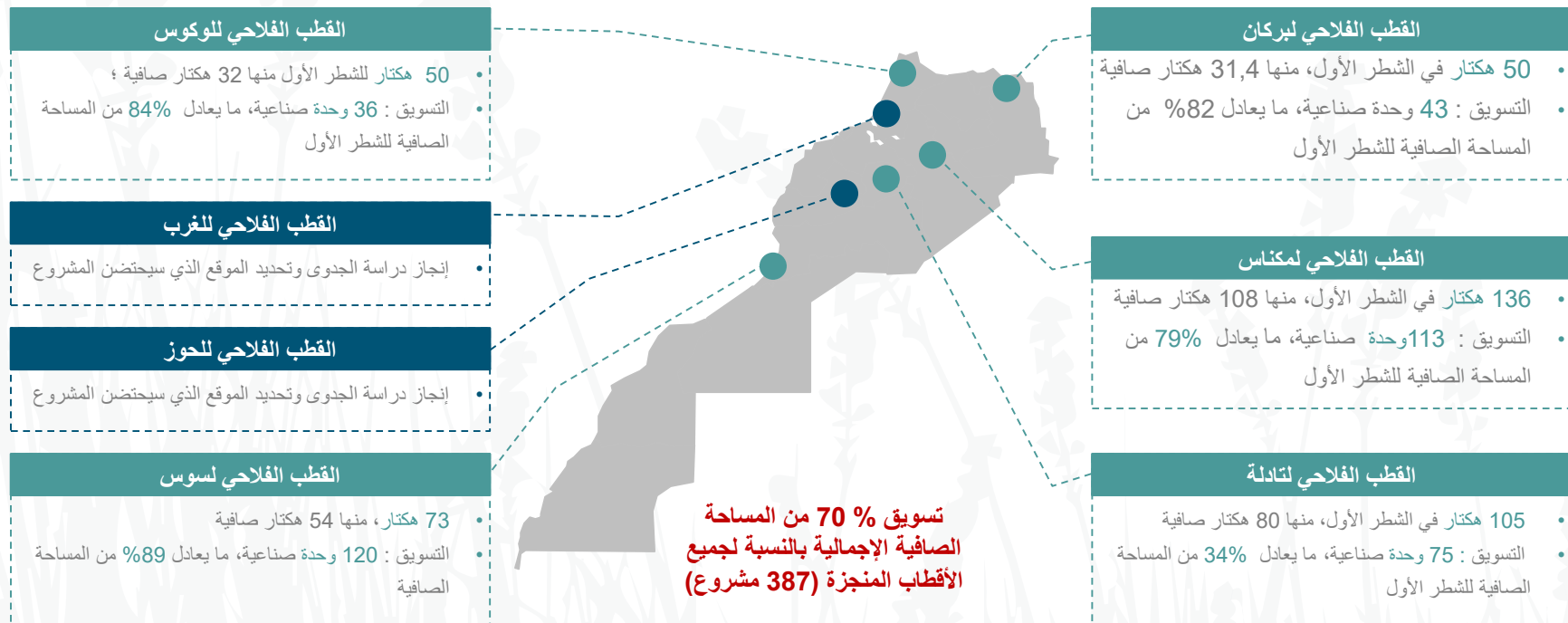
• تدبير جميع البؤر لهذين المرضين باتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة، بما فيها التلقيح حول البؤر من طرف المصالح البيطرية التابعة للمكتب "أونسا"



إنجازات 2024

برنامج 2025

البرنامج في أفق سنة 2030 : تهيئة 7 أقطاب فلاحية في أهم أحواض الإنتاج بالمملكة



2025: تجهيز الشطر الثاني للوكوس على مساحة 50 هكتار و إنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بالغرب والحوز بغلاف مالي يقدر ب 48 مليون درهم

تسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية / تعزيز الجودة

1 أسواق الجملة للخضر و الفواكه

برنامج 2025

إنجازات 2024

البرنامج في أفق سنة 2030 : إنشاء 12 سوقاً جهويا لبيع الخضر والفواكه بالجملة

• 4 أسواق في طور البناء والتهيئة

◦ الرباط وتطوان وقلعة السراغنة والداخلية

• 7 أسواق في طور إنجاز الدراسات الأولية

◦ فاس و مكناس وبركان والدار البيضاء وبني ملال
وكلميم والصويرة

• إنتهاء أشغال بناء وتهيئة 4 أسواق

◦ الرباط وتطوان وقلعة السراغنة والداخلية

• إطلاق اشغال بناء وتهيئة 6 أسواق

◦ فاس و مكناس وبركان وبني ملال وكلميم
والصويرة

10 أسواق للجملة

منجرا أو في طور
الإنجاز

بمبلغ مالي 140
مليون درهم



برنامج 2025

إنجازات 2024

البرنامج في أفق سنة 2030 : عصرية 100 سوق اسبوعي وسوق الماشية

• إنتهاء أشغال بناء وتهيئة 5 أسواق

• إطلاق اشغال بناء وتهيئة 14 سوق التي تم إنجاز الدراسات المتعلقة بها في 2024

• إطلاق الدراسات الأولية من اجل تهيئة أسواق أخرى

• 4 أسواق منجزة

• 3 أسواق في طور الإنجاز

• 14 سوقا في طور إنجاز الدراسات التقنية

21 سوقا

منجرا أو في طور
الإنجاز

بمبلغ مالي 96
مليون درهم



برنامج 2025

إنجازات 2024

البرنامج في أفق سنة 2030 : تأهيل وعصرنة 120 مجزرة عصرية معتمدة

- إطلاق ومواصلة أشغال بناء وتجهيز المجازر التي توجد في طور الإنجاز أو في طور الدراسات (20 مجزرة)
- إطلاق الدراسات الأولية المتعلقة ببناء وتجهيز مجازر أخرى

- إنجاز 16 مجزرة معتمدة منها مجزرة الرباط - سلا والصخيرات-تمارة

- إطلاق أشغال بناء وتجهيز 15 مجزرة عصرية جديدة
- إطلاق الدراسات الأولية المتعلقة ببناء وتجهيز 5 مجازر عصرية

20 مجزرة

بمبلغ مالي 187
مليون درهم



إنجازات 2024

- دعم وتأهيل **191** تجمعا للمنتجين من أجل تكثيف الإنتاج واثمين وتحسين جودته طبقا لمقتضيات قوانين الجودة والسلامة الصحية عن طريق بناء وترميم وحدات تثمين المنتجات المحلية لصالح تجمعات المنتجين الصغار وكذا تجهيزها
- الاعتراف بعلامتين مميزتين للمنشأ والجودة حيث بلغ عدد المنتجات التي تم الاعتراف بها **77 منتج**، وتخص : البيان الجغرافي لوز بني يزناسن والبيان الجغرافي كمون المنكوب

برنامج 2025

- تأهيل **200** تجمعا للمنتجين من أجل تكثيف الانتاج واثمين وتحسين جودته طبقا لمقتضيات قوانين الجودة والسلامة الصحية، مع إيلاء أهمية خاصة للتجمعات المهنية المشغلة للعنصر النسوي والشباب القروي ؛
- مواكبة المنتجين من اجل الاعتراف بعلامات مميزة للمنشأ والجودة، المصادقة على المنتجات المحلية المرمزة والمنتجات البيولوجية

بغلاف مالي : **56**
مليون درهم



التعليم والتكوين والبحث

الإنجازات الرئيسية 2020-2024

التكوين المهني الفلاحي

- تكوين 36209 خريج
- خلق 3 مؤسسات جديدة وتوسيع وتأهيل أزيد من 20 مؤسسة
- أحداث مؤسستين في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات تربية المواشي ومهن الخبازة والحلويات
- اعداد 40 برنامجاً للتكوين وفقاً للمقاربة بالكفاءات وبمشاركة المهنيين
- تعزيز قدرات أكثر من 200 مكون في مجالات تقنيات التكوين عن بُعد، الزراعة الدقيقة، الزراعة العضوية، وتثمين المنتجات الزراعية.
- رقمنة 80 وحدة تكوينية مع اقتناء تراخيص Microsoft 365 للمستفيدين من التكوين، والمكونين، والمشرفين

البحث الزراعي

- تسجيل أزيد من 20 صنف نباتي في السجل الرسمي والدفع بإنتاج أجيال ما قبل الأساس بالنسبة لبذور الزراعات الكبرى وكذا دعم بعض سلاسل الإنتاج الاستراتيجية في تطوير وإنتاج الشتائل (الصبار، الأركان، نخيل التمر)
- تنظيم تظاهرات وأيام تحسيسية ودعم القدرات لفائدة أزيد من 4000 مستفيد في ميادين تهم أولويات الجيل الأخضر كاستعمال الأصناف المختارة والزرع المباشر حيث وصلت المساحات المزروعة إلى 118000 وتطور الزراعة الرقمية
- نشر أزيد من 1000 مقالة علمية في مجالات محكمة عن معارف وتكنولوجيات يتم تطويرها بالمعهد تهم الإنتاج النباتي والحيواني وحماية النباتات
- ونجاعة استخدام الموارد بما فيها مياه السقي وتثمين المنتجات والدراسات السوسيو اقتصادية ...

التعليم العالي الفلاحي

- تكوين 2994 خريج
- اعتماد مسالك تكوين المهندسين مع ادماج الكفايات المرتبطة بمهارات الرقمنة والفكر المقاولاتي والذكاء الاصطناعي
- مواصلة الأشغال لإنجاز البنيات التحتية العلمية والبيداغوجية الضرورية لمواكبة ارتفاع عدد المسجلين بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي

الاستشارة الفلاحية الخاصة

منح 525 اعتماداً لمستشارين فلاحيين جدد منهم 85 اعتماداً لصالح أشخاص مغربيين

تجديد 139 اعتماداً للمستشارين الفلاحيين الذين انتهت صلاحية اعتماداتهم

العمل بالمنظومة المعلوماتية capmaroc.agriculture.gov.ma

التعليم والتكوين والبحث

برنامج 2025

البحث الزراعي

- تقييم برامج البحث على المدى المتوسط 2021-2024 للمعهد الوطني للبحث الزراعي؛
- تسطير برامج البحث على المدى المتوسط 2025-2028 للمعهد الوطني للبحث الزراعي؛
- إنشاء شركة فرعية من أجل تسويق نتائج البحث؛
- تتبع برامج البحث والتنمية المنجزة في إطار الميكانيزم التنافسي لتمويل البحوث وفتح باب المنافسة لبرامج بحوث جديدة برسم سنة 2025 وفق توجهات استراتيجية الجيل الأخضر؛
- تنظيم الدورة الرابعة عشر لجائزة الحسن الثاني الكبرى عن الاختراع و البحث في الميدان الفلاحي

الاستشارة الفلاحية الخاصة

- استمرار عملية منح الاعتمادات للمستشارين الفلاحين الخواص المحتملين بمختلف جهات المملكة؛

التكوين المهني الفلاحي

- تكوين 6320 متدربا منهم 2857 تقني متخصص و 2022 تقني و 1441 عامل مؤهل وتكوين 6100 متدرج في المهن الفلاحية
- تكوين 200 تلميذ بكالوريا علوم زراعية و حوالي 2000 مجند في الخدمة العسكرية ؛
- الشروع في دراسة لبناء معهد تقني فلاحي ببودنيب ومواصلة تجهيز المعاهد التقنية الفلاحية بجرسيف والرحامنة؛
- تنمية أشغال توسيع وتجهيز 4 مؤسسات للتكوين المهني الفلاحي؛
- مواصلة عصرنة التكوين عبر إرساء برنامج لرقمنة التكوين وتنمية المهارات اللغوية والتواصلية والذاتية للمتدربين؛

التعليم العالي الفلاحي

- تكوين 2900 طالبا لمؤسسات للتعليم العالي الفلاحي؛
- بالنسبة للسنة الأكاديمية 2024-2025 من المتوقع أن يصل عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلاحي إلى 536 ؛
- مواصلة الأشغال لإنجاز البنيات التحتية العلمية والبيداغوجية الضرورية لمواكبة ارتفاع عدد المسجلين بمؤسسات التعليم العالي وفق استراتيجية الجيل الأخضر.

قطاع الفلاحة

قطاع التنمية القروية

قطاع المياه والغابات

قطاع الصيد البحري



تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

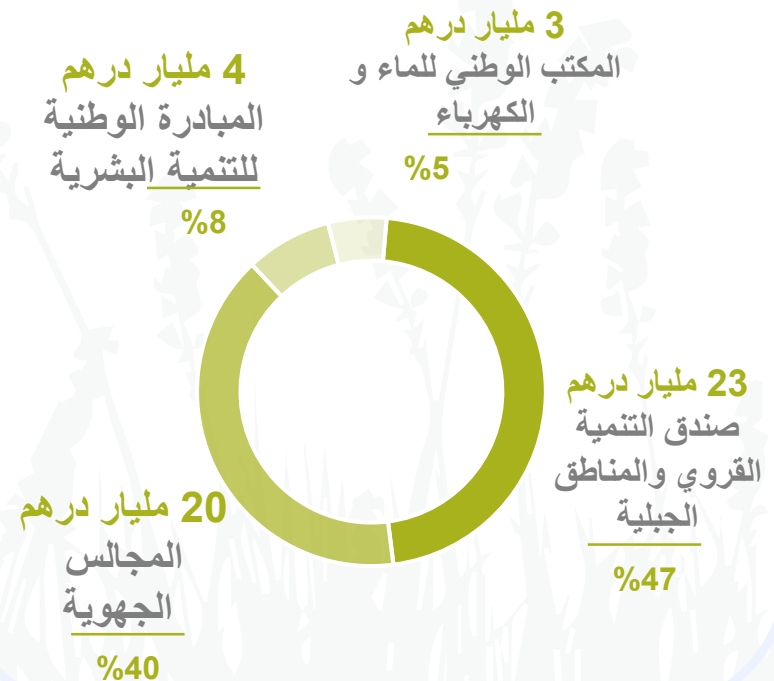
1 برنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية بالعالم القروي

الإنجازات المالية التراكمية لمخططات العمل 2017-2023 (مليار درهم)

الاداءات	الالتزامات	الاعتمادات المرصدة
34	44	45
%75	%97	%92

50مليار درهم

مصادر للتمويل و 19 شريكًا



تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

1 برنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية بالعالم القروي

برنامج 2025

إنهاء إنجاز مشاريع وعمليات
مخططات العمل 2022 – 2023
للبرنامج

الاعداد لبلورة مرحلة ثانية من
البرنامج

الاعتمادات المبرمجة:

900 مليون درهم

إنجازات 2017-2024

الطرق و المسالك القروية

- بناء وصيانة 20.864 كلم من الطرق والمسالك، مقابل 6.244 كلم في طور الإنجاز
- بناء 222 منشأة فنية

التعليم

- إنجاز 3.940 عملية بناء (أو إعادة البناء) وتوسيع وصيانة المؤسسات التعليمية
- إنجاز 194 عملية تجهيز بمعدات المؤسسات التعليمية و اقتناء 1.454 حافلة النقل المدرسي

الصحة

- 921 عملية بناء (أو إعادة البناء)، توسيع وصيانة المراكز والمستوصفات الصحية
- إنجاز 867 عملية تجهيز للمراكز الصحية بالمعدات الطبية واقتناء 818 سيارة للإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة

الكهرباء

- ربط 1.135 دوارا بالكهرباء، منها 1.103 تم الانتهاء من انجازها
- تمديد الشبكة الكهربائية على طول 1.070 كلم

تتمة المجال القروي والمناطق الجبلية

2 مشروع التتمة القروية بجبال الأطلس (بني ملال، ورزقات، تنغير)

برنامج 2025

إنجازات 2024

الطرق و المسالك القروية

- إنهاء أشغال تهيئة المسالك القروية على مسافة 6 كلم

مواصلة مواكبة المستفيدين تعاونيات و
جمعيات وفلاحات وفلاحين من أجل
ضمان استدامة المنجزات

التجهيزات الهيدروفلاحية

- مواصلة انجاز التجهيزات الهيدروفلاحية بتهيئة 6 كلم من
السواقي وإنشاء 13 نقطة ماء

وحدات التثمين

- بناء وتجهيز 4 وحدات لتعبئة وتخزين للتفاح
- بناء وتجهيز وحدتين لإنتاج عصير وخل التفاح
- تأهيل مركزين لجمع الحليب

برنامج 2025

إنجازات 2024

الطرق و المسالك القروية

- إنهاء أشغال تهيئة المسالك القروية على مسافة 9 كلم

غرس الأشجار المثمرة

- إنهاء أشغال غرس وصيانة الأشجار المثمرة على مساحة 649 هكتار من مختلف الأنواع (الزيتون والتين والأفوكادو واللوز والرمان والكستناء)

التجهيزات الهيدروفلاحية

- مواصلة التهيئة الهيدروفلاحية لحوض تسيفت على مساحة 600 هكتار (80%)

الاستشارة الفلاحية

- إنجاز دورات تكوينية و رحلات و أيام تحسيسية لفائدة الفلاحين المستفيدين

إنهاء الاشغال المتعلقة بالتهيئة
الهيدروفلاحية لحوض تسيفت على
مساحة 600 هكتار

إنجاز أشغال بناء المسالك القروية على
مسافة 38 كلم

الاعتمادات المبرمجة:

57 مليون درهم

إنجازات 2024

الطرق و المسالك القروية

- إنهاء أشغال تهيئة المسالك القروية على مسافة 19.5 كلم

غرس الأشجار المثمرة

- انطلاق أشغال غرس وصيانة الأشجار المثمرة على مساحة 1.540 هكتار

المحافظة على الأراضي

- أشغال حماية الأراضي الزراعية بإنجاز 2.500 متر مكعب من الحواجز الصخرية و انطلاق إنشاء 19.500 متر مكعب أخرى

الاستشارة الفلاحية

- مواصلة إنجاز دورات تكوينية و رحلات و أيام تحسيسية لفائدة الفلاحين المستفيدين

تربية النحل

- توزيع 600 خلية نحل ممتلئة و 600 فارغة و معدات تقنية لفائدة 40 جمعية

برنامج 2025

- تهيئة 22 كلم من المسالك القروية
- أشغال غرس وصيانة شجر الخروب على مساحة 660 هكتار
- إنشاء وتجهيز منصتين للتسويق و وحدة لتثمين العسل
- تكوين إشهادي متوج بدبلوم لفائدة 100 مستفيد
- مواكبة و دعم حاملي المشاريع شابات وشباب بهدف إنشاء 20 مقالة جد صغيرة

الاعتمادات المبرمجة:

572 مليون درهم

منها 180 مليون درهم كاعتمادات الأداء و 77 مليون درهم اعتمادات الالتزام

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

5 مشروع دعم التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية للجهة الشرقية

إنجازات 2024

الطرق و المسالك القروية

- إنهاء أشغال تهيئة المسالك القروية على مسافة 51 كلم

غرس الأشجار المثمرة

- غرس وصيانة 1235 هكتار من الأشجار المتأقلمة مع التغيرات المناخية (الوز، الخروب، التين، والزيتون) في طور الإنجاز

نقط الماء

- إنشاء و تهيئة 3 نقاط ماء

مشاريع مزرعة للدخل

- 4 وحدات للشعير المستنبت قيد التجهيز
- توزيع 700 خلية نحل

التنظيمات المهنية

- تعاونيتين للخدمات
- جمعيتين لمربي الأغنام والماعز في طور الانشاء

برنامج 2025

- غرس وصيانة 3600 من الأشجار المثمرة المتأقلمة مع التغيرات المناخية
- مواصلة أشغال تهيئة المسالك القروية على طول 13 كلم
- التجهيز الهيدروفلحي على طول 20 كلم من السواقي
- إقتناء 200 خلية نحل ممتلئة و 30 طقم من المعدات التقنية لتربية النحل
- بناء وحدتين لتثمين العسل و السفرجل
- انشاء تجمع مهني لمربي الأغنام والماعز

الاعتمادات المبرمجة:

296 مليون درهم

منها 164 مليون درهم اعتمادات الأداء و 132 مليون درهم اعتمادات التزام

برنامج 2025

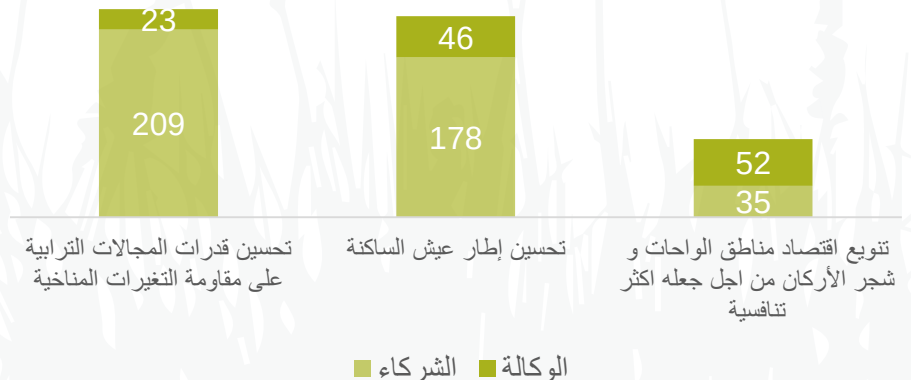
تخصيص **152 مليون درهم** لإنجاز مشاريع جديدة مع الفاعلين المحليين وفق التوجهات الاستراتيجية

مواصلة إنجاز المشاريع في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي يناهز **149 مليون درهم (DARED)** و **(PROGREEN)** برسم 2025

إنجازات 2024

إبرام **86 اتفاقية شراكة** مع الفاعلين المحليين برسم سنة 2024 بغلاف مالي إجمالي يناهز **543 مليون درهم** ساهمت فيه الوكالة بـ **121 مليون درهم**

مواصلة إنجاز مشروعات وإطلاق مشروع جديد في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي يقدر بـ **116 مليون درهم (DARED)** و **(PROGREEN)** برسم السنة المالية 2024



قطاع الفلاحة

قطاع التنمية القروية

قطاع المياه والغابات

قطاع الصيد البحري



ترتكز استراتيجية غابات المغرب على أربعة محاور

1

خلق نموذج جديد
بمقاربة تشاركية

مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار
الرهانات المحلية وتقوم على تحفيز الساكنة
لجعلها الشريك الأول في تدبير الغابات

2

تدبير وتطوير الفضاءات
الغابوية حسب مؤهلاتها

تخضع المنتزهات الوطنية والغابات الإنتاجية لنظام
تدبير خاص من أجل الرفع من الفعالية فيما يخص
تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة

4

الإصلاح المؤسسي
للقطاع

إعادة هيكلة التنظيم المؤسسي عبر إحداث
وكالة وطنية وفق إطار قانوني ملائم هو أمر
ضروري من أجل إنجاز تدبير المجالات مع
الانفتاح على الشراكات وضمان الفعالية

3

تطوير وتحديث المهن
الغابوية عبر رقمتها

لم يعد من الممكن تدبير 9 مليون هكتار على المدى
المتوسط والبعيد من دون الوسائل الحديثة، لذلك
يجب الاستثمار في الوسائل والبنى التحتية ورقمنة
المهن من أجل قيادة القطاع نحو النجاح



تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

برنامج 2025

إنجازات 2021-2024

70.000 هكتار

تشجير وتخليف
المجالات الغابوية

8 مليون يوم عمل

150.000 هكتار

تشجير وتخليف المجالات الغابوية

14 مليون يوم عمل

إنتاج 30 مليون شتلة

إنتاج الشتلات الغابوية

إنتاج 102 مليون شتلة

تفويت إنتاج الشتلات الغابوية
للقطاع الخاص

• انطلاق برنامج دعم ضحايا زلزال الحوز عبر
مشاريع التنمية والمحافظة على المياه والتربة

50.000 هكتار

• معالجة التعرية المائية
بالتدخلات
والميكانيكية

220.000 م3

164.000 هكتار

• معالجة التعرية المائية
بالتدخلات
البيولوجية والميكانيكية

850.000 م3

مكافحة التصحر

800 هكتار

• تثبيت وصيانة 800 هكتار من
الكثبان الرملية

4.044 هكتار

• تثبيت وصيانة 2.400 هكتار / سنة من
الكثبان الرملية

تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

تتضمن الإستراتيجية تطوير عشرة منتزهات وطنية.

إنجازات 2024

المنتزه الوطني لإفران كمنتزه نموذجي

- الشروع في تنفيذ اتفاقية تطوير السياحة الإيكولوجية في المنتزه الوطني مع مختلف الشركاء المعنيين
- انتقاء مشاريع السياحة الإيكولوجية لأول طلب إبداء اهتمام (AMI)
- مواصلة إنجاز برامج إعادة توطين الأنواع المنقرضة (الأيل البربري، الغزال الجبلي، الأروي، الضربان)
- إنجاز دراسة حول برنامج إعادة توطين طائر أبو منجل الأصلع بالمنتزه الوطني لإفران
- تتمة تهيئة محمية القط الأنمر بالمنتزه الوطني لإفران

برنامج 2025

المنتزه الوطني لإفران

- استمرار تفعيل محاور مشروع السياحة الإيكولوجية والرياضات الجبلية
- استمرار برامج إعادة توطين الأنواع المنقرضة والمهددة بالانقراض
- تهيئة محطة تأقلم وتأهيل طائر أبو منجل الأصلع بالمنتزه الوطني لإفران
- استمرار تنفيذ اتفاقية تطوير السياحة الإيكولوجية لتشمل جميع الاقطاب

المنتزه الوطني لتوبقال

- وضع برنامج لتنمية واثمين السياحة الإيكولوجية في المنتزه

المنتزه الوطني لتوبقال

- توقيع اتفاقية الشراكة مع مختلف الشركاء
- تنزيل برنامج لتنمية واثمين السياحة الإيكولوجية بالمنتزه الوطني لتوبقال

تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

كما عززت الاستراتيجية من برامج حماية الطبيعة

إنجازات 2024

برنامج تعزيز شبكة المناطق المحمية تماشيا مع التزامات المملكة في إطار اتفاقيه الامم المتحدة للتنوع البيولوجي

- إجراء البحث العلني لمدة ثلاثة أشهر من أجل إحداث عشر مناطق محمية مع عدم إعطاء المآل لمشروع إحداث المنتزه الطبيعي للأطلس الصغير الغربي والمنتزه الوطني لدرعة واركيز لبطانة بعد دراسة نتائج البحث العلني

برنامج حماية وتهيئة المناطق الرطبة المصنفة على لائحة اتفاقية رامسار

- 10 مناطق رطبة استفادت من برامج ومخططات عمل بإشراك مختلف الفاعلين
- تكوين وتعزيز قدرات الأطر في مجال حماية الطبيعة

إعادة تأهيل الحيوانات البرية

- استمرار تنزيل مخططات العمل الخاصة بالمحافظة على الأصناف المهددة بالانقراض
- تنمية تهيئة محطة التأقلم لحيوان الأروي بالمنتزه الوطني لخنيفرة والشخار بجرادة
- مواصلة العمل في برنامج إعادة تأهيل القرد macaque بالمنتزه الوطني لتازكة

برنامج 2025

برنامج تعزيز شبكة المناطق المحمية

- استكمال الإجراءات الأخرى المنصوص عليها في قانون 22-07 لإحداث المناطق المحمية الجديدة
- إعداد الملفات الخاصة بإحداث مناطق تشمل المجالين البري والبحري كمرحلة ثانية بشراكة مع قطاع الصيد البحري
- استكمال الدراسة الوطنية الخاصة بالمناطق المحمية

برنامج حماية وتهيئة المناطق الرطبة المصنفة على لائحة اتفاقية رامسار

- استكمال إنجاز البرامج الخاصة بالمناطق الرطبة الاثني عشر
- الاستمرار في تكوين وتعزيز قدرات الأطر في مجال حماية الطبيعة مع وضع برامج توأمة للاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال

إعادة تأهيل الحيوانات البرية

- الاستمرار في عمليات توطين وتعزيز أعداد الأصناف المهددة بالانقراض في الطبيعة بالارتكاز على برامج عمل محينه
- العمل على تعزيز شراكات في مجال البحث العلمي وتتبع أصناف الوحيش

تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

مواصلة العمل على تثمين و تطوير الأوساط المائية

إنجازات 2024

• برنامج تثمين الأوساط المائية عن طريق عمليات الاستزراع

○ متوسط الإنتاج السنوي: 22 مليون من صغار الأسماك

• تشجيع الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية

○ إنتاج 15000 طن من الأسماك

○ لفائدة 3.000 مستفيد

○ 2560 رخصة للصيد الرياضي

• المصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.23.970 و 2.23.971 المتعلقين بالمجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية

• تنفيذ برامج المخطط الإستراتيجي لتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية (2030-2023)

برنامج 2025

• برنامج تثمين الأوساط المائية عن طريق عمليات الاستزراع

○ 25 مليون من صغار الأسماك

• رصد مجموعة من المشاريع ذات الأثر السريع وذلك في إطار مواصلة تنفيذ برامج المخطط الإستراتيجي لتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية (2030-2023)

• دراسة مشاريع المراسيم المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون رقم 130.12 حول الصيد في المياه البرية وإعداد قرارات تطبيقها والمتعلقة ب

خلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية عبر:

برنامج 2025

إنجازات 2021-2024

إحداث أكثر من 500 منشط ترابي في افق 2030



. توظيف 76 منشط الى غاية 2024

. توظيف 17 منشط جديدا

إحداث أكثر من 200 منظمة غابوية في افق 2030 وتنشيط البنيات التنظيمية لمستعملي الغابات



. تأطير 56 هيئة استشارية جديدة للتنمية الغابوية ODF

. إعداد 36 مخططا للتنمية الغابوية PDFC على مستوى مختلف الجهات.

. تأطير 15 هيئة استشارية جديدة للتنمية الغابوية ODF

. إعداد 22 مخططا للتنمية الغابوية PDFC على مستوى مختلف الجهات.

تدابير تحفيزية لفائدة مستعملي الغابات: التعويض عن حق الرعي



. التعويض عن حق الرعي برفع مبلغ منحة المقاصة من 250 الى 1000 درهم/هكتار/سنة وبالنسبة للاركان من 350 الى 1100 درهم/هكتار/سنة

. التعاقد لسنة 2024 مع 198 جمعية رعوية تضم أزيد من 16.000 منخرطا ومساحة ممنوعة من الرعي تقدر ب 76.135 هكتار بغلاف مالي مبرمج يقدر بأزيد من 45 مليون درهم.

. التعاقد لسنة 5202 مع جمعيات رعوية على امتداد مساحة ممنوعة من الرعي تقدر بحوالي 86.000 هكتار (9.855+ هكتار/ سنة 2024)

خلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية عبر:

برنامج 2025

إنجازات 2021-2024

60 عقد شراكة

مواصلة تطوير خطة العمل لفائدة
تعاونيات تثمين خشب الأرز, إكليل
الجبل (الأزير)

مواكبة تأسيس الاتحاد المشترك للمهنة
الخاصة بسلسلة النباتات العطرية
والطبية (إكليل الجبل) و سلسلة خشب
الأرز لتحسين مكانة تعاونيات
المنخرطين

تدابير وإجراءات تحفيزية لدعم تعاونيات المنتفعين

• تثمين المنتجات الغابوية: خشب - نباتات عطرية وطبية - خروب...
وإشراك الساكنة في حماية وحراسة محيطات التشجير وتنظيمهم في إطار
تعاونيات وجمعيات غابوية

• بلغ عدد التعاونيات 290 تعاونية غابوية منها 29 مجموعة ذات النفع
الاقتصادي GIE تضم 19.100 منخرطا

• إبرام 225 عقد شراكة مع تعاونيات لتثمين المنتجات الغابوية بحجم
المعاملات بلغ 199 مليون درهم و دخل يقدر بحوالي 2.000 درهم/
شهر/ للمنخرط

• اشراك التعاونيات الغابوية في مراقبة الغابات على مساحة 200.000
هكتار في المناطق ذات الضغط المرتفع

• توزيع 19.490 فرن محسن لفائدة سكان المناطق الجبلية في إطار الخطة الوطنية
للتخفيف من آثار موجة البرد

خلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية عبر:

برنامج 2025

إنجازات 2024

تشجيع القنص المنظم على حساب
القنص العادي باعتماد مسطرة إيجار
حق القنص عبر بوابة : مصيد-

MASYAD

رفع المساحة المؤجرة الى
4.200.000 هكتار

تنفيذ برنامج العمل الخاص بالقنص
بالقوس

إعادة هيكلة القنص المؤجر

- تشجيع القنص المؤجر: حاليا يفوق 1600 قطعة للقنص و 124 شركة للقنص السياحي/المساحة الإجمالية المؤجرة تفوق 4 ملايين هكتار
- تقديم أولي للقنص السياحي التجريبي للأروي في منطقتي بني يزناسن وتيزي نتست
- إبرام اتفاقية شراكة مع جمعية منظمي القنص السياحي والجامعة الأوروبية للصيد بالنبال ووضع برنامج عمل لإنجاز المشروع على مدى 3 سنوات

ضبط أعداد الخنازير البرية بالنقط السوداء

- التحكم في تكاثر الخنزير البري والحد من الأضرار التي يلحقها بالأراضي الزراعية
- بناءً على طلب الساكنة، يتم تنظيم إحاشات على مستوى النقط السوداء
- تركيب أفقاص المصائد في المناطق الحساسة: اصطياد الخنازير البرية في الأماكن التي تكون فيها الإحاشات غير فعالة. تستخدم هذه التقنية بأقاليم تزنييت وطنجة والرباط

قنص
15.000
خنزير

1.200
إحاشة

360
نقطة
سوداء

قطاع الفلاحة

قطاع التنمية القروية

قطاع المياه والغابات

قطاع الصيد البحري



الصيد البحري

مؤشرات قطاع الصيد البحري

1

تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

2

مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري

3

المعطيات الاستراتيجية لقطاع الصيد البحري

سنة 2023

15 مليار درهم (2,3%)	الناتج الداخلي الخام
19.123 مركب	الأسطول البحري
1.4 مليون طن	الإنتاج
518 وحدة	الوحدات الصناعية
320 مزرعة مرخص لها	مزارع تربية الأحياء المائية
30.9 مليار درهم	الصادرات
- البحر : 133.845 على متن السفن + 1.338 تربية الأحياء المائية	التشغيل المباشر
- اليابسة : 125.583	

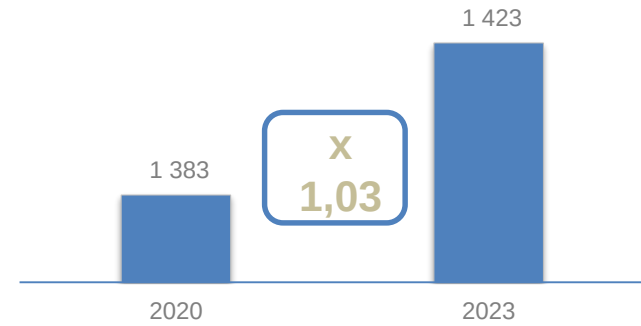
- 3500 كيلومتر من السواحل تمتد عبر واجهتين بحريتين الأطلسية و المتوسطية
- منطقة بحرية اقتصادية خالصة تعادل مليون كيلومتر مربع
- أول منتج في الصيد البحري في افريقيا
- أول منتج ومصدر في العالم لسماك السردين (*Sardina pilchardu*)

1-1- أهم مؤشرات قطاع الصيد البحري 2023-2020

مؤشرات الإنتاج



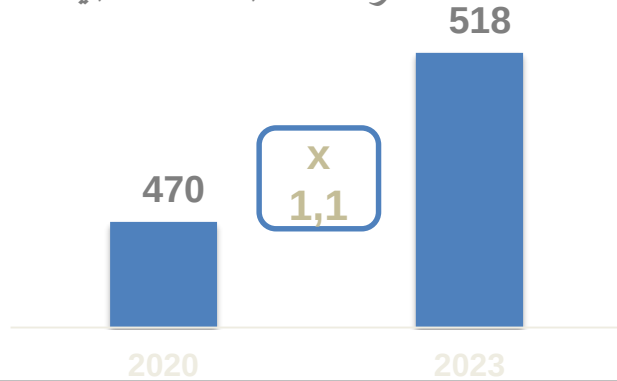
حجم الإنتاج (بآلاف الأطنان)



مؤشرات صناعات الصيد



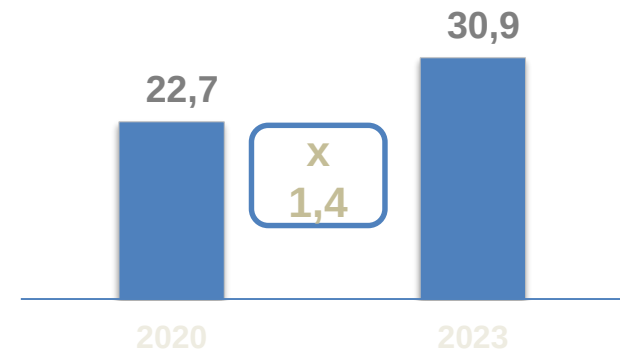
عدد وحدات صناعات الصيد



مؤشرات المبادلات



قيمة الصادرات بمليار الدرهم



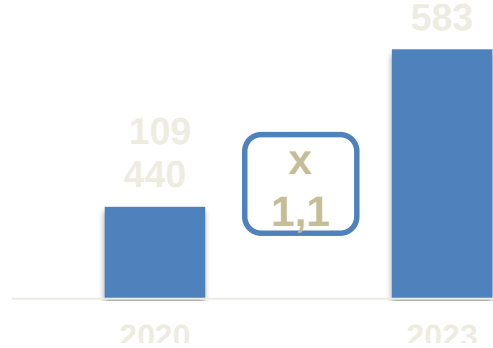
المؤشرات الاجتماعية



التشغيل المباشر على اليابسة

التشغيل المباشر في البحر: 2023.

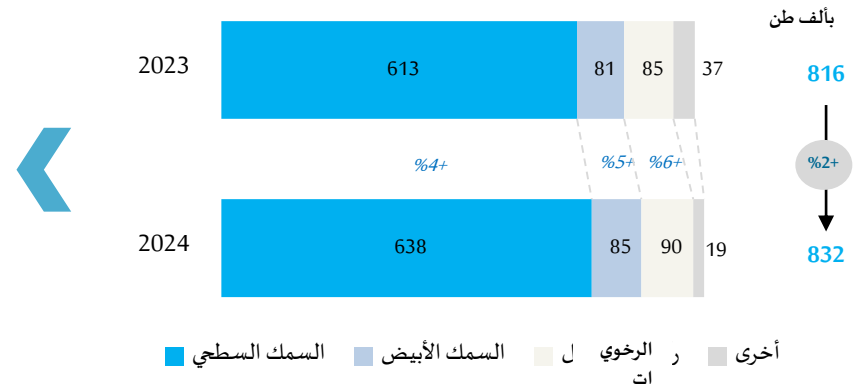
منصب شغل :
133.845



2-1- مؤشرات الإنتاج الوطني من الأسماك خلال الثمانية أشهر الأولى من سنتي 3202 و2024

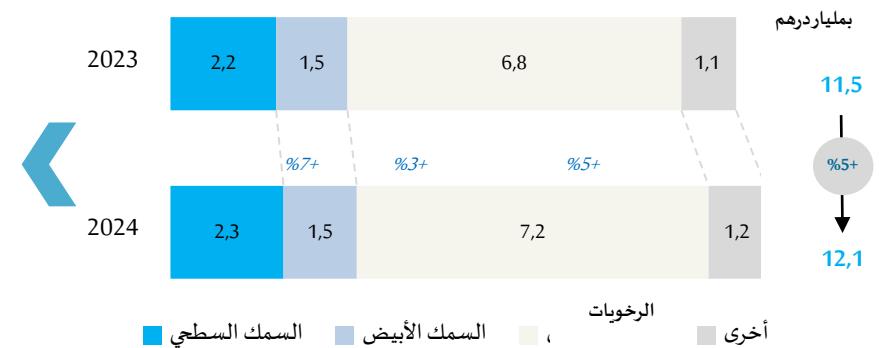
ارتفاع حجم المفرغات ب 2%

- ارتفاع حجم إفراغات السمك السطحي بنسبة 4%. (انخفاض إفراغات سمك السردين ب 15% نظرا لتغير الظروف المناخية).
- ارتفاع الكميات المصطادة من رأسيات الأرجل (الرخويات) بنسبة 6%
- ارتفاع حجم صيد السمك الأبيض بنسبة 5%



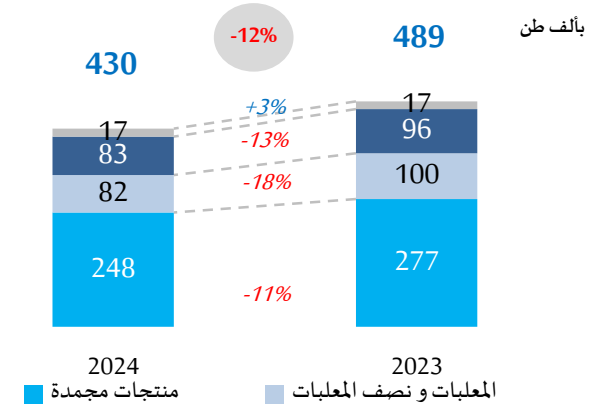
ارتفاع ب 5% في القيمة (بملايير الدراهم)

- ارتفاع قيمة إنتاج السمك السطحي ب 7% نظرا لزيادة معدل ثمن البيع الأول ب 3%.
- ارتفاع قيمة افراغات الرخويات ب 5%
- ارتفاع قيمة إنتاج السمك الأبيض ب 3%



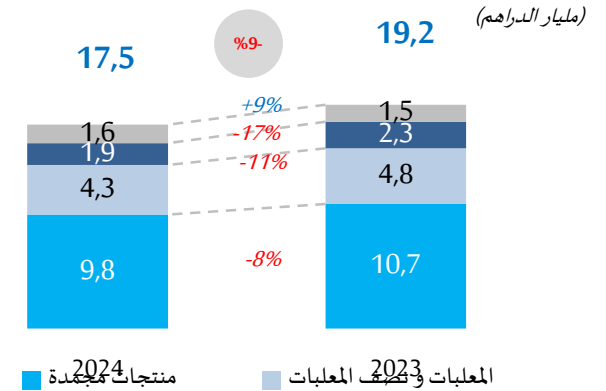
1-3- مؤشرات صادرات المنتجات السمكية خلال الثمانية أشهر الأولى من سنتي 2023 و2024

انخفاض حجم الصادرات بـ 12 %



- انخفاض حجم صادرات المنتجات المجمدة بـ 11% نتيجة تراجع صادرات السردين المجمد بـ 55%.
- تراجع صادرات المعلبات ونصف المعلبات بـ 18% و صادرات دقيق وزيت السمك بـ 13% بفعل انخفاض حجم افراغات سمك السردين

انخفاض رقم معاملات الصادرات بـ 9 %



- انخفاض قيمة صادرات المنتجات المجمدة بـ 8%
- تراجع رقم معاملات صادرات المعلبات ونصف المعلبات بـ 11%
- تراجع قيمة صادرات دقيق وزيت السمك بـ 17%

الصيد البحري

مؤشرات قطاع الصيد البحري

1

تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

2

مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري

3

1-2- استدامة الثروة السمكية

البرنامج الوطني للمحميات البحرية



- "التنمية المستدامة" للصيد التقليدي عبر إعادة تأهيل المناطق المتدهورة وحماية الموارد البحرية وضمان تجددتها

الاهداف

إحداث ثلاث محميات بحرية (ألبوران، موغادور، ماسة)

أهم الإنجازات

- إنشاء ثلاث محميات بحرية جديدة بكل من أكادير والعرائش والناظور
- شراكة مع البنك الدولي في إطار البرنامج الوطني لتنمية للاقتصاد الأزرق

المراحل المقبلة

- إحداث محمية بحرية جديدة ببوجدور على طول سيدي الغازي
- إعادة تصنيف الثلاث محميات بحرية (ألبوران، موغادور، ماسة) وفقا للقانون

رقم 07-22 والمرسوم التنفيذي رقم 2-18-242

الفئات المحلية المرتبطة بمناطق الحماية البيئية (الصيادون وعائلاتهم، ...)

المستفيدين

مخططات التهيئة



- تعزيز مخططات تهيئة المصايد
- تطبيق مقارنة جديدة تهدف الى تكييف مجهود الصيد حسب إمكانات المخزونات

الاهداف

تعزيز 18 مخطط تهيئة المصايد في متم 2023 بتطبيق مقارنة جديدة تعتمد على التهيئة المجالية

أهم الإنجازات

مواصلة التهيئة المجالية لمجهود الصيد بالنسبة للأصناف المستهدفة المهمة ووسائل الصيد المستعملة وحالة المخزون بكل منطقة

المراحل المقبلة

الفئات التي تعتمد بشكل أساسي على الثروة السمكية وقطاع صناعة الصيد

المستفيدين

2-2- البحث العلمي

تعزيز وسائل التنقيب البحري

إنشاء شبكة للملاحظة الفعلية للمحيط ورصد التغيرات المناخية



أهم الإنجازات

- اقتناء باخرة بحث أوقيانوغرافي لأعالي البحار (2021)
- اقتناء قارب متخصص في الأوقيانوغرافيا (2021)
- اقتناء مركب أوقيانوغرافي ساحلي للأبحاث الساحلية (2023)

المراحل المقبلة

- اقتناء بارجة لتربية الأحياء المائية
- تميم مشروع تجديد باخرة التكوين الحسني قصد تخصيصها للأبحاث البحرية

المستفيدين

باحثي المعهد، وزارة الصيد البحري، مهني قطاع الصيد البحري

أهم الإنجازات

- إنشاء عدة محطات للاستشعار، متعددة الاختصاصات
- اقتناء أجهزة لقياس التيارات البحرية وللملاحظة الأوقيانوغرافية
- تطوير نظام معلوماتي أوقيانوغرافي وبرنامج للاستشعار عن بعد لعلوم المحيطات

المراحل المقبلة

- إنشاء وحدة تكنولوجيا علم المحيطات بالمركز الجهوي بطنجة
- إنشاء منصة بحرية عائمة مزودة بمختبر وأجهزة للاستشعار والملاحظة متعددة الاختصاصات

المستفيدين

باحثي ومتدربي المعهد، وزارة الصيد البحري، مهني قطاع الصيد البحري

2-2- البحث العلمي

بحث في تربية الأحياء المائية



- بناء وتجهيز محطتين لأبحاث الاستزراع المائي
- إنشاء المزارع التجريبية البحرية
- تتبع الحالة الصحية الحيوانية للصدفيات والأسماك المستزرعة.

أهم الإنجازات

- تنفيذ مشاريع البحث والتطوير في مجال تربية الأحياء المائية استجابة لمتطلبات الشركاء في القطاعين العام والخاص
- تطوير البنية التحتية لبحوث تربية الأحياء المائية

المراحل المقبلة

باحثي و متدربي المعهد، وزارة الصيد البحري، مهني قطاع تربية الأحياء المائية

المستفيدين

مبادرة الحزام الأزرق



- انعقاد النسخة الثالثة لمبادرة الحزام الأزرق بمشاركة 32 وفداً من إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط
- القيام بحملتين لرصد المخزون السمكي والنظام البيئي البحري في المياه البحرية الليبيرية و البينينية

أهم الإنجازات

- تطوير المنصة الرقمية الخاصة بمبادرة الحزام الأزرق
- تنزيل توصيات النسخة الثالثة لمبادرة الحزام الأزرق المتعلقة بمؤسسة هذه المبادرة وجلب التمويل لمواكبة المشاريع المبرمجة

المراحل المقبلة

أعضاء المبادرة خاصة الدول الإفريقية

المستفيدين

3-2- المراقبة



المراحل المقبلة

- تحديد العناصر المرجعية المطلوبة من أجل إعداد التطبيق المعلوماتي المتوخى

- إعداد التطبيق المعلوماتي المواكب لمسطرة المصادقة على المصطادات

- تحديد العناصر المرجعية اللازمة من أجل اقتناء المعدات والتطبيق البرمجي الخاص بنظام المراقبة الإلكترونية (EMS).

- إنطلاق عملية طلب عروض في هذا الشأن.

أهم الإنجازات

- تم تحديد المعطيات الملزم الإدلاء بها من طرف السفن (يومية الصيد)،
- تم انجاز دراسة لتطوير برنامج معلوماتي (VMS-ERS)،

- تمت إعادة تصميم وتحديث مسطرة تتبع المسار للمنتجات البحرية تماشيا مع القوانين والإجراءات الجديدة
- تم تحديد البيانات التي سيتم تناولها في إطار مهام مصالح الوزارة
- تم انجاز العناصر المرجعية المطلوبة لإعداد التطبيق المعلوماتي المواكب لمسطرة المصادقة على المصطادات

- أطلقت الوزارة إعلانا عن طلب إبداء الاهتمام (AMI) يستهدف الشركات أو المزودين للتقنية المهتمين بمشروع نظام المراقبة الإلكترونية

- تم استكمال إعداد الشروط المرجعية.

وضع نظام الكتروني للتصريح بمعطيات عمليات الصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار

مراجعة مسطرة تتبع المسار في إطار محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم

وضع نظام المراقبة الإلكترونية (EMS) على متن جزء من سفن الصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار

وضع آلية لتبليغ عن المخالفات المتعلقة بالصيد غير القانوني وغير المصرح به و غير المنظم

4-2- تنمية تربية الأحياء البحرية

المراحل المقبلة

- إطلاق الدراسات المتعلقة بتحديث مخططات التهيئة لتربية الأحياء البحرية لجهات الداخلة وادي الذهب وسوس ماسة وكلميم واد نون والجهة الشرقية
- إنجاز الدراسات التكميلية إنجاز مخطط تهيئة تربية الأحياء المائية البحرية للمنطقة الممتدة من رأس تارغة بإقليم تطوان إلى العرائش

- ترخيص ل 70 مشروع اضافي
- إنجاز 60 مشروع لمزارع تربية الأحياء البحرية

- مواكبة أزيد من 30 مشروع استثماري في قطاع تربية وتثمين منتجات الأحياء المائية البحرية بتكلفة تقدر ب 100 مليون درهم
- تمويل مشاريع بنيوية بكل من جهة الداخلة وادي الذهب، كلميم واد نون وسوس ماسة بغلاف مالي يقدر ب 24 مليون درهم.

أهم الإنجازات

- وضع مخططات التهيئة لتربية الأحياء المائية البحرية تهم 8 جهات ساحلية بما يعادل 65٪ من الشريط الساحلي
- إعداد مشاريع جاهزة للاستزراع السمكي داخل اليابسة في جهتي كلميم واد نون والعيون الساقية الحمراء

- ترخيص ل 320 مشروع لمزارع تربية الأحياء البحرية يستفيد منه أكثر من 560 مقاول شاب وأعضاء تعاونيات الصيد التقليدي
- إنجاز 177 مشروع بإنتاج سنوي مرتقب يقدر بأكثر من 102 ألف طن
- 55 مشروع في طور الإنجاز

- مواكبة 36 مشروع استثماري في قطاع تربية وتثمين منتجات الأحياء المائية البحرية بتكلفة تقدر ب 150 مليون درهم
- الانتهاء من إنجاز 65 مشروع بطابع اجتماعي تضامني بغلاف مالي يقدر ب 75 مليون درهم

مخططات التهيئة
لأغراض تربية
الأحياء البحرية

الاستثمار في
القطاع

الدعم المالي و
التقني

2-4- تنمية تربية الأحياء البحرية

أهم الإنجازات

- تسليم معدات استقطاب صغار بلح البحر لفائدة 24 مزرعة لتربية بلح البحر على مستوى جهات سوس ماسة، طنجة تطوان الحسيمة، الشرق و الداخلة وادي الذهب
- تسليم معدات لتوضيب الصدفيات لفائدة 05 مشاريع
- إطلاق طلبات العروض لاقتناء معدات توضيب وتصفية الصدفيات لفائدة 03 مشاريع

دعم الأنشطة
القبلية و
البعدية لسلسلة
الإنتاج

- إنجاز الدراسات الأولية المتعلقة بخلق و تطوير الأقطاب الجهوية لتربية الأحياء البحرية :
- جهة الداخلة : تهيئة قطب سينترا، قطب بوطلحة و قطب تنغير-العركوب
- جهة سوس ماسة : تهيئة قطب تيكروت

تنمية الأقطاب
الجهوية لتربية
الأحياء البحرية

المراحل المقبلة

- دعم إنشاء 3 شركات مختصة في استقطاب وتسويق صغار بلح البحر في إطار طلبات إبداء الاهتمام
- تتبع أشغال إنشاء المفرخة الخاصة لتفريخ الأسماك بجهة طنجة تطوان الحسيمة
- تسليم معدات لفائدة: 03 مشاريع لتوضيب وتصفية الصدفيات و شروعين لتفريخ الصدفيات والروبيان
- مواصلة الدراسات و انطلاق أشغال تهيئة قطب سنترا و بوطلحة و تنغير
- إنطلاق أشغال وضع منصات رسوسفن تربية الأحياء البحرية بتنغير-العركوب
- مواصلة الدراسات الخاصة بإنجاز قطب تيكروت
- إنجاز الدراسات الأولية المتعلقة بتطوير قطب تربية الأحياء البحرية ببخرة مارتشيك

5-2- فعالية الصيد والبنى التحتية للتسويق



أسواق السمك من الجيل الجديد للبيع الأولي

أهم الإنجازات

انجاز 12 سوقاً للسمك من الجيل الجديد للبيع الأولي (596 مليون درهم : الناظور، المحمدية، العيون، آسفي، أكادير، بوجدور، طنطنان، الداخلة، العرائش، طنجة، الدار البيضاء والصويرة)

المراحل المقبلة

انجاز 4 أسواق للسمك من الجيل الجديد للبيع الأولي: المهديّة، لمهيريز، الحسيمة وسيدي افني

أسواق السمك بالتقسيط

أهم الإنجازات

• إنجاز الدراسات التقنية الخاصة ببناء أسواق السمك بالتقسيط بغلاف مالي ناهز 7 مليون درهم (الداخلة والصويرة)

المراحل المقبلة

- انجاز أسواق للبيع بالتقسيط بكل من الداخلة والصويرة
- القيام بالدراسات اللازمة لإنجاز أسواق للبيع بالتقسيط بكل من بركان، وجدة وطانطان
- بداية الأشغال بالنسبة لأسواق البيع بالتقسيط ببركان، وجدة وطانطان

رقمنة البيع بالمزاد

أهم الإنجازات

- تطوير النظام المعلوماتي
- رقمنة المزاد بالموقع التجريبي بأكادير (سوق السمك بالجملة للصيد التقليدي)، سوق السمك بطنجة والصويرة

المراحل المقبلة

مواصلة تنزيل برنامج رقمنة المزاد ببقية أسواق السمك للبيع الأولي (67 موقع في المجموع)

أسواق السمك بالجملة للبيع الثاني

أهم الإنجازات

بناء 10 أسواق السمك بالجملة بغلاف مالي ناهز 560 مليون درهم (الدار البيضاء، وجدة، مراكش، مكناس، بني ملال، تازة، الرباط، انزكان، تطوان وطنجة)

المراحل المقبلة

بناء سوقين لبيع السمك بالجملة بكل من فاس والناظور

6-2- متابعة تثمين وابتكار صناعات الصيد البحري



المراحل المقبلة

أهم الإنجازات

متابعة تثمين وابتكار صناعات الصيد البحري

- إجراء دراسة لتشخيص وتحديد الفرص واستشراف آفاق الابتكار في صناعات الصيد البحري
- مواكبة 9 مشاريع لمدة 18 شهراً
- إنشاء بنك لحصر المنتجات المبتكرة للصناعات البحرية ووضعها على الإنترنت من أجل تثمين الابتكارات، خاصة تلك ذات الإمكانيات التصديرية.
- تنظيم دورتين من "جوائز الابتكار للصناعات البحرية" في عامي 2019 و2023 على هامش معرض اليوتيس

- متابعة تثمين وابتكار صناعات الصيد البحري :

- الدعم والمساندة التقنية للشركات في مشاريعها المبتكرة لتثمين منتجات ومشتقات الصيد البحري
- إطلاق دعوة لتقديم مشاريع مبتكرة موجهة للوحدات المعتمدة المتخصصة في تحويل وتثمين المنتجات السمكية
- تنظيم دورة من "جوائز الابتكار للصناعات البحرية " على هامش معرض اليوتيس 2025"

7-2- رجال البحر



الرفع من مستوى الخدمات الصحية للبحار

تحسين وتعميم الخدمات الصحية في الموانئ، وقرى الصيادين و
نقط التفريغ المجهزة

الاهداف

- تحديد الاحتياجات البشرية والمادية للمراكز الصحية
- توقيع اتفاقية شراكة مع الجمعية الاسبانية والفرنسية للطب البحري

أهم الإنجازات

- تجهيز 10 وحدات الصحية بالمعدات الطبية ب 0,72 مليون درهم
- وضع تطبيق رقمي من أجل تبادل المعلومات الصحية للبحارة

المراحل المقبلة

رجال البحر وأفراد عائلاتهم

المستفيدين

تعميم عقود الالتزام البحري بين البحار والمجهزي قطاعي الصيد الساحلي والتقليدي

إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين البحارة ومجهزي السفن

الاهداف

- إعداد مسودة نموذج لعقد البحار/مجهز السفينة؛
- إجراء تحليل حول الحد الأدنى للدخل المضمون

أهم الإنجازات

دورات تواصلية و مشاورية مع المهنيين من أجل التطبيق العملي لنموذج
عقد الالتزام

المراحل المقبلة

110.000 بحار

المستفيدين

8-2- التكوين البحري



برنامج تكويني لفائدة مسيري تعاونيات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية البحرية

الرفع من قدرات خريجي معاهد ومدارس التكوين البحري

تقوية قدرات مسيري التعاونيات في مجال الحكامة والتشبيك
وتدبير النزاعات

الاهداف

تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسيري التعاونيات في مجال
التسويق الإلكتروني والتجارة الرقمية

أهم الإنجازات

تنظيم دورات وورشات تكوينية في مجال الحكامة
وتدبير النزاعات

المراحل المقبلة

200 تعاونية

المستفيدين

الرفع من مستوى التكوين استجابة لحاجيات سوق الشغل

الاهداف

- مراجعة برامج التكوين
- برنامج لتكوين العمال بالتدرج بصناعات الصيد وتربية الأحياء المائية البحرية

أهم الإنجازات

- تقييم للبرامج التكوين
- تحديث المعدات البيداغوجية
- الرفع من مستوى الحكامة والرقمنة

المراحل المقبلة

مؤسسات التكوين البحري

المستفيدين

9-2- الإنقاذ البحري



تعزيز سلامة الصيادين والسلامة الملاحية

تعزيز منظومة البحث والإنقاذ في البحر

الاهداف

الرفع من فعالية نظام البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر

الاهداف

تجهيز قوارب الصيد التقليدي بأجهزة الإغاثة عبر الأقمار الاصطناعية وصدریات النجاة القابلة للنفخ تلقائيا

أهم الإنجازات

- اقتناء 05 محطات الاتصالات الراديوية وشاشة لتنسيق العمليات (7.5 مليون درهم)
- صيانة شبكة محطات الاتصالات الراديوية (1,4 مليون درهم).
- صيانة 4 خافرات للإنقاذ

أهم الإنجازات

- اقتناء 6183 جهاز ارسال الإغاثة عبر الأقمار الاصطناعية الفائدة القوارب التابعة لمندوبيات : الداخلة، بوجدور والعيون،
- توقيع الاتفاقيات بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وغرف الصيد البحري ووزارة الاقتصاد والمالية ، بتكلفة اجمالية قدرها 69,5 مليون درهما

المراحل المقبلة

- اقتناء 07 محطات الاتصالات الراديوية
- صيانة معدات الاتصال بمركز تنسيق الإنقاذ ب 24 المحطات على طول الساحل الوطني
- اقتناء خافرتين الدار البيضاء والعيون
- صيانة 6 خوافر للإنقاذ
- اقتناء معدات السلامة

المراحل المقبلة

- توزيع أجهزة ارسال الإغاثة على المستفيدين
- اقتناء وتوزيع صدریات النجاة القابلة للنفخ تلقائيا

المستفيدين

مستخدمي البحر

المستفيدين

- جهاز ارسال الإغاثة : 6183 قارب المشتغلة بالمنطقة الأطلسية الجنوبية
- صدریات النجاة : 69520 بحار مستفيد

2--10 برامج الدعم



دعم المالي والتقني للتعاونيات

برنامج دعم السفن المتضررة من هجمات الدلفين الأسود "نيكرو" البحر

الاهداف

مواكبة التعاونيات عبر توفير الدعم المالي والتقني في اطار مشاريع متكاملة تهدف إلى خلق فرص العمل وتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية لأعضائها

أهم الإنجازات

استفادة 78 تعاونية من دعم مالي وتقني بغلاف مالي يناهز 75 مليون درهم

المراحل المقبلة

إجراء دراسة لتحديد احتياجات التعاونيات بالنسبة للمشاريع المدرة للدخل

المستفيدين

60 تعاونية

الاهداف

التخفيف من الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة هجوم الدلفين الأسود على الشباك الدوارة لأسطول مراكب صيد الأسماك السطحية في الساحل المتوسط

أهم الإنجازات

- صرف مبلغ 4,05 مليون درهم، لفائدة البحارة الضحايا من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- توقيع اتفاقية جديدة متعلقة باقتناء شباك سينية مقاومة لهجمات الدلفين الكبير بغلاف مالي 90 مليون درهم

المراحل المقبلة

تحديد المواصفات التقنية لشباك الصيد الدائرية بشراكة مع المهنيين

المستفيدين

السفن العاملة بموانئ البحر الأبيض المتوسط و المتضررة من هجمات النيكرو

الصيد البحري

مؤشرات قطاع الصيد البحري

1

تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

2

مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري

3

3- مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري برسم السنة المالية 2025

أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار: 358,71 مليون درهم

1.3. المشاريع المبرمجة في إطار صندوق تنمية الصيد البحري (60 مليون درهم)

- تعزيز حملات الاستكشاف وصيانة سفن البحث
- إنشاء وحدة تكنولوجية لعلم المحيطات قابلة للتشغيل
- اقتناء شباك دائرية معززة لفائدة مجهزي السفن بالمناطق الشمالية للوقاية من هجوم سمك الدلفين "نيكرو"
- بناء سوق السمك بالجملة بالناظور لتعزيز الشبكة الوطنية للتسويق
- استغلال وتشغيل المركز البحري بمدينة الحسيمة
- مواكبة الصيادين ضحايا هجوم الدلفين "نيكرو"
- دراسة حول تقييم نجاعة النظام الضريبي لقطاع الصيد البحري
- صيانة البرنامج المعلوماتي لتتبع مسار المصطادات الأجهزة والبرامج الأمنية المعلوماتية (S@m@c et Firwelling)

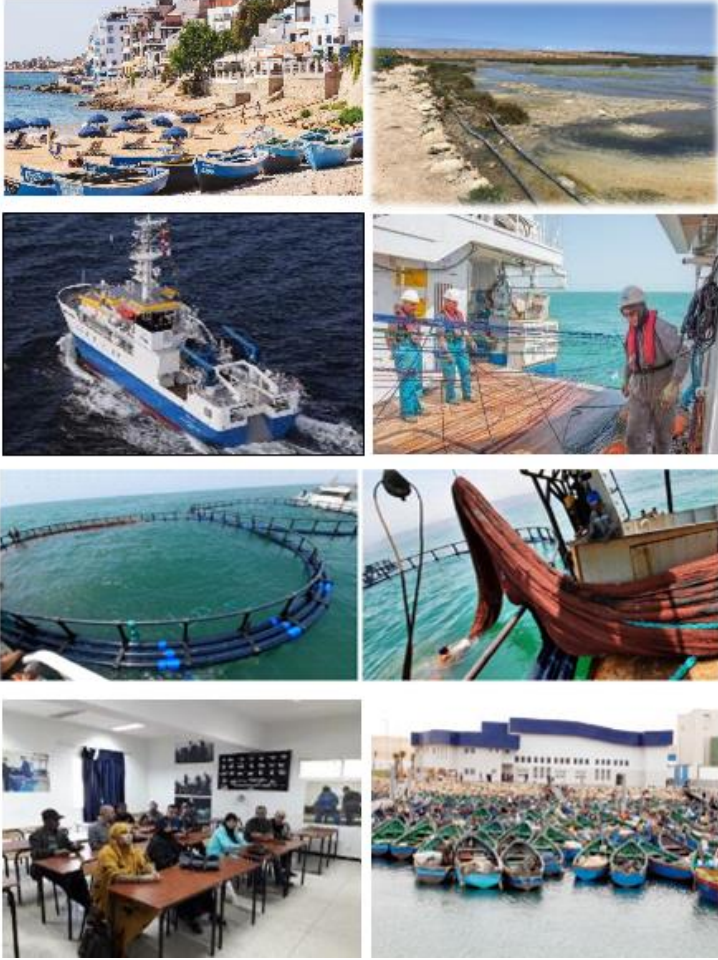


3- مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري برسم السنة المالية 2025

أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار: 358,71 مليون درهم

2.3 المشاريع المبرمجة في الميزانية العامة (298,71 مليون درهم)

- المشاريع المهيئة والمندمجة للصيد التقليدي (11,25 مليون درهم)
- دعم لفائدة المؤسسات تحت الوصاية (193,05 مليون درهم)
- اقتناء خافرة إنقاذ بمدينة العيون (30 مليون درهم)
- اقتناء محطات في مجال الاتصالات الراديوية (7,9 مليون درهم)
- إنشاء مناطق بحرية محمية على طول السواحل (8,6 مليون درهم)
- تركيب معدات تشوير المحميات البحرية لأغراض الصيد (2 مليون درهم)
- بناء ، تهيئة وتجهيز مصالح مركزية و خارجية (26,27 مليون درهم)
- إعانة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المكلفة بالتكوين (8,68 مليون درهم)

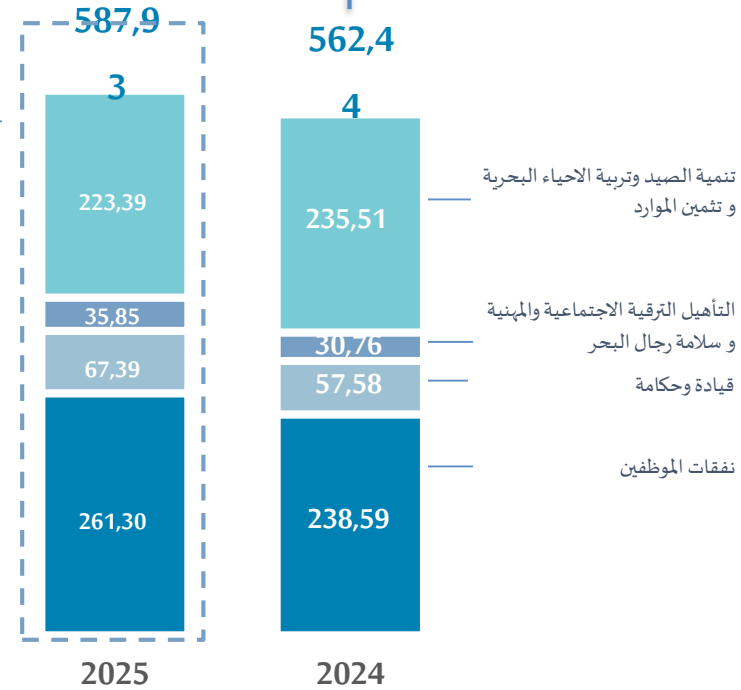


3- مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري برسم السنة المالية 2025

3-3 ميزانية التشغيل

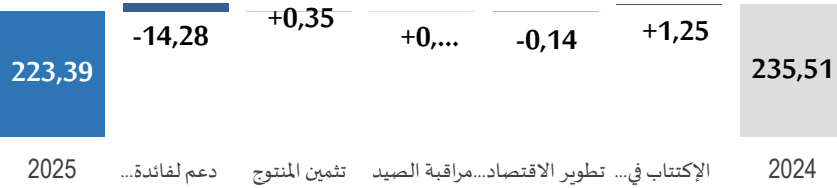
التوزيع العام (بملايين الدراهم)

25,49+



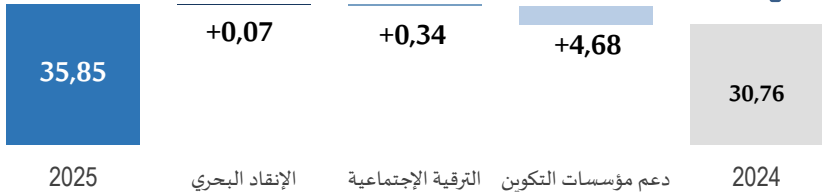
تنمية الصيد وتربية الأحياء البحرية وتهيئة الموارد

12,12-



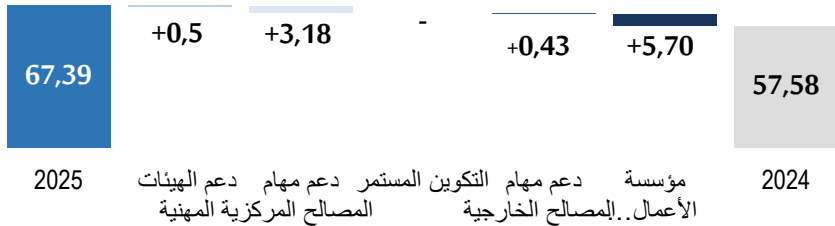
التأهيل الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

5,09+



قيادة وحكمة

9,81+



3- مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري برسم السنة المالية 2025

4.3 ميزانية الإستثمار

التوزيع العام (بملايين الدراهم)

6,93-

358,71

365,64

275,45

301,71

55,06

+33,20

+1,22

-15,62

36,26

2025

الإنقاذ البحري

الترقية الإجتماعية

دعم مؤسسات ...

2024

قيادة وحكمة

0,53+

+1,98

-1,45

28,20

27,67

2025

دعم الهياكل المهنية ...

دعم مهام ...

2024

تنمية الصيد وتربية الاحياء
البحرية
و تامين الموارد

التأهيل الترقية الاجتماعية
والمهنية و سلامة رجال
البحر
قيادة وحكمة

2025

2024

تنمية الصيد وتربية الأحياء البحرية و تامين الموارد

26,26-

275,45

301,71

2025

دفع لصندوق تنمية تطوير حماية الثروات السمكية مراقبة دعم لفائدة المؤسسات بناء نقط
الصيد البحر للاقتصاد الازرق

2024

التأهيل الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

18,80+

الإنقاذ البحري

الترقية الإجتماعية

دعم مؤسسات ...

قيادة وحكمة

0,53+

+1,98

-1,45

28,20

27,67

2025

دعم الهياكل المهنية ...

دعم مهام ...

2024

3- مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري برسم السنة المالية 2025

الفرق	2025	2024	بملايين الدراهم
ميزانية الاستثمار			
26,26-	275,45	301,71	تنمية الصيد و تربية الأحياء البحرية و تثمين الموارد
18,80+	55,06	36,26	التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر
0,53+	28,20	27,67	قيادة و حكمة
6,93-	358,71	365,64	مجموع ميزانية الاستثمار
ميزانية التشغيل			
22,71+	261,30	238,59	نفقات الموظفين
12,12-	223,39	235,51	تنمية الصيد و تربية الأحياء البحرية و تثمين الموارد
5,09+	35,85	30,76	التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر
9,81 +	67,39	57,58	قيادة و حكمة
25,49+	587,93	562,44	مجموع ميزانية التشغيل
18,56+	946,64	928,08	مجموع الميزانية العامة
10+	30	20	المناصب المالية / المحدث

وَشَكَرَا



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة القطاعات الإنتاجية حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة

السنة المالية 2025

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعا يومه الثلاثاء 26 نونبر 2024 برئاسة السيد المخلول حرمة الله النائب الأول لرئيس اللجنة وبحضور السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة، والسيد عمر حجيرة كاتب الدولة مكلف بالتجارة الخارجية خصص لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2025.

لقد توجه السيد رئيس اللجنة باسمه وباسم أعضاء اللجنة بتهنئة السيدين الوزيرين على الثقة المولوية السامية بتجديد الثقة في السيد وزير الصناعة والتجارة، وبتعيين السيد كاتب الدولة مكلفا بالتجارة الخارجية.

وعقب ذلك تفضل السيد الوزير بتقديم عرض تفصيلي حول مشروع الميزانية الفرعية لقطاعي الصناعة والتجارة استهله في البداية بالتطرق للإطار

المرجعي لإعداد هذا المشروع، والذي ينطلق من الرسالة الملكية السامية لصاحب
الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لليوم
الوطني للصناعة والمنعقد بتاريخ 29 مارس 2023، وكذلك بناء على الأولويات
الإستراتيجية للمذكرة التوجيهية حول مشروع قانون المالية لسنة 2025 والتي
تعنى بأربع (4) توجهات عامة أولها مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وثانيها
توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، وثالثها مواصلة تنفيذ الإصلاحات
الهيكلية وآخرها الحفاظ على استدامة المالية العمومية.

فبخصوص المحور المرتبط بالقطاع الصناعي، شدد السيد الوزير على أن
الصناعة المغربية تعد من بين المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني، مسجلة
خلال سنة 2023 مامجموعه 12779 من المقاولات المسجلة، و 946.784 من
مناصب الشغل الصناعية، فضلا عن 75% من إجمالي الاستثمارات التي وافقت
عليها اللجنة الوطنية للإستثمار، مع تأكيده على الأداء المتميز للصادرات والتي
بلغت 377 مليار درهم منها 88% من صادرات السلع.

كما أشار السيد الوزير إلى أن 33% من الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الخمس الأخيرة اعتبرت المزود الأول للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب دون إغفاله الإشارة إلى المشاريع التي تمت مواكبتها من طرف فريق عمل السيادة الصناعية والتي بلغت 1787 مشروعاً.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل القطاع الصناعي في أفق 2025 كشف السيد الوزير على عزم الوزارة ولوج عهد صناعي جديد مبني على أولويات محددة في الرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم الوطني للصناعة المنعقد في 29 مارس 2023، مرتكزة على قناعتين اثنتين أولها سياسة صناعية جديدة تعتمد على أولويات هيكلية مشتركة، وثانيها إرادة قوية في بناء سياسة صناعية جديدة من خلال مقارنة الذكاء الجماعي ومنطق التشاور، مع جعل الجهات محورا أساسيا.

هذا وقد تطرق السيد الوزير في معرض تقديمه أيضا إلى تطوير البنيات التحتية التكنولوجية والابتكار الصناعي من خلال الإشارة إلى حصيلة الإنجازات برسم سنة 2024 والتي لخصها في إحداث صندوق دعم الابتكار "FSI"، والمراكز التقنية الصناعية إلى جانب دعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار « clusters »

قبل أن يعرج على برنامج عمل الوزارة خلال سنة 2025 والذي أكد فيه على ضرورة مواصلة دعم إحداث المحطات التكنولوجية في إطار الأوراش التي تم إطلاقها، وتوفير الدعم المالي، والمواكبة اللازمين لترويج وانبثاق مشاريع البحث والتطوير والإبتكار في المجالات الصناعية.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد استهل السيد الوزير حديثه عنها بإدراج مقارنة للميزان التجاري للسلع والخدمات مابين سنة 2022 و 2023 حيث أكد على أن العجز التجاري للسلع والخدمات بلغ سنة 2023، مايقارب 120.9 مليار درهم بدل 153.3 مليار درهم سنة 2022 مع نسبة تغطية بلغت 84% سنة 2023 مقابل 80% سنة 2022 في حين سجل ميزان الأداءات لسنة 2023 عجزا ناهز 9 مليار درهم مقابل 47.3 مليار درهم سنة 2022، أما الموجودات الخارجية الصافية فقد حددت في 5 أشهر و 15 يوما.

وبناء على هذه المعطيات، أوضح السيد الوزير أن الميزان التجاري للسلع سجل تراجعاً ب 23.2 مليار درهم سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 مع تسجيل

ارتفاع في الصادرات الصناعية ب (2%+) وتراجع الفاتورة الطاقية ب (-)
20.4%) خلال الفترة الممتدة ما بين (2022-2023).

هذا وأكد السيد الوزير على أهم منجزات سنة 2024 في مجال العلاقات التجارية الدولية حيث أشار إلى تحسن مردودية الاتفاقيات التي أبرمها المغرب مع بعض الاتحادات والدول، إلى جانب تطوير التعاون والمفاوضات التجارية مع ذات الجهات.

وفي نفس السياق شدد السيد الوزير على دور الحماية والتقنين التجاري الذي انتهجته الوزارة تحقيقا للحماية التجارية ضد الصادرات المغربية حيث أكد على عزم الوزارة مواصلة العمل بشأنه في إطار برنامج العمل لسنة 2025 من خلال تفعيل قانون السلع ذات الاستعمال المزدوج، وتسهيل مساطر التجارة الخارجية إلى جانب الالتزام بتنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال تسهيل التجارة.

أما بخصوص تطوير الصادرات فقد أسس السيد الوزير برنامج عمل الوزارة لسنة 2025 على ماتم تحقيقه من منجزات سنة 2024 حيث أكد على ضرورة دعم برنامج مواكبة المقاولات المصدرة «GOTO MARKET» وبرنامج دعم المصدرين المبتدئين، وبرنامج استكشاف الأسواق الدولية بالشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات وكذا تعزيز عرض تأمين الصادرات، دون إغفال ضرورة العمل على مواكبة الجمعيات المهنية.

أما بخصوص التجارة الداخلية والتوزيع فقد تطرق السيد الوزير إلى أهم منجزاتها خلال سنة 2024 والتي لخصها في مجموع المشاريع المتخذة من لدنها من أجل تعزيز الدور الحيوي الذي يلعبه التجار والرفع من تنافسيتهم، هذا فضلا عن تشجيع المنتج المحلي عبر تطوير شراكات مع مجموعات رائدة في قطاع التوزيع، إلى جانب تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، مؤكدا في ذات الآن على عزم الوزارة مواصلة متابعة تنزيل برنامج إنعاش قطاع التجارة الداخلية والتوزيع في إطار برنامج العمل لسنة 2025.

وفيما يخص أهم منجزات الوزارة لسنة 2024 في مجال حماية المستهلك ومراقبة السوق، كشف السيد الوزير عن حصيلة مراقبة المنتوجات عند الإستيراد إلى جانب ماتم تسجيله على منصة معالجة شكايات المستوردين فضلا عن مراقبة السوق المحلية ودعم الحركة الاستهلاكية.

وعليه أكد السيد الوزير عزم الوزارة على مواصلة العمل ضمن برنامج 2025 في مجال مراقبة السوق واعتماد عنصر الجودة والتشريع التقني للمنتجات مع دعم الحركة الاستهلاكية والاعتماد.

كما أبرز السيد الوزير بالنسبة للتقييس وشهادة المطابقة الأهداف العامة للوزارة مع ذكره لأهم منجزات 2024 وبرنامج عمل سنة 2025 الذي حدده في مجموعة من الأهداف منها على سبيل المثال لا الحصر إعداد واعتماد حوالي 1400 مواصفة قياسية مغربية جديدة.

وفيما يتعلق بالمنطاق الصناعية تطرق السيد الوزير لأهم منجزات 2024 في مجال البنية الصناعية والتجارية والتي لخصها في إبرام الوزارة ل 16 اتفاقية

شراكة، واستثمار إجمالي قدر ب 7360 مليون درهم، ومساهمة الوزارة ب 1140 مليون درهم و 1150 هكتار من المساحة المعنية باتفاقيات 2024، إضافة إلى صندوق تطوير المناطق الصناعية المستدامة، قبل أن يستأنف الحديث عن برنامج عمل الوزارة لسنة 2025 حيث لخصه في مجموعة من النقاط منها على سبيل المثال لا الحصر إطلاق ومواكبة وتتبع مشاريع البنيات التحتية الصناعية والتجارية الجديدة ومشاريع إعادة التأهيل.

أما بالنسبة لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة استعرض السيد الوزير أهم إنجازات سنة 2023 حيث أشار إلى مجموع مشاريع الاستثمار والدعم التقني للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بحيث بلغت 1291 مشروعا، إلى جانب إنجازات الوزارة لسنة 2024 (شهر شتنبر) حيث أفاد باستقبال الوزارة ل 917 طلب للاستفادة من برامج الاستثمار والدعم، وتمت المصادقة على 184 طلب وبمساهمة مالية قدرت ب 41 مليون درهم.

أما عن أهم التوقعات بالنسبة لسنة 2025 فقد حددها السيد الوزير في دعم استثمار المقاولات الصغرى والمتوسطة، صياغة وتنفيذ تعديل الإطار

التعاقدى بين الدولة والوكالة للمساعدة التقنية للشركات الصناعية، مواصلة المواكبة ضمن الإطار التعاقدى بين الدولة والوكالة، مواصلة تنفيذ برنامج سلامة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، استمرار تنفيذ برنامج TATWIR للبحث والتطوير والإبتكار، مع عزم الوزارة كذلك على مواصلة مواكبة البرامج التى تم وضعها فى إطار الاتفاقية الخاصة بالمقاولات السياحية.

أما بخصوص التكوين فقد شدد السيد الوزير على وجوب ملائمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل باعتباره محورا استراتيجيا لتطوير الصناعة الوطنية وذلك من خلال دعم التوجه نحو إحداث مصانع بيداغوجية ومهن وكفاءات المستقبل، إلى جانب مواكبة السيادة الصناعية من حيث الكفاءات.

وهكذا، أشار السيد الوزير إلى إنجازات عام 2024 فى هذا الإطار ومنها على سبيل المثال لا الحصر تتبع مواكبة كفاءات مجموعة ستيلانتس قبل أن يعرج على برنامج عمل سنة 2025 والتي منها تتبع مواكبة كفاءات القطاعات الصناعية، وتنفيذ إتفاقيات الشراكة المتعلقة بتعزيز تكوين المهندسين.

وعن أهم إنجازات الوزارة لسنة 2024 في مجال اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية فقد كشف السيد الوزير عن عمل الوزارة في إطار الشراكات مع الجهات ورقمنة تتبع الشراكات الجهوية ونشاط المصالح اللامركزية، إلى جانب دراسة ملفات الطعون المتعلقة بمشاريع الإستثمار، مستأنفا الحديث عن برنامج الوزارة لسنة 2025 حيث أوضح مواصلة برنامج عمل الوزارة في نفس النقط المدرجة ضمن منجزات السنة الحالية.

كما تطرق إلى برنامج تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية وتدير ملف الأكياس البلاستيكية حيث أورد أن الوزارة ستعمل ضمن برنامج عمل 2025 على تتبع تفعيل مقتضيات القانون 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية .

أما فيما يخص مؤشرات الملكية الصناعية والتجارية فقد أشار السيد الوزير إلى ارتفاع مستوياتها حيث عرفت تطورا إيجابيا سواء على المستوى الوطني أو الدولي، مستعرضا في ذات الآن إنجازات الوزارة بالنسبة لسنة 2024 والتي منها مواصلة رقمنة خدمات الملكية الصناعية والتجارية حيث سجلت الوزارة نسبة 95% من الخدمات التي تمت رقمنتها، مع معدل استخدام فاق 85%، إلى جانب

إحداث مقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها إلى غير ذلك من الإنجازات الأخرى،
وبعدها عرج السيد الوزير على مخطط عمل الوزارة لسنة 2025 حيث أعلن عن
مجموعة من البرامج التي تعزز الوزارة مواصلة العمل عليها ومنها على سبيل المثال
لا الحصر، القيام بجولة ترويجية للملكية الصناعية على المستوى الجهوي،
تعميم إحداث المقاولات إلكترونيا على المستوى الوطني، تطوير جيل جديد من
المنصات الرقمية للملكية الصناعية والتجارية.

وبالنسبة لقطاع البريد تطرق السيد الوزير إلى التغطية الوطنية عبر التوزيع
حيث بلغت نسبة التغطية بخصوص التوزيع بمحل الإقامة أو بالوكالة البريدية
حوالي 94.5% من الساكنة مستعرضا في هذا الإطار أهم إنجازات الوزارة لسنة
2024، سواء من حيث إنجاز مهام الخدمة العمومية أو الحكامة، أو ماتعلق
بإطلاق دراسة مشروع منطقة للإزدهار البريدي بشراكة مع إدارة الجمارك
والضرائب الغير مباشرة.

أما عن برنامج العمل لسنة 2025 فقد أعلن السيد الوزير عن عزم الوزارة مواصلة تطوير الإطار القانوني لقطاع البريد، إلى جانب مواكبة المتعهد البريدي العمومي، ومتابعة تنفيذ مهام الخدمة العمومية ومهام تقنين القطاع. ونظرا لأهمية العرض التقديمي لمشروع هذه الميزانية الفرعية نورده مفصلا ضمن محتويات التقرير.

المناقشة

في مستهل المناقشة العامة، تقدم السيدات والسادة المستشارون بالشكر الجزيل للسيد وزير على العرض القيم والهام الذي تضمن حصيلة المنجزات وبرامج العمل المستقبلية لوزارة الصناعة والتجارة من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى ولوج عهد صناعي جديد، يتخذ من مفهوم السيادة هدفا ووسيلة.

وبهذه المناسبة ثمنوا عاليا ماتم تحقيقه لاسيما على مستوى مخطط التسريع الصناعي الذي يهدف إلى خلق منظومات صناعية فعالة وذات قدرة

تنافسية، وإبراز مهن عالمية تجعل من بلادنا منطقة جذب للاستثمارات الكبرى في مجالات صناعية متعددة، وتعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي.

وفي هذا الإطار نوهوا بالمجهود التشريعي الذي تقوم به الوزارة من خلال الإسراع بإخراج كافة النصوص التشريعية اللازمة لمواكبة التطور الصناعي ببلادنا وذلك على غرار:

- القانون المتعلق بالتسريع الصناعي.
- المرسوم المتعلق بتحديد كفاءات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها.
- المراسيم المتعلقة بإحداث مناطق للتسريع الصناعي.

كما أكدوا أن المستجدات التي حملها مشروع القانون المالي ارتباطا بقطاع الصناعة والتجارة لها أهمية كبيرة تعطي القناعة بأن القطاع سيستمر في التأكيد على تطوره ومكانته المتميزة من خلال إحداث أكثر من 374 ألف منصب شغل

خام، منها 125 ألف منصب شغل صافي، مع تحقيق رقم معاملات يفوق 816 مليار درهم، أي أكثر من ملياري درهم يوميا.

كما أشادوا بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة على مستوى تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، من خلال مجموعة من التدابير التشريعية والعملية وتعزيز البنية التحتية، بتوسيع شبكة القطار فائق السرعة، وتأهيل شبكة الطرق السيارة بالإضافة إلى توسيع المطارات الدولية وتعزيز القدرة الاستيعابية للموانئ التجارية، وكذا إصلاح القضاء والتوجه نحو تعميم نظام الحماية الاجتماعية، واعتماد الرقمنة.

كل هذا ساهم حسب رأي السيدات والسادة المستشارين بشكل مهم ومباشر في مواصلة النجاحات التي حققتها بلادنا في مجال تقوية السيادة الصناعية وعلامة "صنع في المغرب" حيث أصبح المغرب اليوم أكبر مصدر للسيارات في إفريقيا ب 148 مليار درهم، علاوة على 23 مليار درهم كرقم مهم للصادرات في قطاع الطيران، إلى جانب الصناعات الدوائية التي عرفت تطورا مهما فضلا عن الصناعات الكهربائية والإلكترونية، وفي هذا الصدد ثم التذكير

بالاتفاقية المهمة التي تم إبرامها في صناعة البطاريات الكهربائية والتي تعد الأولى من نوعها في المغرب.

كما تطرق السيدات والسادة المستشارون إلى مجموعة من التحديات والإكراهات التي تحد من قدرات الصناعة الوطنية والتي يجب الإنكباب على معالجتها من قبيل:

* العمل على تحسين معدل الاندماج المحلي في جميع الصناعات، من خلال تطوير جميع المنظومات الاقتصادية (les écosystèmes)، على غرار ماتحقق في صناعة السيارات، وهو ما يستوجب تعزيز الاندماج المحلي عبر مواصلة تشجيع علامة "صنع في المغرب" وتفعيل الأفضلية الوطنية للمنتجات المحلية في الصفقات العمومية.

* رفع جودة التكوين من اجل ملائمة طبيعة تكوين الخريجين مع متطلبات سوق الشغل.

* إخراج ميثاق استثمار خاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والتي تمثل 95% من نسيجنا الاقتصادي، للمساهمة في تطور المنظومة الصناعية على صعيد كافة جهات المملكة.

* الحرص على التنزيل الأمثل للميثاق الجديد للاستثمار ولأدوار المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة.

* تشجيع مجالي الابتكار والبحث العلمي.

* معالجة التحديات المرتبطة بالعقار المخصص للاستثمار والصناعة

* حل إشكالية ارتفاع النفقات اللوجستكية والطاقة مقارنة بالمتوسط العالمي.

* وضع حد لاستمرار القطاع غير المهيكل في إعاقة التنمية الصناعية ببلادنا

وإعاقة نموها الاقتصادي، وكذا إعاقة لبروز فاعلين وطنيين في عدد من

القطاعات الصناعية الواعدة، حيث يستحوذ على حوالي 30% من الناتج المحلي

الإجمالي وفقا لأرقام بنك المغرب، التي أخذت بعين الاعتبار الوحدات الإنتاجية

غير المهيكلة والأنشطة غير القانونية، مثل التهريب وتقليد الماركات العالمية، مما

يستدعي إحداث آليات إدماج شاملة وداعمة للعاملين بالقطاع وتسهيل الانتقال التدريجي نحو اقتصاد مهيكل.

كما أكد السيدات والسادة المستشارون على أن هذه النهضة الصناعية الكبرى التي تعرفها بلادنا، يجب أن تتم في ظل حرص جميع الأطراف وجميع الفاعلين على احترام الحقوق الدستورية للمواطنات والمواطنين، وفي مقدمتها الحق في الانتماء النقابي، والحق في الممارسة النقابية، مع تسجيل عدد من نقاط الضوء في هذا الإطار، على غرار ماتعيشه مصانع شركة رونو "بطنجة" وبعدها "بوجو بالقنيطرة" من أجواء اجتماعية مثالية تجعل منها نموذجا يحتذى به في الرقي بالعلاقة الاجتماعية، وفي هذا الصدد تمت التوصية باعتماد وزارة الصناعة والتجارة والقطاع الحكومي، المكلف بالشغل لجائزة وطنية للتميز الصناعي في مجال احترام حقوق الشغيلة والحريات النقابية.

وعلى مستوى قطاع التجارة الخارجية، أوضح السيدات والسادة المستشارون أن التطور الصناعي الملحوظ الذي تعرفه بلادنا سينعكس إيجابا على الرفع من إمكانيات بلادنا التصديرية بما يعنيه ذلك من جلب للعملة

الصعبة وتخفيض معدل عجز الميزان التجاري الأمر الذي يفرض على الحكومة العمل على دعم قطاع التجارة الخارجية وتنويع صادراتها وتطوير تنافسيتهما قاريا وعالميا وذلك من خلال:

- ترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة، وبذل مجهودات أكبر في توفير البنية التحتية الصناعية وعصرنتها.

- تنويع الأسواق والتصدير إلى أسواق جديدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إلى جانب الأسواق التقليدية في أوروبا.

- الرفع من دعم القطاعات المصدرة كالزراعة والصناعة الغذائية والسيارات والصناعة التقليدية والطاقات المتجددة.

- تبسيط مساطر وإجراءات التصدير عبر المنصات الرقمية.

- تشجيع استخدام منصات التجارة الإلكترونية لاستهداف الأسواق الدولية.

هذا وثمان السيدات والسادة المستشارون توجه بلادنا لتنويع شركائها

التجاريين وتعزيز علاقاتها التجارية مع محيطها الإفريقي والذي سيلعب فيه ميناء

الداخلية الأطلسي دورا مهما لتعزيز المبادلات التجارية مع دول الساحل وإفريقيا
بصفة عامة.

كما سجلوا بأن هذا الانفتاح من شأنه تعزيز ودعم شبكة العلاقات الدولية
لببلادنا كما يسهم في توطيد العلاقات الاقتصادية مع المحيط الإقليمي والدولي
مما يتطلب مزيدا من اليقظة والحذر للحد من إغراق السوق الوطنية بمنتجات
أجنبية منافسة لمنتجاتنا الوطني، مثل ماتم في السنوات السابقة، مما اقتضى
معه مراجعة شاملة لاتفاقية التبادل الحر مع دولة تركيا.

وفي نفس السياق طالب السيدات والسادة المستشارون بتفعيل آليات
الحماية التجارية وسن آليات جديدة لتتبع وتقييم اتفاقيات التبادل الحر مع
الشركاء الاقتصاديين لدراسة مدى فعاليتها وانعكاساتها على السوق الداخلية
وتحقيق التوازن في الميزان التجاري الوطني، والعمل على تعبئة الفرص التي تتيحها
هذه الاتفاقيات لتسويق منتجاتنا الوطنية، واستثمار ماتتضمنه من نقط القوة
لما فيه مصلحة التجارة الوطنية، وكذا التطبيق الحازم والسليم للمنظومة
التشريعية المتعلقة بالحماية التجارية والتدابير المضادة للإغراق.

وعلى مستوى قطاع التجارة الداخلية، طالب السيدات والسادة المستشارون،
بمواكبة ومراقبة المراكز التجارية والأسواق المختلفة كأسواق الجملة والأسواق
الأسبوعية وأسواق القرب، بما يحقق التنافسية ويضمن سلامة وجودة
المنتجات المعروضة للبيع، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات حكومية ذات بعد أفقي
وليس قطاعي فقط للحد من غلاء الأسعار، وتشديد مراقبة السوق الوطنية
ومعالجة اختلالات سلاسل التسويق والردع الصارم لبعض كبار الوسطاء
والمضاربين.

الجواب

خلال جوابه على المداخلات تقدم السيد عمر احجيرة كاتب الدولة لدى
وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية، بالشكر الجزيل للسيدات
والسادة المستشارين على كل المداخلات وما تضمنته من اقتراحات وملاحظات
تدل على الاهتمام والمواكبة المستمرة للعمل الذي تقوم به وزارة الصناعة
والتجارة، وأورد أن بلادنا اليوم تصنع سيارة في كل دقيقة، وبشهادة مجموعة من
التقارير والقنوات التلفزية العالمية حول التقدم الصناعي الذي عرفته بلادنا.

وأشار إلى أن هناك مقارنة تشاركية مع الغرف في إعداد مخطط التجارة الخارجية، علاوة على الأداء المتميز للصادرات المغربية بزيادة. (28.4% في قطاع الكهرباء والإلكترونيات، 27.4% في قطاع السيارات، 5.4% في النسيج، 2.4% قطاع السيارات)، إذ شدد على أهمية تثمين هذا التقدم الذي ميز بلادنا، والذي تؤكد الإنجازات والبرامج المعززة بالأرقام والإحصائيات.

وأضاف أن صاحب الجلالة نصره الله أعطى أهمية كبرى للتسريع الصناعي، بحيث أصبحت لبلادنا القدرة على التصدير بفضل الأشواط الكبيرة التي قطعتها في تقدم الصناعات،

وكشف أن معدل تغطية الواردات بلغ اليوم 60% عوض 50% . في ظل ارتفاع الفاتورة الطاقية وارتفاع أسعار المواد الأولية على المستوى العالمي.

كما أفاد بأن، مرسوم الوكالة الوطنية للموانئ يعد من بين المشاكل التي ستتم معالجتها مستقبلا رفقة السيد الوزير.

وفيما يتعلق باتفاقيات التبادل الحر، أكد السيد كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية، أن هذه الاتفاقيات ساعدت على توجيه صادرات بلادنا وانفتاحها على أسواق دولية، مستهدفة ما يناهز 2.6 مليار مستهلك، وكشف عن عقد 12 اتفاقية تبادل حر، إضافة إلى المعاملات التجارية مع 100 دولة، مما مكن من خلق فرص كبيرة نحو التصدير، تستدعي البحث عن أسس قوية للتسويق على مستوى كل الجهات في إطار عزم الوزارة على تنظيم جولات تشاورية على صعيد كل جهة من جهات المملكة، مع رؤساء الجهات والغرف المهنية والفاعلين في القطاع.

وأعلن عن تخصيص غلاف مالي قدره 120 مليار درهم سيتمكن من الاستثمار في قطاع التصدير، عقب إنجاز دراسة من طرف الوزارة، خصص منها 12 مليار درهم كبرامج استثمارية نحو إفريقيا لوحدها، وهذا كله يندرج ضمن رؤية متكاملة للوزارة لتشجيع الصادرات وخلق المزيد من مناصب الشغل.

كما أفاد السيد كاتب الدولة أن برنامج عمل الوزارة لسنة 2025، يبنّي على برامج واقعية قابلة للإنجاز قبل نهاية الولاية الحكومية، كاشفا عن سلسلة من

اللقاءات، مع الجهات والغرف والفاعلين في القطاع وسيتم الاجتماع مع رؤساء الغرف 12 ورؤساء الجهات 12، والمهنيين والفاعلين في القطاع لعرض مخرجات اللقاءات.

وأضاف أن هناك مجهودات كبيرة تبذل وجب تثمينها، كما كشف عن عدد من النقائص التي سيتم العمل على محاولة معالجتها لتحسين الأداء في السنوات المقبلة.

عقب ذلك تناول الكلمة وزير الصناعة والتجارة السيد رياض مزور الذي تقدم بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على مداخلاتهم القيمة والهامة، وتطرق بعد ذلك إلى عدد من النقاط الواردة في المداخلات من بينها، القطاع غير المهيكل، حيث أوضح أن القطاع غير المهيكل واقع لايمكن نفيه، لما له من تداعيات سلبية تهدد الصحة والسلامة، علاوة على عدم إحترام مقتضيات مدونة الشغل.

وأوضح السيد الوزير أن الوزارة تشتغل مع النقابات في إطار من التنسيق والتشاور، مؤكدا أن دعم النقابات للقطاع الصناعي المغربي غير مسبوق وليس

له مثل في العالم، وأن هناك عددا من الاتفاقيات التي وقعت لها النقابات مع المستثمرين في بلادنا يضرب بها المثل في العالم، تتميز بروح المسؤولية من طرف الشركاء الاجتماعيين.

أما فيما يخص مسألة تشجيع الابتكار، أفاد السيد الوزير أن هناك ميزانية مخصصة للإبتكار ولا تستعمل كلها، وهذا يطرح علامة استفهام كبيرة، بحيث أن الوزارة قامت بتسهيل إجراءات الولوج، وذلك بتخصيص مبلغ مليون درهم لتحفيز ذوي الكفاءات في البحث والإبتكار من أجل تشجيع الابتكار ببلادنا.

كما تطرق السيد الوزير إلى قطاع البريد وأكد أن الوزارة لها توجه قوي لإصلاح وتطوير قطاع البريد، مبني على رؤية استراتيجية، بحيث ستصبح هذه المجموعة رائدة في التجارة الإلكترونية في التمويل وفي اللوجستيك ببلادنا، وأشار إلى أن البريد الألماني (DHL) يعد مرجعا لتصورنا للبريد المغربي، من أجل تقوية القطاع البريدي.

واردف السيد الوزير أن جل القطاعات الحيوية بالوزارة تركز بناء على تصور واستراتيجيات ذات بعد جهوي متصل قطاعيا، إلى جانب عقد شراكة مع مؤسسات التكوين المهني، ومدن المهن والكفاءات تم إعدادها بناء على تصور وزاري الذي أعدته وتشتغل يوميا لتحسينه، علما أن التوجه نحو التكوين المهني الذي له علاقة بالصناعة تعتبر نسبة إدماجه قوية مقارنة بتكوين مهني له علاقة بمجالات أخرى.

عرض السيد الوزير

ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵜ | ⵎⵓⵔⵓⵙⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵜ | ⵜⴰⵏⵓⵔⵓⵙⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵜ



المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE

تقرير عن حصيلة انجازات وزارة الصناعة والتجارة وبرنامج عملها لسنة 2025

ميزانية وزارة الصناعة والتجارة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025

الرباط، نونبر 2024



www.mcinet.gov.ma

I. الإطار المرجعي

II. المخطط التشريعي

III. الصناعة

IV. التجارة

V. حماية المستهلك و مراقبة السوق

VI. المناطق الصناعية

VII. مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة

VIII. التكوين

IX. اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية

X. الملكية الصناعية والتجارية

XI. قطاع البريد

XII. مشروع ميزانية 2025

١. الإطار المرجعي

مقتطف من الرسالة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة، 29 مارس 2023.

تقدم ملحوظ على مستوى القطاع الصناعي خلال العقدين الماضيين

[...] لقد سجل المغرب تقدما هاما في القطاع الصناعي على مدى العقدين الأخيرين بفضل اعتماد الصناعة المغربية لمبدأ الانفتاح الاقتصادي العالمي واستنادها إلى استراتيجيات طموحة وواضحة، نابعة من رؤية مجالية شاملة [...]

[...] وبذلك أصبح المغرب اليوم وجهة عالمية لا غنى عنها بالنسبة لقطاعات متطورة كصناعة السيارات، التي تتبوأ فيها بلادنا مركز الريادة على الصعيد القاري ؛ وصناعات الطيران، حيث توفر المملكة منصة ذات جاذبية لإنتاج ما تتطلبه هذه الصناعات من معدات ومكونات وقطع غيار. [...]

[...] وقد تعززت قدرة صناعتنا على الصمود في وجه التحديات، من خلال الدور الهام الذي قامت به هذه القطاعات، وقطاعات أخرى شهدت دينامية نمو مماثلة، لاسيما على مستوى التصدير. وهو ما مكنها من الحد من وقع أزمة كوفيد-19، والاضطلاع بدور حيوي في تعزيز السيادة الصناعية والصحية والغذائية لبلادنا. [...]

الرسالة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة، 29 مارس 2023.



صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الأولويات الاستراتيجية للمذكرة التوجيهية حول مشروع قانون المالية لسنة 2025

4 توجهات عامة لمشروع قانون المالية 2025

- | | |
|---|--|
| 1 | مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية |
| 2 | توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل |
| 3 | مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية |
| 4 | الحفاظ على استدامة المالية العمومية |

١١. المخطط التشريعي

أهم منجزات 2024

- القانون رقم 56.23 بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي؛
- القانون رقم 44.24 القاضي بتنظيم المادة 71 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة؛
- القانون رقم 45.24 القاضي بتنظيم المادة 85 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

نشر 3 قوانين بالجريدة الرسمية

- (1) مرسوم بتحديد كفاءات وإجراءات إحداه المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها؛
- (5) مراسيم بإحداث مناطق للتسريع الصناعي؛
- (3) مراسيم بالموافقة على منح امتياز إعداد وإدارة مناطق التسريع الصناعي.

نشر 9 مراسيم بالجريدة الرسمية

برنامج العمل 2025

مواصلة تتبع مسطرة المصادقة على 08 مشاريع قوانين

- مشروع قانون بتغيير وتنظيم القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك؛
- مشروع قانون يقضي بإحداث المعهد المغربي لاعتماد هيئات تقييم المطابقة؛
- مشروع قانون يتعلق بتحويل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية إلى شركة مساهمة .

تتبع مسطرة المصادقة على 3 مشاريع قوانين تمت إحالتهم على الأمانة العامة للحكومة

- مشروع قانون بتغيير وتنظيم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة و المتعلق بالقيم المنقولة؛
- مشروع قانون يتعلق بتنظيم التجارة الداخلية والتوزيع؛
- مشروع قانون يتعلق بالنظام الوطني للمترولوجيا؛
- مشروع قانون بتغيير وتنظيم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد؛
- مشروع قانون يتعلق بالأنشطة البريدية.

إيداع 05 مشاريع قوانين في مسطرة المصادقة

١١١. الصناعة

الصناعة المغربية من بين المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني



75 %

من إجمالي الاستثمارات التي وافقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمار لسنة 2023

المصدر : اللجنة الوطنية للاستثمارات, 2023



946.784

منصب شغل صناعي في سنة 2023

المصدر : المندوب الوطني للضمان الاجتماعي,



12 779

المقاولات الصناعية المسجلة في سنة 2023

المصدر : مديرية الإحصاء والدراسات والرصد والتقييم,



1 789

المشاريع التي تمت مواكبتها من طرف فريق عمل السيادة الصناعية

المصدر : فريق عمل السيادة الصناعية,



33 %

من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الخمس الأخيرة المزود الأول للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب

المصدر : مكتب الصرف, 2023



377 مليار درهم

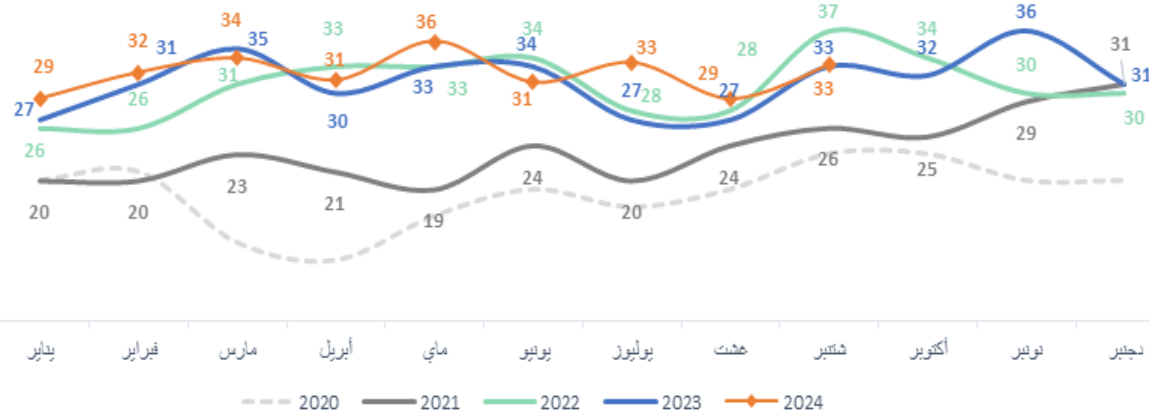
من الصادرات خلال سنة 2023

~ 88 % من صادرات السلع

المصدر : مكتب الصرف, شتنبر 2023

أداء متميز لصادرات القطاعات الصناعية الرئيسية

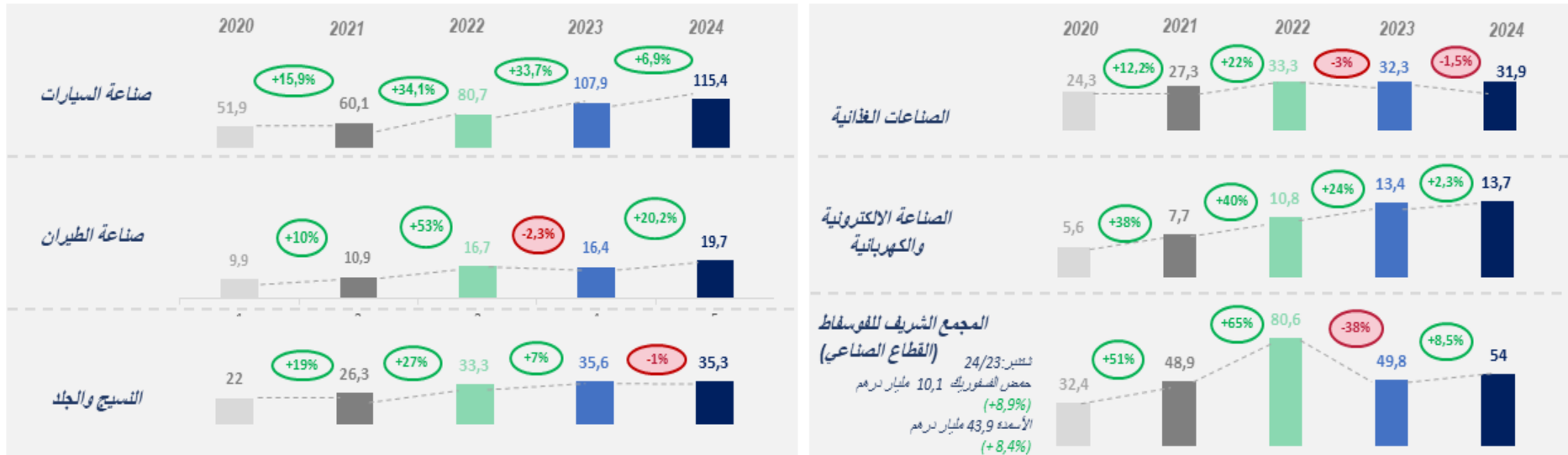
الصادرات الشهرية بمليار درهم



الصادرات إلى متم شتبر بمليار درهم

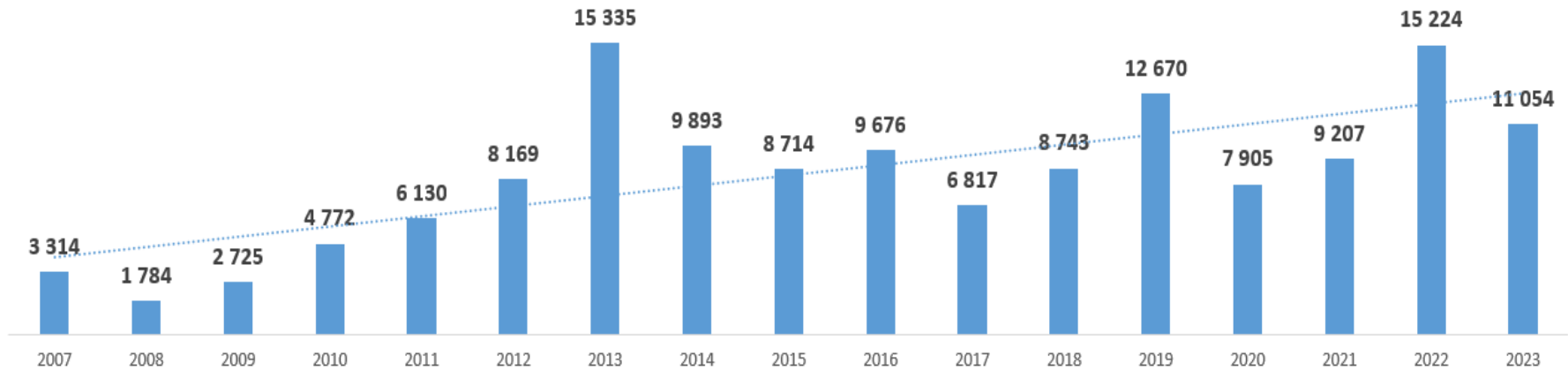


الأداء التصديري للقطاعات الرئيسية (نهاية شتبر بمليار درهم)

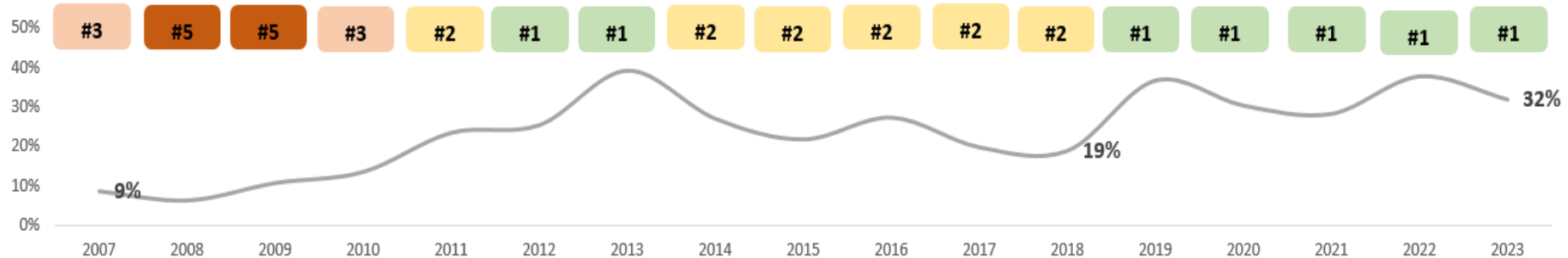


نمو كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي على مدى السنوات الـ 16 الماضية
الصناعة هي القطاع الأول من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تطور عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة ما بين 2007 و 2023 (بالمليون درهم)



حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة مع ترتيب القطاع مقارنة مع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بـ%



المصدر : مكتب الصرف

بنك المشاريع، التزام متواصل للصناعيين والمقاولين بحوالي 117 مليار درهم من الاستثمارات المرتقبة



84 MMDH

رقم المعاملات
المحتمل للتصدير



92 MMDH

رقم المعاملات
المحلي المحتمل



259 422

مناصب الشغل غير
المباشرة المرتقبة



172 948

مناصب الشغل
المباشرة المرتقبة



1 789

المشاريع المنتقاة



~ 400 ورقة مشروع
تم إطلاقها على 4 دفعات



57%

إعادة الاستثمار



86%

عقار محدد



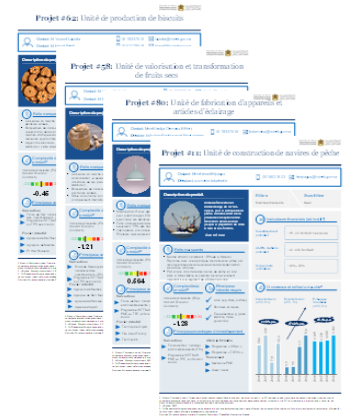
86%

رأسمال مغربي



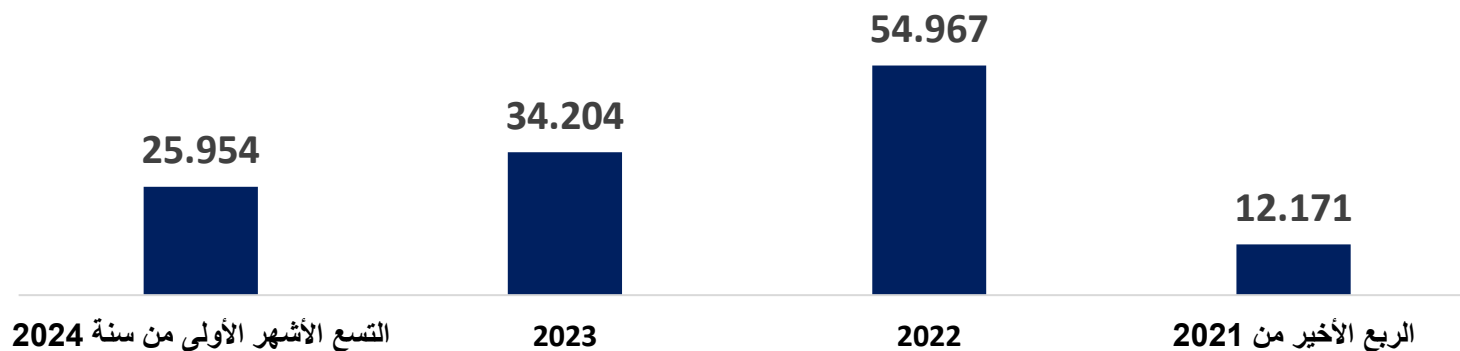
12

جهة ممثلة

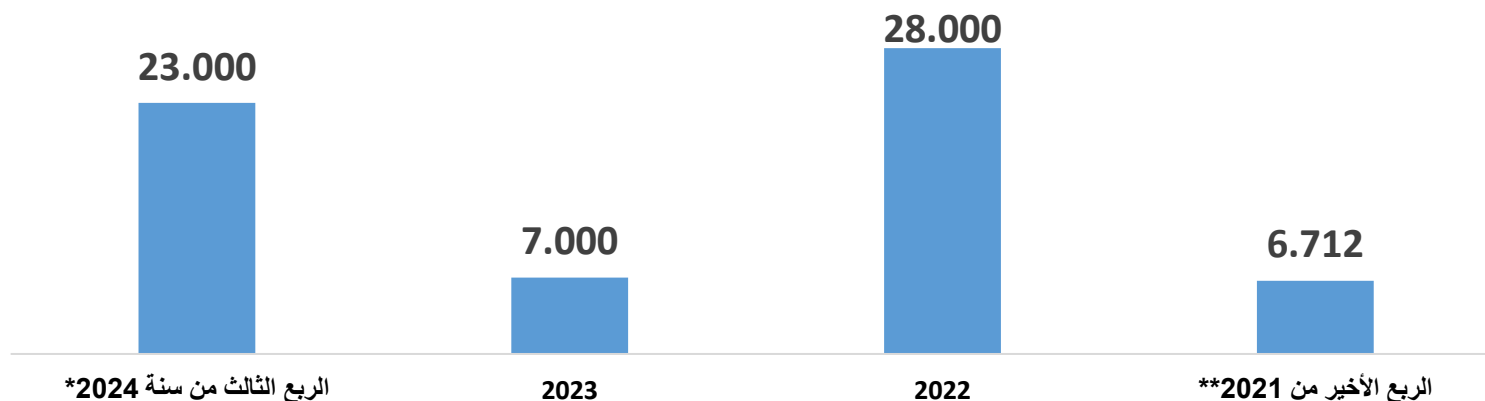




خلق 127296 منصب شغل صافي منذ ولاية الحكومة الى متم شتتبر 2024
حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (388972 منصب خام)



مناصب الشغل المحدثة في قطاع الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)
حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط



الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة مع المستثمرين

■ منذ بداية الولاية					
عدد المشاريع	الاستثمار (مليون درهم)	مناصب الشغل المباشرة	مناصب الشغل غير المباشرة*	مجموع مناصب الشغل	
674	113 746	120 008	180 012	300 020	الاتفاقيات الموقعة منذ بداية الولاية
192	182 258	93 646	140 470	234 116	مذكرات التفاهم الموقعة
5	4 821	26 437	39 655	66 092	اتفاقيات إطار الموقعة
871	300 825	240 091	360 137	600 228	المجموع

■ حصيلة الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2023 و أكتوبر 2024

عدد المشاريع	الاستثمار (مليون درهم)	مناصب الشغل المباشرة	مناصب الشغل غير المباشرة*	مجموع مناصب الشغل	
227	58.360	36.324	54.486	90.810	الاتفاقيات الموقعة (بما في ذلك مغرب مقاولات)
79	104 454	36 368	54 552	90 920	مذكرات التفاهم الموقعة
306	162.814	72.692	109.038	181.730	المجموع

* 1,5 مرة مناصب الشغل المباشرة

■ إصدار النسخة الأولى من بارومتر الصناعة المغربية سنة 2024، بناء على نتائج نسخة 2023 من المسح الصناعي :

○ تقرير يقدم رؤية شاملة حول الصناعة وتقييم مساهمة مختلف القطاعات والجهات في الأداء العام للقطاع.

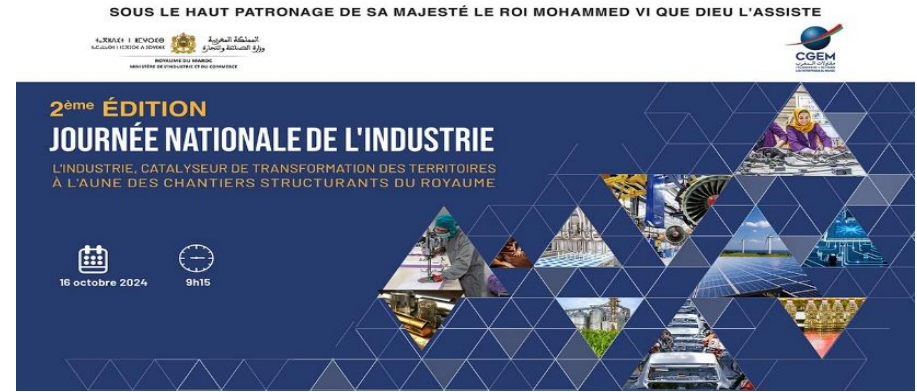
○ مصدر أساسي لبيانات القطاع الصناعي على المستوى الوطني، مثل رقم المعاملات، الإنتاج، القيمة المضافة، والاستثمار.

○ تقرير يشمل تحليلات استراتيجية تهم مواضيع هامة مثل الصادرات، التشغيل، مقارنة النوع، أصل رأس المال الاجتماعي للقطاع وهيكلية المقاولات الصناعية.



تقوم الوزارة بالتحضير لإطلاق النسخة الثانية من بارومتر الصناعة المغربية برسم سنة 2025

اليوم الوطني للصناعة، 16 أكتوبر 2024



تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظمت كل من وزارة الصناعة والتجارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب النسخة الثانية من "اليوم الوطني للصناعة" يوم 16 أكتوبر 2024 في مدينة بن جريير، تحت شعار «تدشين عهد صناعي جديد يركز على السيادة ومن أجلها، رؤية ملكية في خدمة المواطن والأقاليم».

معرض مراكش الدولي للطيران 2024: دورة جديدة تحت شعار التميز والابتكار



تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظمت كل من وزارة الصناعة والتجارة وإدارة الدفاع الوطني وشركة ميدزيد ((MEDZ)، التابعة لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير النسخة السابعة من "معرض مراكش الدولي للطيران" في الفترة الممتدة ما بين 30 أكتوبر و 2 نوفمبر 2024، تحت شعار التميز والابتكار.

«لولوج عهد صناعي جديد، يتخذ من مفهوم السيادة هدفا ووسيلة»: الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة ترسم خارطة طريق اعداد سياسة صناعية الجديدة

[...] كما ينبغي الاستعداد الكامل لولوج عهد صناعي جديد، يتخذ من مفهوم السيادة هدفا ووسيلة. ولكسب هذا التحدي، فإن بلدنا تحتاج، إلى صناعة تستوعب أنشطة وخبرات جديدة، وتوفر المزيد من فرص الشغل. [...] ومن هنا، فالصناعة الوطنية مدعوة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز الانتاج المحلي بشكل تنافسي، من أجل تقليص هذا الاعتماد، ودعم قدرتنا على الصمود والرفع من مستوى تنافسيتنا، وترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة. [...]

[...] كما يتوجب أيضا إرساء آليات المواكبة وتوسيع نطاقها، من أجل تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والبحث والتطوير داخل المقاولات المغربية، مع إحداث منظومة تضم القطاع الصناعي والجامعات ومراكز البحث.

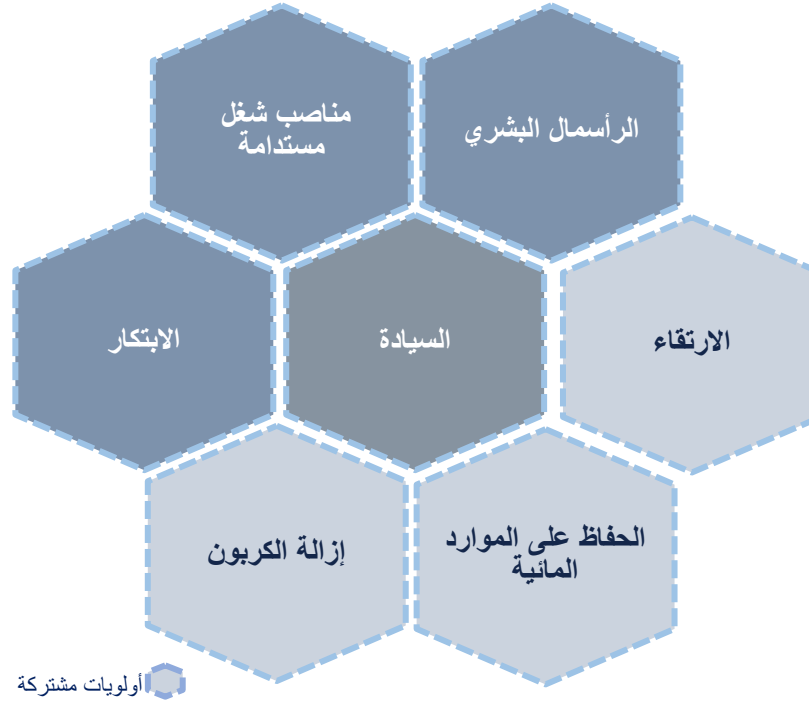
[...] لذلك، يتعين على القطاع الصناعي أن يجعل من القدرة على توفير مناصب شغل قارة للشباب رهانه الأول [...] وبالتالي، فلا بد للنسيج الصناعي الجديد من تعميم ملائمة الرأسمال البشري مع الحاجيات الخاصة للمشاريع الصناعية، وتقوية المهارات التديرية. [...]

الرسالة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة، 29 مارس 2023.



كَرِهْتَ أَجَلَهُ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

الأولويات المحددة في الرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم الوطني للصناعة في 29 مارس 2023



1 سياسة صناعية جديدة تعتمد على أولويات هيكلية مشتركة.

1

2 إرادة قوية في بناء سياسة صناعية جديدة من خلال مقاربة الذكاء الجماعي ومنطق التشاور، مع جعل الجهات محورا أساسيا.

2

قناعتين راسختين :



- 1 شعار هذه السياسة الجديدة: السيادة
- 2 نقلة نوعية مع ترسيخ قوي على المستوى الترابي
- 3 صناعة أكثر ابتكارًا وخالية من الكربون مع استعمال تقنيات المستقبل
- 4 تدابير كفيلة بتحسين القدرة التنافسية للصناعة الوطنية (العقار والطاقة وغيرها)
- 5 الرأسمال البشري في صميم السياسة الجديدة

5
مبادئ أساسية
لضمان تنفيذ
ناجح للمشروع



الصناعة : تطوير البنيات التحتية التكنولوجية و الابتكار الصناعي

حصول الإنجازات برسم سنة 2024

صندوق دعم الابتكار « FSI » :

- التوقيع على 108 اتفاقية تمويل لمشاريع البحث والتطوير والابتكار الصناعي بتكلفة إجمالية تقدر ب 615 مليون درهم، كما تبلغ مساهمة صندوق دعم الابتكار في تمويل هذه المشاريع ما يناهز 264 مليون درهم (43% من التكلفة الإجمالية لتحقيق هذه المشاريع) ؛
- انتقاء 7 مشاريع جديدة للبحث والتطوير والابتكار الصناعي، والتي يجري حاليًا المصادقة عليها من قبل لجنة التتبع التابعة لصندوق دعم الابتكار.

المراكز التقنية الصناعية :

- 27 مشروع تنموي تم تقديمهم من قبل المراكز التقنية الصناعية (في طور التقييم) و 16 مشروع في الخدمات المتعلقة بتحسين التقني والتكنولوجي ؛
- 3 مشاريع متعلقة بإنشاء أنشطة جديدة و 4 مشاريع متعلقة بتطوير المعايير وإصدار شهادات "المنتج" ؛
- التوقيع على اتفاقية الشراكة بين CETIEV و STELLANTIS فيما يتعلق بمشروع CETIEV 3.0 والتحضير لإطلاقه في أنشطة التكامل والتحقق في مجالات الكهرباء والإلكترونيات والهيكل/المنصة؛
- التحضير لاستئناف نشاط CETIA من خلال اقتناء المواد والمعدات اللازمة للمختبرات الفيزيائية والكيميائية والميكروبيولوجية (تم إطلاق الدعوة لتقديم العروض).

دعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار « Clusters » :

- دعم 12 أقطاب صناعية للتنافسية والابتكار في عدة قطاعات صناعية؛
- تقدر الميزانية الممنوحة حتى الآن لفائدة أقطاب التنافسية والابتكار من أجل دعم تشغيل هياكل التنشيط الخاصة بهم وتمويل برامج أعمالهم بمبلغ 146,29 مليون درهم؛
- إطلاق عرض المشاريع المتعلق ببرنامج دعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار المغربية برسم سنة 2024 (آخر أجل لإيداع ملفات الترشيح في يوم 25 أكتوبر 2024).

برنامج عمل 2025

- مواصلة دعم إحداث المحطات التكنولوجية في إطار الأوراش التي تم إطلاقها، من خلال توفير الدعم المالي والمواكبة اللازمين لترويج وانبثاق مشاريع البحث والتطوير والابتكار في المجالات الصناعية، وذلك عبر:
 - إطلاق النسخة الثالثة برسم سنة 2025 من عرض المشاريع المتعلقة ببرنامج دعم الابتكار الصناعي ؛
 - مواصلة دعم وتمويل المشاريع الصناعية في البحث والتطوير والابتكار المنتقاة في إطار عروض المشاريع التي تم إطلاقها؛
 - مواصلة تمويل ودعم وتقييم أقطاب التنافسية والابتكار في إطار الاتفاقية الجديدة لدعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار المغربية ؛
 - تنفيذ وتتبع المخطط التنموي الجديد للمراكز التقنية الصناعية للفترة الممتدة بين 2023 و 2026 ومواصلة دعم وتمويل المشاريع المؤهلة ؛
 - تنفيذ وتتبع مشروع CETIEV 3.0 ؛
 - مواصلة إنشاء مشاريع مجمعات الابتكار التي تم إطلاقها، وكذا اختيار مشاريع جديدة، في بعض جهات المملكة؛
 - دعم الطلبة المغاربة في متابعة دراسات الدكتوراه في الصناعة من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص، بين وحدة للبحث أكاديمي و مقولة صناعية في إطار اتفاق CRDI؛
 - التوقيع على اتفاقية تمويل مشروع "المصنع الذكي بفاس"، وتسديد القسط الأول من المساهمة المالية المخصصة من قبل وزارة الصناعة و التجارة لتمويل المشروع المذكور مع الانتهاء من أشغال إنشاء المصنع التجريبي الرائد 4.0 .

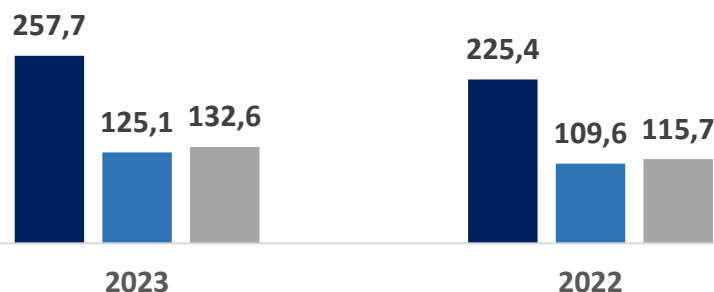
IV. التجارة



التجارة الخارجية : الميزان التجاري للسلع والخدمات

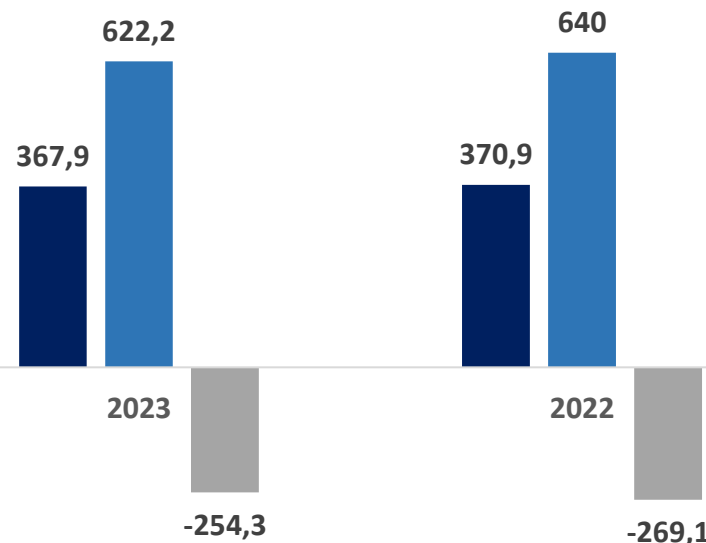
2023 مقارنة مع 2022

الخدمات (مليار درهم)



■ الصادرات ■ الواردات ■ الفائض التجاري

السلع (مليار درهم)



■ الصادرات ■ الواردات ■ العجز التجاري

- العجز التجاري للسلع: 254,3 مليار درهم سنة 2023 بدل 269,1 مليار درهم سنة 2022.
- الفائض التجاري للخدمات: 132,6 مليار درهم سنة 2023 بدل 115,7 مليار درهم سنة 2022.
- سجل الحساب الجاري لميزان الأداءات لسنة 2023 عجزاً يناهز 9 مليار درهم مقارنة مع عجز يقدر بـ 47,3 مليار درهم سنة 2022.
- الموجودات الخارجية الصافية : 5 أشهر و 15 يوم.

المفاوضات التجارية

الاتحاد الإفريقي

- تنسيق مشاركة المغرب في الأشغال والاجتماعات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
- مشاركة المغرب في أشغال الدورة الرابعة للجنة التقنية المختصة، من 13 إلى 15 ماي 2024 بمالابو بغينيا الاستوائية.

الاتحاد الأوروبي

- مواصلة المفاوضات حول قواعد المنشأ في إطار الاتفاقية الإقليمية المنقحة لقواعد المنشأ التفضيلية الأورو متوسطية.

التعاون التجاري

على المستوى الجهوي :

- تنظيم الدورة الأولى لمندى الأعمال حول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بمشاركة 10 وزراء أفارقة للتجارة بالإضافة ما يفوق 300 فاعل اقتصادي.
- إعداد الموقف المغربي بشأن مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

على المستوى متعدد الأطراف :

- مشاركة المغرب في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية.
- تنسيق العمل التحضيري لمراجعة السياسة التجارية المغربية في منظمة التجارة العالمية
- تنسيق مشاركة المغرب في أعمال منظمة التجارة العالمية في إطار هياكلها المختلفة: المجلس العام ولجنة المفاوضات التجارية.

على المستوى الثنائي:

- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع المملكة العربية السعودية لتعزيز الشراكة في العديد من مجالات التعاون.
- اختتام جولات التفاوض حول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة المغربية الإماراتية و حول اتفاقية التبادل الحر مع قطر.

تحسين مردودية الاتفاقيات

الاتحاد الإفريقي:

- عقد ورشة عمل حول مبادرة التجارة الموجهة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
- تنظيم ورشة عمل حول التجارة الرقمية في يناير 2024 لصالح البلدان الأقل نموا في أفريقيا.
- عقد الاجتماع الثاني للجنة الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

المملكة المتحدة :

- عقد الاجتماع الثاني للمراجعة الفلاحية بين المغرب والمملكة المتحدة في ماي 2024.

الولايات المتحدة الأمريكية :

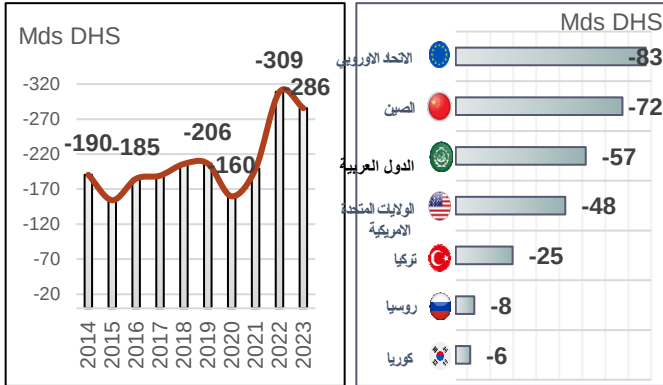
- عقد الدورة الثامنة للجنة المشتركة لمتابعة تنفيذ اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية ومواصلة الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية لجعل اتفاقية التبادل الحر أداة للتنمية الاقتصادية في المغرب



التجارة الخارجية : العلاقات التجارية الدولية

برنامج العمل لسنة 2025

تحليل الميزان التجاري المغربي



- تفاقم العجز التجاري الإجمالي بنسبة 7% في المتوسط خلال الفترة 2023-2014.
- تشكل الواردات التي يصعب تخفيضها (منتجات الطاقة والمواد الخام والمنتجات نصف المصنعة) نسبة 88% العجز التجاري

الاتحاد الأوروبي

- تحسين مكاسب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستفادة من الاتفاقية المعدلة لقواعد المنشأ Paneuromed
- رفع مستوى الوعي بين المشغلين المغاربة حول قوانين وتوجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة (Green Deal، CBAM، إلخ).

الولايات المتحدة الأمريكية

- الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة للاستفادة من القانون الأمريكي الجديد "قانون الحد من التضخم"
- إجراء حوار منتظم مع الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تعظيم فوائد اتفاقية التجارة الحرة

تركيا

- ضمان إعادة توازن التبادلات التجارية:
- ضمان الولوج التفضيلي الأحادي لبعض منتجات الصيد البحري والمواد الفلاحية المصنعة
 - تعزيز التوريد المحلي من قبل المشغلين الأتراك المثبتين في المغرب
 - مراجعة لائحة المواد المستثناة من اتفاقية التبادل الحر

الدول العربية

- إعادة التوازن للعلاقات التجارية مع بعض الدول العربية خاصة مصر وتحسين الولوج إلى الأسواق في إطار اتفاقيات أغدير ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تفعيل الاتفاقية التجارية الحديثة مع البلدان العربية (قطر، الإمارات العربية المتحدة...) وتحسين جذب الاستثمار
- ضمان حماية " الصناعة المغربية ضد الممارسات غير المشروعة من طرف بعض البلدان العربية

إفريقيا

- العمل على وضع إطار قانوني مناسب للعلاقات الاقتصادية مع البلدان المعنية بالمبادرة الأطلسية مع بلدان الساحل.
- تحسيس الفاعلين الاقتصاديين المغاربة بالفرص المتاحة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- مرافقة مشغلي التصدير والتعرف على العروض التكميلية المقدمة من سلاسل القيمة الأفريقية.

آسيا

- إنشاء مجموعة عمل لتسهيل وتعزيز التجارة بين المغرب والصين، بموجب مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في نوفمبر 2022 ، وفقاً لروح المبادرة الصينية "طريق الحرير الجديدة"
- تقييم أثر اتفاق تجاري مع كوريا الجنوبية في افق إطلاق المفاوضات بخصوص اتفاق شراكة اقتصادية

التقنين و التسهيل التجاري

1 قانون السلع ذات الاستعمال المزدوج

اعتماد قرارات تطبيق مقتضيات قانون السلع ذات الاستعمال المزدوج
اعتماد القرار المتعلق بالنظام الداخلي للجنة السلع ذات الاستعمال المزدوج

4 تسهيل مساطر التجارة الخارجية و تحسين مناخ الأعمال بالمغرب

تسيير عمل اللجان الفنية التابعة للجنة الوطنية للتنسيق من أجل تسهيل مساطر التجارة الخارجية ومواصلة تنفيذ رقمنة إجراءات ووثائق التجارة الخارجية بهدف تحقيق صفر ورق في إجراءات التجارة الخارجية

2 ضمان تمويل السوق الوطني بأسعار معقولة

إخضاع استيراد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ لرخص الاستيراد

5 مواصلة تنفيذ إجراءات تسهيل إجراءات التجارة الخارجية في إطار عمل اللجنة الوطنية للتنسيق من أجل تسهيل مساطر التجارة الخارجية

إطلاق عدد من مشاريع رقمنة إجراءات التجارة الخارجية (المتعلقة بتصدير منتجات الصناعة التقليدية، استيراد الأدوات القياسية...)

3 دعم تنافسية الصناعة المحلية

اقتراح مراجعة التعرفة الجمركية لعدد من المنتجات كمواد أولية (أسلاك النحاس، محولات الطاقة الشمسية الهجينة، المنتجات الطبية، الدهون النباتية...)

6 مواصلة تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال تسهيل التجارة

مع منظمة التجارة العالمية، مع دول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، مع الآلية الأوروبية متوسطة لتسهيل التجارة والاستثمار

الحماية التجارية

1 تحقيقات مضادة للإغراق

3 المنازعات التجارية الدولية

2 تحقيقات وقائية

4 تعزيز منظومة الحماية التجارية

5 تحقيقات الحماية التجارية ضد الصادرات المغربية

الحماية التجارية



مباشرة تحقيقات جديدة على اساس دراسة شكاوى القطاعات الإنتاجية المتضررة واقتراح التدابير الحماية الملزمة.



إتمام التحقيقات التي باشرتها الوزارة



مواصلة الدفاع عن مصالح المغرب عبر تتبع مسطرة تسوية المنازعات وتعزيز حضوره في الأشغال المتعلقة بالحماية التجارية على مستوى المؤسسات الدولية.



الدفاع عن مصالح المغرب في إطار تحقيقات الحماية التجارية التي تباشرها بلدان أخرى ضد الصادرات المغربية.

التقنين والتسهيل التجاري

قانون السلع ذات الاستعمال المزدوج

1



- ضمان تنفيذ القانون رقم 18-42 المتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج؛
- وضع نظام لتدبير رخص تصدير واستيراد هذه السلع؛
- تنظيم حملات تواصلية وتوعوية بمختلف مناطق المغرب حول تنظيم تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج.

تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال تسهيل التجارة

3

تسهيل مساطر التجارة الخارجية

2

تنسيق اشغال وضع اطار قانوني الخاص بالاعتراف الإلكتروني بوثائق التجارة الخارجية بالشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

الآلية الأوروبية لتسهيل التجارة والاستثمار



بروتوكول تسهيل التجارة بين دول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية



بروتوكول تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية



اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية



تحقيق نسبة رقمنة إجراءات التجارة الخارجية

98%

مواصلة تنفيذ إجراءات تسهيل التجارة الخارجية في إطار أشغال اللجنة الوطنية لتنسيق و تسهيل مساطر التجارة الخارجية

أهم منجزات سنة 2024

1 برنامج دعم الصادرات

برنامج مواكبة المقاولات
المصدرة

"GO TO MARKET"

برنامج دعم المصدرين المبتدئين

برنامج استكشاف الأسواق الدولية
بالشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية
الاستثمارات والصادرات

تعزيز عرض تأمين الصادرات

- مواكبة 40 مقاولة لتنفيذ مخططاتها التصديرية.
- انتقاء 40 مقاولة مصدرة جديدة لمواكبتها خلال فترة 2026-2024

تتبع تفعيل مخططات عمل 100 مقاولة مستفيدة من
البرنامج برسم سنة 2024.

تتبع تفعيل عرض خدمات الوكالة ومواكبة 350 مقاولة
مستفيدة

إطلاق دراسة وعملية تجريبية متعلقة بوضع آلية
تكميلية لتأمين الصادرات بهدف تغطية أوسع للمخاطر
المتعلقة بالولوج الى الأسواق.

2 مواكبة الجمعيات المهنية

- إصلاح آلية دعم الجمعيات المهنية من أجل الاستخدام الأمثل للدعم وضمان مخططات عمل أكثر فعالية.

• تحديد رؤية وبرنامج عمل لثلاث سنوات للجمعيات المهنية 2026-2024 يهم تطوير القطاعات الإنتاجية على الصعيد الدولي ووضع عقود برامج بين الوزارة و 15 جمعية مهنية تحدد التزامات الأطراف للنهوض بالصادرات.



برنامج العمل لسنة 2025

برنامج مواكبة المقاولات
المصدرة

"GO TO MARKET"

برنامج دعم المصدرين
المبتدئين

برنامج استكشاف الأسواق
الدولية

تعزيز عرض تأمين الصادرات

مواكبة الجمعيات المهنية

- تفعيل وتتبع مخططات عمل 80 مقاولة مستفيدة من البرنامج
- تفعيل وتتبع مخططات عمل 100 مقاولة مصدرة مبتدئة مستفيدة من البرنامج
- مواكبة 350 مقاولة مصدرة بشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات لاستكشاف الأسواق الواعدة
- تفعيل الآلية الجديدة الخاصة بالعرض التكميلي لتأمين الصادرات وتوسيعها لتشمل مختلف القطاعات والأسواق
- تفعيل النظام الجديد لدعم الجمعيات المهنية وتنفيذ عقود البرامج الموقعة معها

1 المشاريع المتخذة من أجل تعزيز الدور الحيوي الذي يلعبه التجار والرفع من تنافسيتهم

نظام التغطية الاجتماعية للتجار

- استفادة حوالي 300 ألف تاجر من نظام المحاسبة المهنية الموحدة و تفعيل اتفاقية الشراكة مع جميع المتدخلين من خلال تنظيم لقاءات تحسيسية للتجار وموكلتهم للإخراط في هذا النظام

برامج التكوين

- التوقيع على اتفاقيتين مع غرفتي التجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس ولجهة بني ملال خنيفرة قصد تنفيذ مشروعين نموذجيين في التكوين في الثقافة المالية.
- تمديد فترة تنفيذ برنامج محو الأمية حتى نهاية سنة 2026 بعد نجاح تكوين نموذجي في مدينة أكادير.

مواكبة قطاع تجارة القرب لتعزيز التمويل و التوريد

- توقيع اتفاقية شراكة مع مجموعة البريد بنك، وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، والتنسيقية الوطنية للجمعيات المهنية الأكثر تمثيلية، بهدف تقديم حلول تمويلية وتأمينية ملائمة للتجار.
- توقيع اتفاقية شراكة مع شركتين رائدتين في قطاع التجارة الحديثة و مجموعة البريد بنك لدعم التجار المحليين، وخاصة بائعي المواد الغذائية، من أجل تحسين وصولهم إلى مراكز شراء الشركات الرائدة عبر تقديم التسهيلات المالية، واستعمال الرقمنة كرافعة أساسية في عمليات التوريد.

مواكبة المقاولات الناشئة في إطار منصة رقمنة التجارة

- إطلاق خمسة برامج مواكبة، مما أسفر عن دعم 84 شركة ناشئة حتى سبتمبر 2024
- بلغ إجمالي الشركات الناشئة التي استفادت من دعم المنصة منذ إنطلاقها في عام 2021 حوالي 118 شركة، للوصول إلى 150 وحدة في أفق دجنبر 2024.

مواكبة رقمنة قطاع تجارة القرب

- عقد شراكات مع قاطرات في قطاع التجارة الإلكترونية بالمغرب من أجل إدماج التجار داخل هذه المنظومة وتوفير خدمات مدرة للدخل لهم مع إدراج أكثر من 4500 تاجر على هذه المنصات الرقمية

مواكبة التجار المتضررين من زلزال الحوز

- إحصاء قرابة 3000 متجر متضرروتنزيل برنامج دعم التجار المتضررين من زلزال الحوز، بهم اقتناء التجهيزات وإعادة بناء وترميم المحلات المتضررة.
- 2721 محل خضع للخبرة التقنية وما يناهز 189 تاجر استفاد من دعم مالي.

2 تشجيع المنتج المحلي عبر تطوير شراكات مع مجموعات رائدة في قطاع التوزيع

مجموعة مرجان

- شراكة بين الوزارة ومجموعة مرجان والجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة والفدرالية الوطنية للصناعات الغذائية بهدف الرفع من مستوى التوريد المحلي لمجموعة مرجان ليصل إلى
- 75% بالنسبة لقطاع النسيج والأحذية في أفق 2024 مقابل 25 في المائة سنة 2020؛
- 80% بالنسبة للمنتجات ذات العلامة التجارية الخاصة بالموزع المتعلقة بالمواد الغذائية عوض 63% سنة 2020.
- تحقيق نتائج إيجابية إلى حدود الآن :
- 70% بالنسبة لقطاع النسيج والأحذية ؛
- 65% بالنسبة للمنتجات ذات العلامة التجارية الخاصة بالموزع المتعلقة بالمواد الغذائية.

مجموعة لايبيل في

- التزود بالمنتجات المحلية بالنسبة للمجموعة في قطاعات النسيج والصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية والمنتجات البلاستيكية لتصل، في أفق سنة 2024:
- 80% بالنسبة للمنتجات ذات العلامات التجارية الخاصة بالموزع «MDD» مع مضاعفة ثلاث مرات صادرات المجموعة من منتجات «صنع في المغرب».
- وصلت نسب استبدال المنتجات المحلية إلى 99,25 في المئة من المنتجات الغذائية و 70 في المئة بالنسبة للمواد غير الغذائية إلى غاية متم شهر سبتمبر 2024 . وقد بلغ رأسمال التصدير حوالي 16,7 مليون درهم خلال سنة 2023 و 11,74 مليون درهم إلى غاية متم شهر سبتمبر 2024 مقابل 3.5 مليون درهم سجلت خلال سنة 2022 .

مجموعة كيتا

- تم التوقيع على اتفاقية شراكة لتطوير المنتج المحلي مع مجموعة « KITEA » بتاريخ 23 شنتبر 2022 وذلك بهدف :
- الرفع من مستوى المنتجات الصناعية المسوقة بواسطة شبكة KITEA إلى نسبة 38 في المائة عوض نسبة 19 في المائة حاليا.
- مضاعفة صادراتها من المنتجات الحاملة لعلامة « صنع في المغرب » على الصعيد الدولي، وخاصة على المستوى الإفريقي.

مجموعة بيم

- التوقيع على اتفاقية شراكة لتطوير المنتج المحلي مع مجموعة «BIM» بتاريخ 5 أكتوبر 2022 وذلك بهدف :
- الرفع من مستوى المنتجات ذات العلامات التجارية الخاصة بالموزع «MDD» المصنوعة بالمغرب إلى 80 في المئة بالنسبة للمواد الغذائية و 90 في المئة بالنسبة للنسيج
- وصلت نسب استبدال المنتجات المحلية إلى 87 في المئة من المنتجات الغذائية و 71 في المئة بالنسبة للمنتج المحلي المتعلق بقطاع النسيج.

شركة ألفا 55

- التوقيع على اتفاقية شراكة لتطوير المنتج المحلي مع شركة " ألفا 55 " لتنمية توريد المنتجات المصنوعة بالمغرب حيث تهدف هذه الاتفاقية، في أفق 2026، إلى زيادة حصة توريد المنتجات المصنوعة بالمغرب بنسبة 20% ، لا سيما بالنسبة للمنتجات غير الغذائية.



3 تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات

- إنجاز الاتفاقيات المتعلقة بمخططات التنمية لغرف الصناعة والتجارة والخدمات (نسبة تقدم الأشغال 70 بالمائة)
- تعزيز دور الغرف في عصرنه ورقمنة وتمويل والتاجر
- تتبع إنجاز المشاريع المهيكلة الخاصة بسبعة غرف الصناعة والتجارة والخدمات (نسبة تقدم الأشغال 40 بالمائة)
- إشراك الغرف في تكوين التجار في مجال محو الامية والثقافة المالية

برنامج العمل لسنة 2025

متابعة تنزيل برنامج إنعاش قطاع التجارة الداخلية والتوزيع الذي يركز على المحاور التالية:



تفعيل دور غرف التجارة والصناعة والخدمات

وضع خارطة الطريق لاستكمال مشروع اصلاح غرف التجارة والصناعة والخدمات للفترة الممتدة بين 2025-2027

.v. حماية المستهلك و مراقبة السوق

أهم منجزات سنة 2024

مراقبة المنتجات عند الاستيراد*

حصيلة مراقبة المنتجات

حوالي 91 ألف ملف تمت معالجته

3074 طنا من المنتجات تم إرجاعها
أو إتلافها

المنتجات التي عرفت أكبر عدد من عمليات الإرجاع هي: مواد الأنسجة والألبسة، مواد البناء، الأجهزة الكهربائية، قطع غيار السيارات، الأجهزة المشتغلة بالغاز، المنتجات البلاستيكية والمطاطية

معالجة شكاية المستوردين

منصة معالجة شكاية المستوردين
chikayat-almoustawrid.mcinet.gov.ma

شكاية تم استقبالها ≈ 1600

شكاية تمت معالجتها 99% (1591)

المعدل الزمني لمعالجة الشكايات 1,88 يوم

مراقبة السوق المحلية*

مراقبة نقط البيع والمواقع التجارية الإلكترونية

نقطة بيع مراقبة ≈ 15000

محضر مخالفة ≈ 850

حصيلة عمل اللجان المحلية المختلطة للمراقبة

زيارة ميدانية ≈ 210000

محضر محرر ≈ 10000

دعم الحركة الاستهلاكية

- دعم مشاريع 3 فدراليات جمعيات حماية المستهلك قصد النهوض بالثقافة الاستهلاكية بالمغرب، لا سيما مواكبة حوالي 60 شباك مستهلك
- تدبير بوابة خدمة المستهلك <http://reclamation.khidmat-almostahlik.ma/> لاستقبال ومعالجة شكاياته؛ تنظيم اليوم الوطني للمستهلك حول موضوع: "الاقتصاد في استهلاك الماء، مسؤولية الجميع" يوم 18 أبريل 2024.

حصيلة مراقبة أدوات القياس

الموافقة على النماذج
73 شهادة

الفحوصات المترولوجية
550 ألف

المراقبة عند الاستيراد
3100

إنجازات أنشطة الاعتماد

منح 17 اعتمادًا جديدًا
37 طلبًا جديدًا قيد المعالجة

إعطاء انطلاقة المنصة الرقمية لإدارة أنشطة الاعتماد
تتبع تأهيل أكثر من 100 مقيم وخبير تقني مؤهل
تفعيل اتفاقية التعاون مع المركز الخليجي للاعتماد والاحتفال باليوم العالمي للاعتماد





برنامج العمل لسنة 2025

مراقبة السوق

- تطوير استراتيجية جديدة متعلقة بالمراقبة عند الاستيراد للمنتجات الصناعية : تصنيف المنتجات الصناعية على حسب مخاطر الاستعمال إلى 5 أصناف مع تحديد مساطر تقييم المطابقة لكل صنف، فتح مجال الاعتماد لهيآت جديدة لتقييم المطابقة للمنتجات المراقبة في بلد المنشأ، ووضع نظام معلوماتي للتتبع، ...
- إحداث نظام معلوماتي خاص بتدبير مراقبة المنتجات الخاضعة للمراقبة في بلد المنشأ ورقمنة تسليم شهادة المطابقة بالنسبة لهذه المنتجات
- تعزيز المراقبة المحلية باستهداف المنتجات التي تشكل خطرا على المستهلك والممارسات التجارية الغير النزيهة عبر جميع ربوع المملكة وذلك تنفيذا لخطة المراقبة الوطنية لسنة 2025 والتحسين المستمر للنظام المعلوماتي الخاص بتدبير المراقبة المحلية.
- التحسين المستمر للشباك الإلكتروني الخاص بالشكايات المتعلقة باستيراد المنتجات الصناعية من أجل تقليص مدة معالجة الشكايات وكذا ضمان النجاعة والتفاعل بشأنها.



الجودة و التشريع التقني للمنتجات

- اعتماد السياسة الوطنية للجودة من قبل المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد وتنفيذها.
- العمل على المصادقة على مشروع قانون بتغيير وتنظيم القانون رقم 12.06 و الهادف إلى إلحاق الأنشطة العملية المتعلقة بالمقاييس ومراقبة السوق وحماية المستهلك إلى المعهد المغربي للتقييس IMANOR
- إعداد النصوص التنظيمية لإجبارية تطبيق النسخ الجديدة للمواصفات القياسية المغربية (100 مواصفة محينة).



دعم الحركة الاستهلاكية

- القيام بدراسة تأثير برامج الدعم المالي المقدمة للحركة الاستهلاكية وصياغة مشروع دعم جديد على إثر نتائج هذه الدراسة
- إطلاق النسخة الجديدة من بوابة المستهلك ومواصلة معالجة الشكايات



المتولوجيا

- إحداث نظام معلوماتي خاص بتدبير وتتبع عمليات مراقبة أدوات القياس
- تعزيز مراقبة أدوات القياس من خلال حملات موجهة ومحددة الأهداف



الاعتماد

- تهيئ الاعتراف الدولي لنظام الاعتماد المغربي وفقا للمتطلبات الدولية من خلال مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي
- تقييم أداء المنصة الرقمية لإدارة أنشطة الاعتماد ومتابعة عملية تأهيل المقيمين





الأهداف

- تغطية جميع المنتجات والخدمات بمواصفات وطنية
- جعل المواصفات وشهادة المطابقة في خدمة المقاولات المغربية وأداة لحماية المستهلك
- تقوية الحضور في المحافل الدولية والإقليمية المعنية
- نشر التوعية والتكوين بالتقييس والأنشطة ذات العلاقة

منجزات 2024

- اعتماد أكثر من 1000 مواصفة قياسية ليصل العدد الإجمالي للمواصفات المعتمدة إلى حوالي 18000 مواصفة
- اعتماد المواصفات المغربية التي تساهم في مواكبة تطور الصناعة وتدعم تطبيق المواصفات في عملية الاقتناء العمومي
- منح حوالي 100 شهادة مطابقة للمواصفات المغربية وإعداد 5 برامج جديدة لشهادة المطابقة
- تجديد اعتماد أنشطة شهادة المطابقة إيزو 9001 من طرف الهيئة المغربية للاعتماد
- تنظيم 40 دورة للتكوين في مجال المواصفات والتقنيات المرتبطة بها

برنامج عمل 2025

- اعداد واعتماد حوالي 1400 مواصفة قياسية مغربية جديدة
- منح 200 شهادة مطابقة جديدة للمواصفات المغربية في مختلف المجالات
- اعتماد المواصفات ووضع برامج شهادة المطابقة المتعلقة بالشراء العمومي
- تنظيم 70 دورة تكوينية في مجالات مرتبطة بالتقييس والأنشطة ذات العلاقة

VI . المناطق الصناعية



أهم منجزات 2024

في إطار تنفيذ استراتيجيتها التنموية للقطاع الصناعي والتجاري وتحسين جاذبيتهما، واصلت وزارة الصناعة والتجارة جهودها لبلورة عرض عقاري يسمح بتحفيز الاستثمار وضمان توزيع مجالي أفضل لخلق الثروة وخلق فرص عمل قارة. تم خلال سنة 2024 التوقيع على 16 اتفاقيات شراكة، من أجل إنجاز مشاريع أو برامج جديدة لخلق وتوسيع مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية

المساحة المعنية باتفاقيات 2024
1150 هكتار

مساهمة الوزارة
1140 مليون درهم

استثمار إجمالي
7360 مليون درهم

16
اتفاقيات شراكة

FONZID صندوق المناطق
الصناعية
المستدامة

أهم منجزات 2024 : صندوق تطوير المناطق الصناعية المستدامة

- تقييم ودراسة ملفات الترشيح واختيار 8 مشاريع في مرحلة الانتقاء الأولي للمشروع.
- تنظيم زيارات ميدانية للمشاريع التي تم انتقائها في المرحلة الأولى من أجل:
 - تقييم الوضعية العقارية للأراضي المقترحة للمشاريع.
 - التحقق من المعلومات المقدمة في ملف الترشيح وتقييم جدوى المشاريع المقترحة وكذا القدرة التنظيمية لحاملي المشاريع وقدرتهم على تدبير الموارد المالية للمشاريع.
- عقد لجنة التقييم من أجل عرض الملفات ومناقشتها حسب معايير صندوق المناطق الصناعية المستدامة حيث تم الانتقاء النهائي للمشاريع الثمانية من طرف أعضاء اللجنة .
- إعداد اتفاقيات الشراكة الخاصة بالمشاريع المنتقاة.



برنامج العمل 2025

1

إطلاق ومواكبة وتتبع مشاريع البنيات التحتية الصناعية والتجارية الجديدة ومشاريع إعادة التأهيل

2

التعاقد بين الدولة والجهات والتنسيق بين برامج التنمية الجهوية والتصميمات الجهوية لإعداد التراب، بالإضافة إلى وثائق التعمير

3

توقيع اتفاقيات الشراكة الخاصة بصندوق المناطق الصناعية المستدامة وتتبع إنجاز المشاريع

4

نشر المرسوم القاضي بتطبيق القانون 102.21 بالجريدة الرسمية

5

المصادقة على الأنظمة العامة المتعلقة بتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية وتدبيرها

VII. مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة



مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة : وكالة مغرب المقاولات

إنجازات سنة 2023

1291 مشاريع الاستثمار والدعم التقني للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة



35 969

منصب شغل مباشر
وغير مباشر



1,78

مليار درهم
استثمار خاص إجمالي



401

مستفيدة من برنامج
WE-FI



58

مشروع مستفيد من
برنامج "تطوير-البحث
والتطوير والابتكار"



124

115 وحدة استقادت
من دعم للكراء في
إطار برنامج سلامة



545

مشاريع الدعم
التقني بما فيها
545 مواكبة و
تطوير نمو أخضر



163

مشاريع الاستثمار لدى
المقاولات الصغيرة جدا
والصغرى والمتوسطة

سلامة مقالة صغرى ومتوسطة

إنجازات سنة 2024 (شهر شتنبر)
GO SIYAH

236

عدد الوحدات التي استقادت من دعم للكراء
ودعم المشاريع الاستثمارية



4,63

مليون درهم
المساهمة المالية للوكالة

917

طلب للاستفادة من برامج الاستثمار والدعم
التقني للمقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار
برنامج GO SIYAH



41

مليون درهم
المساهمة المالية
للوكالة

184

طلب مصادق عليه فيما يخص
الدعم التقني والاستثمار



مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة : وكالة مغرب المقاولات

التوقعات بالنسبة لسنة 2025



مواصلة المواكبة ضمن الإطار التعاقدى بين الدولة والوكالة

مواصلة مواكبة وصرف الإعانات الملتزم بها لفائدة المقاولات الصناعية ضمن الإطار التعاقدى بين الدولة والوكالة



صياغة وتنفيذ تعديل للإطار التعاقدى بين الدولة والوكالة للمساعدة التقنية للشركات الصناعية

دعم 600 مقاوله صغيرة ومتوسطة الحجم من خلال برنامجي "MOUWAKABA" و" تطوير نمو أخضر بميزانية قدرها 100 مليون درهم مع مراعاة الإنجازات السابقة وتماشياً مع المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الصناعية الوطنية الجديدة



دعم استثمار المقاولات الصغرى والمتوسطة

يتطلب اعتماد المرسوم المتعلق بالمخطط الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة فيما يتعلق بميثاق الاستثمار تخصيص ميزانية مخصصة لذلك وهذا الغلاف المالي يعتمد على الهدف الذي حددته الحكومة.



مواصلة مواكبة البرامج التي تم وضعها في إطار الاتفاقية الخاصة بالمقاولات السياحية

يتمثل الهدف في دعم 570 مشروع خلال سنة 2025.



استمرار تنفيذ برنامج TATWIR للبحث والتطوير والابتكار

دعم 100 مقاوله صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم ومؤسسة صناعية كبرى متخصصة في مجال التكنولوجيا المتعلقة بالقطاعات الصناعية في إطار برنامج دعم الابتكار الصناعي .



مواصلة تنفيذ برنامج سلامة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة

مواكبة 500 وحدة صناعية منقولة في إطار برنامج سلامة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة.



VIII. التكوين

ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل، محور استراتيجي لتطوير الصناعة الوطنية

ملاءمة التكوين لمتطلبات
سوق الشغل

STELLANTIS

مصانع بيداغوجية

neo
MOTORS
morocco

مهن و كفاءات المستقبل



مواكبة السيادة الصناعية من
حيث الكفاءات



اهم إنجازات عام 2024

- تتبع مواكبة كفاءات مجموعة ستيلانتس من خلال دليل الإجراءات الخاص بمساهمة الدولة في التكوين لفائدة مستخدمي شركة بيجو سيتروين سيارات المغرب.
- مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين هذه الوزارة و شركائها، و خاصة مكتب التكوين المهني و انعاش الشغل و الصناعيين من مجموعة رونو المغرب و مجموعة نيوموتورز و مجموعة سنوب المغرب.
- بدء التكوين في المعهد المتخصص في مهن معدات الطائرات ولوجستيك المطارات (مشروع التوسعة) .
- تتبع تنفيذ الاتفاقية الإطار من أجل تطوير التكوين المهني في مهن صناعة الأدوية .
- تتبع جهاز المساعدات المالية المباشرة في التكوين-تكوين-إدماج أزيد من 2400 شخص في عام 2023 وما يقارب 680 شخص منذ بداية سنة 2024 إلى غاية متم شهر يونيو لفائدة قطاعات صناعة السيارات وصناعة أجزاء الطائرات، و ذلك عبر مساهمة مالية، عبر الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل و الكفاءات ، في تكلفة التكوين و التي يمكن أن تصل إلى 66000 درهم على مدى 3 سنوات.
- مشروع تجهيز المراكز الصناعية لأربع (4) مدن المهن والكفاءات بأربع (4) مصانع بيداغوجية صناعية شراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لتوفير بيئة تعليمية قريبة من واقع الشركة للمتدربين وتسهيل استيعابهم واكتسابهم للمعرفة الصناعية.
- مواكبة اتفاقية الشراكة الإطار التي تتعلق بتعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العالين لدعم تطوير الصناعة التي تعتبر في طور الإنجاز من طرف وزارة التعليم العال.
- مواكبة مشروع إنشاء مدرسة الفنون والمهن مجمع الرباط EAMR.
- مواكبة السيادة الصناعية Souveraineté Industrielle من حيث الكفاءات.

برنامج عمل سنة 2025

- تتبع مواكبة كفاءات القطاعات الصناعية، و بالخصوص قطاع صناعة السيارات و قطاع صناعة أجزاء الطائرات و كذلك قطاع صناعة الأدوية
- تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة المتعلقة بتعزيز تكوين المهندسين، الأطر المتوسطة و التقنيين العالين؛
- تتبع إنشاء المصنع التعليمي للصناعة 4.0 على مستوى مدينة المهن والكفاءات بالدار البيضاء؛
- تتبع جهاز المساعدات المالية المباشرة المتعلقة بالخصوص بقطاعات صناعة السيارات و قطاع صناعة أجزاء الطائرات؛
- إطلاق الأشغال المتعلقة بمواكبة كفاءات مستخدمي الشركات الصناعية العاملة في قطاع الدفاع؛
- متابعة مواكبة السيادة الصناعية من حيث الكفاءات؛
- تتبع أنشطة المدارس التابعة لهذه الوزارة؛
- المشاركة في اعمال هيئات التسيير الخاصة بالمؤسسات الشريكة لهذه الوزارة في مجال التكوين.

IX . الـلاـمـركـز الإـداري والـتـنـمـية الجـهـويـة

اللاتمرکز الإداري

- إعداد نسخة جديدة للمخطط المديري لللاتمرکز الإداري.
- إعداد دراسة حول الموارد البشرية بالمصالح اللامركزية للوزارة.
- المساهمة في إعداد مشروع مرسوم بإحداث وتحديد اختصاصات وتنظيم المديرية الجهوية للتجارة والإنتاج الصناعي والاستخراجي والإدماج الاقتصادي.
- المساهمة في إعداد مشروع قرار مشترك بإحداث وتحديد اختصاصات الأقسام والمصالح التابعة للمديريات الجهوية للتجارة والإنتاج الصناعي والاستخراجي والخدمات والإدماج الاقتصادي.
- البث في دراسة طلبات إحداث مصالح لا ممرضة تابعة للوزارة على مستوى إقليمي تنغير و كلميم.

الشراكة مع الجهات

- تتبع مستوى الإنجاز الفعلي للالتزامات الوزارة المدرجة في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات، إضافة إلى البرامج التعاقدية الأخرى، لاسيما برنامج "سلامة" و البرنامج التنموي الحضري لمدينة أكادير 2020-2024.
- تحيين المونوغرافيات المتعلقة بالجهات.
- دراسة طلبات الشراكة المتوصل بها لاسيما تلك المتعلقة ببرنامج عمل المجلس الجماعي لمدينة صفرو وعقد البرنامج بين الدولة وجهة بني ملال-خنيفرة.
- التنسيق مع المصالح اللامركزية بغية معرفة المشاريع ذات الطابع الصناعي والتجاري المصادق عليها في الجهات.

رقمنة تتبع الشراكات الجهوية ونشاط المصالح اللامركزية

- العمل على التتبع الرقمي للاتفاقيات والعقود التي تربط المصالح اللامركزية بالإدارة المركزية
- القيام بالتجارب اللازمة المتعلقة بلوحات التتبع،
- إطلاق تطوير نظام معلوماتي لتتبع الشراكات الجهوية وعمل المصالح اللامركزية،
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المصالح اللامركزية والمديريات المركزية،
- دراسة التقارير المعدة من طرف مكتب الدراسات المتعلقة بالنظام المعلوماتي

دراسة ملفات الطعون المتعلقة بمشاريع الاستثمار

- دراسة ملفات الطعون المتعلقة بمشاريع الاستثمار التي تم رفضها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار،
- المشاركة في اللجنة التقنية للبت في الطعون.

ملفات أخرى

- تتبع مستوى انجاز التزامات الوزارة المدرجة في إطار مذكرة التفاهم المتعلقة بأساليب التدخل بالمدن القديمة
- تتبع الإجراءات المتخذة على مستوى المناطق التي أعلن فيها اندلاع الحرائق لاسيما المحلات التجارية والصناعية.

اللاتمرکز الإداري

- السهر على تتبع تنفيذ المخطط المديري الجديد لللاتمرکز الإداري وذلك بعد المصادقة عليه من طرف اللجنة الوزارية لللاتمرکز الإداري.
- مواكبة تفعيل مضامين مشروع مرسوم بإحداث وتحديد اختصاصات وتنظيم المديرية الجهوية للتجارة والإنتاج الصناعي والاستخراجي والإدماج؛
- وضع إطار تعاقد يربط الإدارة المركزية بالمصالح اللامركزية الجهوية.
- إعداد تقارير دورية، لتتبع تفعيل الإطار التعاقدية

الشراكة مع الجهات

- تتبع تنفيذ التزامات الوزارة المدرجة في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات المنبثقة عن برامج التنمية الجهوية والتنزيل الجهوي لاستراتيجيات الوزارة،
- دراسة مختلف طلبات الشراكة التي ستتوصل بها الوزارة والمندرجة في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات،
- دراسة وتحضير مشاريع الاتفاقيات بتنسيق مع الأطراف المعنية،
- تحضير المونوغرافيات المتعلقة بالأقاليم.

رقمنة تتبع الشراكات الجهوية ونشاط المصالح اللامركزية

- إطلاق المنصة وتعميم استعمالها من طرف المعنيين بالأمر؛
- مواكبة المستعملين للنظام المعلوماتي ومدتهم بالمعلومات اللازمة؛
- تجميع وتحليل الملاحظات والإكراهات التي واجهت المستعملين.

دراسة ملفات الطعون المتعلقة بمشاريع الاستثمار

- دراسة ملفات الطعون المتعلقة بمشاريع الاستثمار التي تم رفضها والمشاركة في اللجنة التقنية للبت في الطعون،
- إعداد تقرير حول المشاريع المتداولة في اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

ملفات أخرى

- تتبع مستوى الإنجاز الفعلي للالتزامات الوزارة المدرجة في إطار مذكرة التفاهم المتعلقة بأساليب التدخل بالمدن القديمة.



تبسيط و رقمنة المساطر الإدارية و تدبير ملف الأكياس البلاستيكية

برنامج العمل 2025

أهم إنجازات 2024

تتبع تنزيل وتفعيل مقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية

تتبع و تنزيل وتفعيل مقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية

التنسيق المستمر ومواكبة المديريات المركزية والمصالح اللامركزية للوزارة لتفعيل الإجراءات التالية:

- عقد اجتماعات لجنة القيادة لتتبع تفعيل مقتضيات القانون 55.19؛
- السهر على تحيين القرارات الإدارية واستكمال ترسانة القرارات الإدارية، وذلك من خلال تدوين القرارات الإدارية التي لم يتم بعد تدوينها ونشرها بالبوابة الوطنية؛
- السهر على الإسراع بإتمام إعداد النصوص القانونية اللازمة والمضمنة للوائح الوثائق والمستندات المطلوبة من الفاعلين للحصول على القرارات الإدارية .
- الإسراع بإنهاء عمليتي تبسيط ورقمنة مساطر واجراءات القرارات الإدارية.

- احداث لجنة داخلية للقيادة لتتبع تفعيل مقتضيات القانون 55.19 من طرف جميع هياكل الوزارة؛
- التنسيق من أجل الالتزام المستمر بتجويد الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين
- موافاة الأمانة العامة بطلب هذه الوزارة المتعلق بتحيين لوائح قراراتها الإدارية و المشمولة بالمرسومين رقم 2.22.385 و رقم 2.22.386 المنشورين بالجريدة الرسمية عدد 7194 بتاريخ 11 مايو 2023

المشاركة في تقييم الإصلاح المتعلق بورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

موافاة المجلس الأعلى للحسابات بالإستبيان التي خصصه لتقييم الإصلاح المتعلق بورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية بعد تعبئته باشارك جميع المديريات المركزية المعنية للوزارة و ومصالحها اللامركزية.

تدبير ملف الأكياس البلاستيكية

- العمل على معالجة طلبات التصريح بالنشاط بالنظام المعلوماتي SI PLASTIQUE
- إعداد الشق الثاني للنظام المعلوماتي المتعلق بالحصيلة الشهرية المادية للبلاستيك والمعاملات التجارية الخاصة بالأكياس البلاستيكية الصناعية
- تقوية مراقبة السوق المحلي تطبيقا للقانون 77.15
- إعداد خريطة الطريق لإقامة الملتقيات الإقليمية حول موضوع الأكياس البلاستيكية بشراكة مع الجهات المعنية.
- تنظيم سلسلة من الأيام الإعلامية بتعاون مع وزارة الداخلية ومختلف الجهات الفاعلة حول المقتضيات الجديدة للقانون 57.18 والنظام المعلوماتي SI PLASTIQUE
- وعرض حصيلة تطبيق القانون 77.15، بمشاركة المصالح الخارجية للوزارة وجميع المراقبين المحليين للوزارة ؛
- توقيع اتفاقية التعاون بين المعهد المغربي للتقييس ووزارة الصناعة والتجارة في مجال التدقيق وتقييم المطابقة.
- تفعيل اتفاقية الشراكة لجمع وتثمين نفايات الأكياس واللفائف البلاستيكية المحجوزة.
- الاستمرار بالتنسيق والتشارك مع المعهد المغربي للتقييس والمركز التقني للبلاستيك والمطاط «CTPC» لوضع ولتفعيل نظام الإشهاد بمطابقة الأكياس البلاستيكية المقننة لمتطلبات الترسنة الوطنية المعيارية و القانونية الخاصة بها، الذي سيمنح من خلاله حق وضع شارة " Label des sacs en plastiques" على هذه الأكياس.

نتائج القانون 77.15

- تنفيذ 7678 عملية مراقبة منذ فاتح يوليوز 2016؛
- تحرير وإحالة 113 محضر إلى النيابة العامة، بمختلف عمالات وأقاليم المملكة
- إحالة 2983 محضر مخالفة تتعلق بمراقبة السوق، إلى النيابة العامة، منذ 1 يناير حتى 29 أغسطس
- زيارة 200.953 نقطة بيع منذ 1 يناير 2024 حتى 29 أغسطس 2024.
- حجز 36.102 طناً من الأكياس المحظورة والمواد الأولية، منذ 1 يناير حتى 29 أغسطس 2024.

تدبير ملف الأكياس البلاستيكية

- إتمام و إطلاق النظام المعلوماتي للتصريح بأنشطة البلاستيك طبقا للقانون 57.18.
- تعزيز إجراءات مراقبة الوحدات الصناعية من خلال تنفيذ قائمة تدقيق تعتمد جوانب رقابة جديدة؛
- نشر (08) ثمانية قرارات تروم استكمال الترسنة القانونية الضابطة والمقننة لهذه الظاهرة، والمتعلقة بتطبيق القانون 57-18 المتمم والمغير للقانون 77-15). الجريدة الرسمية عدد 7189 وعدد 7275)
- التنسيق والتعاون الوثيق مع إدارة الجمارك الذي مكن من تفكيك العديد من المواقع السرية خلال سنة 2024؛
- إتمام و الاستعداد لتنزيل استراتيجية للتواصل حول منع الأكياس البلاستيكية موجهة لعامة الناس

التنسيق و الشراكات

- إعداد مشروع مرجع يحدد القواعد الأساسية والضرورية للإشهاد بمطابقة هذه الأكياس. وستمنح من خلال هذا الإشهاد حق وضع شارة على هذه الأكياس البلاستيكية « " Label des sacs en plastiques
- موافاة الأمانة العامة للحكومة بملاحظات ومقترحاتها في شأن مقتضيات قانون بمثابة مدونة البيئة المتعلقة بصنع الأكياس البلاستيكية واستيرادها وتصديرها وحيازتها وتسويقها واستعمالها طبقا لأحكام القانون 77.15 كما تم تغييره وتعديله بالقانون 57.18.
- دراسة مشاريع دفاتر تحملات نموذجية خاصة بممارسة بعض الأنشطة المتعلقة بمنتجات البلاستيك

X . الملكية الصناعية والتجارية



مؤشرات الملكية الصناعية و التجارية

مؤشرات الملكية الصناعية و التجارية على المستوى الوطني

معدل استعمال المنصات الالكترونية 85%	العلامات التجارية، الصناعية والخدمات M	الرسوم والنماذج الصناعية D	براءات الاختراع B	الأسماء التجارية (الشهادات السلبية) C	2023
	27 786 (+5%)	5 561 (+14%)	2 802 (+12%)*	121 383 (+2%)	
8 أشهر 2024	العلامات التجارية، الصناعية والخدمات M	الرسوم والنماذج الصناعية D	براءات الاختراع B	الأسماء التجارية (الشهادات السلبية) C	
	20 477 (+12%)	4 262 (+25%)	1 852 (+5%)	82 438 (+3%)	

* طلبات ذات أصل مغربي

الملكية الصناعية والتجارية: تطور إيجابي على المستوى العالمي

- الرتبة الاولى على مستوى افريقيا. - الرتبة الاولى على مستوى الدول العربية.	المؤشر الدولي للملكية الفكرية غرفة التجارة الأمريكية فبراير 2024
ارتقى المغرب بأربع مراتب في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2024، و احتل - الرتبة الاولى في مؤشر التصميم والنماذج الصناعية. - الرتبة 30 في مؤشر العلامات التجارية.	مؤشر الابتكار العالمي GII 2024 شتبر 2024



الملكية الصناعية و التجارية : الإنجازات ومخطط العمل

أهم إنجازات 2024

- مواصلة رقمنة خدمات الملكية الصناعية والتجارية: 95% من الخدمات تمت رقمنتها، مع معدل استخدام يفوق 85%.
- منصة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها: تعميم منصة "Direct entreprise" تدريجيًا على 10 محاكم تجارية، تمثل أزيد من 61% من مجموع المقاولات المحدثّة في المغرب. تم إحداث 4000 مقالة عبر المنصة مع تسجيل 1800 مهني.
- تعزيز استخدام منصة «IP Marketplace» وبنك المشاريع المبتكرة، وإثراؤه بمشاريع جديدة متاحة للاستغلال.
- تنظيم حملات توعوية حول أهمية الملكية الصناعية والتجارية لفائدة أكثر من 400000 مقالة (أشخاص معنويون وأشخاص ذاتيون).
- إنشاء وتنشيط فضاءات الملكية الصناعية في كل من وجدة، أكادير وبنكرير في الاستخدام الفعال لأدوات الملكية الصناعية.
- إطلاق خدمات جديدة ذات قيمة مضافة تتعلق ببراءات الاختراع والعلامات التجارية.
- شراكات جديدة على المستوى الوطني والدولي لتعزيز ثقافة الملكية الصناعية والتجارية على مستوى الجهات.
- مواكبة الشركاء على المستوى المحلي في مجال الملكية الصناعية والتجارية، من خلال تعزيز القدرات وتنظيم ورشات تدريبية.
- تنظيم الدورة السنوية لشهادة مؤطر في الملكية الصناعية من قبل الأكاديمية المغربية للملكية الصناعية والتجارية لفائدة الشركات الناشئة، والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، والباحثين والمهنيين: خبراء محاسبين، محاسبين معتمدين، ومحامين.

برنامج العمل 2025

- جولة ترويجية للملكية الصناعية والتجارية على المستوى الجهوي. التشاور مع الفاعلين المحليين لتثمين رأس المال اللامادي على مستوى الجهات.
- منصة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها: تعميم إحداث المقاولات إلكترونيًا على المستوى الوطني.
- إطلاق خدمات جديدة ذات قيمة مضافة بالاعتماد على أدوات الملكية الصناعية والتجارية.
- تطوير جيل جديد من المنصات الرقمية للملكية الصناعية والتجارية.
- مواصلة تنفيذ خطة عمل لنشر ثقافة الملكية الصناعية والتجارية لدى الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الوطني.
- تنظيم جائزة الملكية الصناعية لتشجيع الابتكار والإبداع داخل النسيج الاقتصادي المغربي.
- مواصلة تطوير وتحسين منصة تثمين براءات الاختراع «IP MarketPlace».

XI . قطاع البريد

نسبة التغطية بخصوص التوزيع بمحل الإقامة أو بالوكالة البريدية : 94,5 في المئة من الساكنة

1449
موزع بريدي272 098
صندوق
(Boite postale)923 وكالة للبريد
بنك406 وكالة بريد كاش
891 وكالة تعاقدية
(agences mandataires)225 مركبة
كهربائية

برنامج العمل 2025

أهم إنجازات 2024

المحور 1: تطوير الإطار القانوني لقطاع البريد

مواصلة استكمال إعداد مشاريع النصوص القانونية المنظمة لقطاع البريد بهدف إصلاح شامل لهذا القطاع وإعادة هيكلته، قصد تحيينها وإعادة طرحها لمسطرة المصادقة من جديد خلال السنة المقبلة.

المحور 2: مواكبة المتعهد البريدي العمومي

- مساندة مجموعة بريد المغرب في مشاريعها الاستراتيجية، وخاصة لدعم نمو قطاع التجارة الإلكترونية؛
- مواكبة المجموعة في تحولها من خلال المشاريع الاستراتيجية الهادفة بالخصوص إلى تنويع المنتجات والخدمات البريدية و جعل بريد المغرب فاعلا أساسيا في التجارة الإلكترونية واللوجستيك؛
- متابعة معالجة الطلب لدى صندوق الكوارث والتضامن التابع للاتحاد البريدي العالمي (UPU) للحصول على الدعم من أجل إعادة اعمار الوكالات البريدية المتضررة من جراء الزلزال.

المحور 3: متابعة تنفيذ مهام الخدمة العمومية ومهام تقنين القطاع

- متابعة دراسة الطلبات المقدمة للحصول على رخصة ممارسة خدمة البريد السريع الدولي والقيام بمهمة الحكامة في مجال البريد بالنسبة لجميع المتدخلين في القطاع؛
- السجل الوطني للسكان « RNP » تفعيل مشروع الشراكة المتعلقة بتمويل شركة بريد المغرب للخدمات الخاصة بالسجل الوطني للسكان، حيث سيتم تبليغ تسجيل ما يقارب 40 مليون مواطن في أفق سنة 2025؛
- متابعة توزيع المساعدات المالية في إطار عملية تيسير Tyssir وتحسين الخدمة المقدمة للطلاب من خلال منحتي Minhaty .

المحور 1: انجاز مهام الخدمة العمومية

تغطية جزء كبير من التراب الوطني بأكثر من 2300 نقطة اتصال؛

كما تحققت إنجازات أخرى على مستوى التغطية بالخدمة البريدية الشمولية (SUP)؛

- السجل الوطني للسكان « RNP » : تفعيل مشروع الشراكة المتعلقة بتمويل شركة بريد المغرب للخدمات الخاصة بالسجل الوطني للسكان؛
- تيسير Tyssir: توزيع المساعدات المالية لأكثر من 1.3 مليون مستفيد بوكالات البريد بنك والبريد كاش؛
- منحتي Minhaty : تحسين الخدمة المقدمة للطلاب من خلال رقمنة جزء من العملية. تم انتاج 89 473 بطاقة خلال شهر يونيو من سنة 2024.

المحور 2: الحكامة

- متابعة تنفيذ مخطط التنمية لبريد المغرب (2023-2026)؛
- التحضير لإعادة إطلاق مشروع عقد البرنامج للفترة (2024-2027)؛
- تنفيذ مخطط التنمية للبريد بنك للفترة (2023-2025) .

المحور 3: إطلاق دراسة مشروع منطقة لازدهار البريدي بالشراكة مع ادارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة

- يهدف المشروع إلى توسيع القطاع البريدي ليشمل متعاملين آخرين غير الإدارات البريدية (شركات النقل السريع، التجار الإلكترونيون، إلخ)، من خلال إنشاء مركز بريدي لتجميع الارشاليات ومعالجتها.
- التوقيع على اتفاقيات التعاون بين بريد المغرب وكل من ادارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة و الاتحاد البريدي العالمي و الفاعلين الشركاء في المشروع
- بدء الدراسات المتعلقة بخطة تنفيذ المشروع و التي تهم الجوانب التشغيلية و التقنية

XII. مشروع ميزانية 2025



مشروع ميزانية 2025

ميزانية الاستثمار: ميزانية 2025 مقارنة مع 2024

مجموع ميزانية الاستثمار 2025

1 606 686 000 درهم

الفرق %	ميزانية 2025 بالدرهم	ميزانية 2024 بالدرهم	الفقرات
-3%	1 438 393 846 (90%)	1 485 772 300	التنمية الصناعية
-46%	105 000 000 (6%)	193 550 000	استراتيجية المغرب التجاري
3%	63 292 154 (4%)	61 268 700	دعم وقيادة
-8%	1 606 686 000 (100%)	1 740 591 000	مجموع ميزانية الاستثمار



ميزانية التسيير: ميزانية 2025 مقارنة مع 2024

مجموع ميزانية التسيير 2025

660 402 000 درهم

الفرق %	ميزانية 2025 بالدرهم	ميزانية 2024 بالدرهم	الفقرات
7%	268 396 000	250 996 000	نفقات الموظفين
0%	24	40	إحداث المناصب المالية
18%	392 006 000	333 021 000	المعدات والنفقات المختلفة
0%	54 375 000	54 375 000	دعم لفائدة المدرسة المركزية بالدار البيضاء
0%	8 976 000	9 000 000	دعم لفائدة المعهد المغربي للتقنييس
3%	53 330 000	51 883 000	دعم المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات
10%	44 902 000	41 000 000	دعم لفائدة غرف التجارة والصناعة و الخدمات
11%	4 200 000	3 800 000	دعم لفائدة الأعمال الاجتماعية للموظفين
75%	56 541 000	32 221 000	دعم لفائدة مدرسة الفنون والمهن - الرباط
21%	169 682 000	140 742 000	دعم المهام
13%	660 402 000	584 017 000	مجموع ميزانية التسيير

شكرا على تتبعكم

ملحق



أهم منجزات 2024 : القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية

إعداد مشروع المرسوم القاضي بتطبيق القانون رقم 102.21 وتوقيعه من قبل وزارة الصناعة والتجارة وإرساله لباقي الشركاء من أجل استكمال مسطرة المصادقة

أهم مكونات مشروع المرسوم

- إحداث اللجنة الوطنية للمناطق الصناعية وتحديد أهدافها وكيفية اشتغالها؛
- كيفية إعداد المخطط الوطني للمناطق الصناعية والمصادقة عليه ومراجعته؛
- كيفية إعداد النظام العام لتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية والمصادقة عليه ومراجعته؛
- كيفية إعداد النظام العام لتدبير المناطق الصناعية والمصادقة عليه ومراجعته؛
- كيفية إعداد النظام الداخلي للمناطق الصناعية والمصادقة عليه ومراجعته؛
- كيفية إعداد نموذج التقرير حول حسيطة تقدم تسويق المناطق الصناعية وتثمينها وكذا كيفية المصادقة عليه ومراجعته؛
- تحديد تركيبة اللجنة المكلفة بمعاينة عدم تثمين القطع الأرضية أو المنشآت التي يتم تسويقها داخل المناطق الصناعية.

إعداد مشاريع الأنظمة العامة المتعلقة بتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية وتدبيرها.

النظام العام المتعلق بتدبير المناطق الصناعية

- القواعد العامة الواجب مراعاتها في مجال تدبير المناطق الصناعية؛
- القواعد المحددة للأجال المتعلقة بتثمين وإنجاز الأشغال في المناطق الصناعية الواجب تضمينه في عقود البيع أو الكراء المبرمة بين المكلف بالتهيئة والمستثمرين؛
- الخدمات اللازمة لأنشطة المستثمرين.

النظام العام المتعلق بالتهيئة والتطوير والتسويق

- القواعد العامة الواجب مراعاتها في مجال تهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية؛
- الدراسات الواجب إرفاقها بطلب إنجاز مشروع تهيئة المنطقة الصناعية.



أهم منجزات 2024 : مواكبة العديد من مشاريع البنيات التحتية الصناعية والتجارية.

التوقيع على اتفاقية شراكة من أجل تهيئة وتطوير وإنعاش وتسويق وتدبير مشروع الحاضرة الصناعية بنجرير بشراكة مع PARK X	الحاضرة الصناعية بنجرير 213 هكتار
التوقيع على اتفاقية شراكة من أجل تهيئة وتطوير وإنعاش وتسويق وتدبير مشروع الحاضرة الصناعية الجرف بشراكة مع PARK X	الحاضرة الصناعية الجرف 308 هكتار
- مواكبة شركة الناظور غرب المتوسط في عملية نزع ملكية العقار الخاص بالمشروع؛ - المشاركة في اجتماعات لجان التدقيق واللجان التحضيرية لإطلاق المشروع؛ - إطلاق طلب العروض المتعلق بإنجاز أشغال تهيئة منطقة الأنشطة الاقتصادية.	الناظور غرب المتوسط 300 هكتار
- نشر مرسوم إحداث منطقة التسريع الصناعي للدفاع النواصر و سيدي يحيى؛ - إرسال طلب منح شركة تدبير المناطق الصناعية للدفاع امتياز إعداد وإدارة منطقة التسريع الصناعي لرئاسة الحكومة.	منطقة التسريع الصناعي للدفاع لسيدي يحيى 600 هكتار و للنواصر 75 هكتار
- إطلاق أشغال تهيئة الشطر الثاني من المشروع على مساحة 380 هكتار. - صرف الشطر الثاني من المساهمة المالية لوزارة الصناعة والتجارة المخصصة لإنجاز الأشغال خارج الموقع الخاصة بتزويد المشروع بالماء؛ بالماء؛ - تتبع تسويق الشطر الأول من المشروع على مساحة 87 هكتار؛	مدينة محمد السادس طنجة-تيك 467 هكتار
- توقيع اتفاقية شراكة من أجل توسيع منطقة التسريع الصناعي؛ - إنجاز الدراسات المتعلقة بإطلاق الأشغال؛ - نشر المرسوم القاضي بالموافقة على منح شركة الرباط الجهة للإقلاع امتياز إعداد وإدارة منطقة التسريع الصناعي؛ - صرف المساهمة المالية للوزارة لمشروع توسيع منطقة التسريع الصناعي لعين جوهرة برسم سنة 2024؛ - تتبع تسويق وتثمين الجزء الأول من منطقة التسريع الصناعي (29 هكتار).	توسيع منطقة التسريع الصناعي لعين جوهرة 41 هكتار
- المصادقة على مرسوم إنشاء منطقة التسريع الصناعي الجرف؛ - المصادقة على مرسوم منح امتياز إعداد وتسيير منطقة التسريع الصناعي الجرف لشركة COBCO؛ - إطلاق أشغال المشروع.	منطقة التسريع الصناعي الجرف 283 هكتار
نشر المرسوم التعديلي لإحداث منطقة التسريع الصناعي؛	توسعة منطقة التسريع الصناعي "طنجة أوطوموتيف سيني

1. مناطق التسريع الصناعي



أهم منجزات 2024 : مواكبة العديد من مشاريع البنيات التحتية الصناعية والتجارية

- توقيع اتفاقية لإنجاز الأشغال خارج الموقع؛ - المشاركة في أشغال لجنة قيادة المشروع.	المنطقة اللوجستية والصناعية – زناتة 400 هكتار
- توقيع اتفاقية شراكة من أجل توسيع المنطقة الصناعية؛ - صرف المساهمة المالية للوزارة لمشروع توسيع المنطقة الصناعية لعين جوهرة برسم سنة 2024.	توسيع المنطقة الصناعية لعين جوهرة 43 هكتار
- الانتهاء من أشغال التهيئة داخل الموقع؛ - الشروع في تسويق القطع الأرضية.	الحظيرة الصناعية لبوزنيقة 25 هكتار
- تتبع أشغال التهيئة داخل الموقع؛ - الإعلان عن طلب إبداء الاهتمام من أجل حجز البقع الأرضية.	الحظيرة الصناعية الخياطة 60 هكتار
- إطلاق أشغال التهيئة داخل الموقع؛ - الإعلان عن طلب طلب إبداء الاهتمام من أجل حجز البقع الأرضية.	الحظيرة الصناعية لحد السوالم 51 هكتار
- إتمام اشغال التهيئة الخاصة بالشطر الأول من المشروع؛ - انطلاق تسويق المشروع.	القطب الفلاحي اللوكوس 100 هكتار
اعتماد الدراسات التقنية المتعلقة بالمشروع.	المنطقة الصناعية West Africa الداخلة 30 هكتار (الشطر الأول)
- صرف المساهمة المالية للوزارة؛ - تتبع أشغال إعادة تأهيل المنطقتين الصناعيتين.	مشروع إعادة تأهيل المنطقتين الصناعيتين الصخيرات وعين عتيق

2. المناطق الصناعية



أهم منجزات 2024 : مواكبة العديد من مشاريع البنيات التحتية الصناعية والتجارية

■ إنجاز دراسة الجدوى والدراسات التقنية والمالية الخاصة بالمشروع ؛ ■ توقيع الاتفاقية الخاصة بالمشروع.	منطقة الأنشطة الاقتصادية الصويرة 22 هكتار
■ التوقيع على اتفاقية إطار من أجل إنجاز مشاريع مناطق الأنشطة الاقتصادية بأقاليم كلميم وسيدي إفني وآسا الزاك.	البنيات التحتية لجهة كلميم واد نون
■ توقيع اتفاقية شراكة من أجل إعادة بناء محلات تجارية بالسوق التجاري بجماعة مليلة إقليم بنسليمان؛ ■ صرف المساهمة المالية لوزارة الصناعة والتجارة المخصصة لإنجاز المشروع.	إعادة بناء محلات تجارية بالسوق التجاري بجماعة مليلة إقليم بنسليمان مشروع المنصة التجارية الخاصة بالصناعات الغذائية للدوار البيضاء
■ إنهاء الدراسات الخاصة بالمشروع، ■ الاتفاقية الإطار الخاصة بإنجاز المشروع توجد قيد التوقيع.	مشروع المنصة التجارية الخاصة بالصناعات الغذائية ببني ملال
■ إنهاء الدراسات الخاصة بالمشروع، ■ التوقيع على اتفاقية الشراكة الخاصة بإنجاز المشروع	برنامج إنجاز و تأهيل والبنيات التحتية التجارية بأسواق القرب بالعيون
■ توقيع الاتفاقية الإطار الخاصة بالمشروع.	سوق تجاري بجماعة الكداري
■ التوقيع على اتفاقية شراكة تتعلق بإحداث مركز تجاري بجماعة الكداري.	سوق تجاري بجماعة العسلوجي
■ التوقيع على اتفاقية شراكة تتعلق بإحداث مركز تجاري بجماعة العسلوجي.	تأهيل 27 سوق أسبوعي و3 أسواق للحبوب بجهة طنجة تطوان الحسيمة.
■ التوقيع على اتفاقية إطار من أجل تأهيل 27 سوق أسبوعي و3 أسواق للحبوب بجهة طنجة تطوان الحسيمة.	

3. مناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة القطاعات الإنتاجية

حول

مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة السياحة والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

السنة المالية 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية يوم الأربعاء 27 نونبر 2024 اجتماعا لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2025، وذلك برئاسة السيد المخلول حرمة الله النائب الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيدة فاطمة الزهراء عمور وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسيد لحسن السعدي كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وقد تفضلت السيدة الوزيرة، بتقديم عرض مفصل عن أهم المنجزات وبرنامج العمل الخاص بقطاعات كل من السياحة والصناعة التقليدية، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

فبالنسبة للقطاع السياحي، تطرقت السيدة الوزيرة إلى أبرز المؤشرات التي سجلت تحسنا مستمرا على المستوى الدولي حيث تصدر المغرب قائمة الدول المنافسة للسنة الثانية على التوالي بناء على تطور عدد السياح الوافدين خلال السبعة الأشهر الأولى من السنة الحالية (2024) مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية (2023).

أما على المستوى الوطني، أكدت السيدة الوزيرة تحقيق المغرب أرقام قياسية باستقبال 13.1 مليون سائح حتى نهاية شهر شتنبر 2024، و 17 مليار درهم من عائدات العملة الصعبة.

كما أوردت أن قطاع الصناعة التقليدية بدوره شهد أداء مميزا، بحيث تمكنت صادرات القطاع من إنجاز تطور إيجابي خلال التسعة (9) أشهر الأولى من السنة لجارية مسجلة نسبة تطور بلغت (+2%) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023.

ولفتت السيدة الوزيرة إلى البرنامج الاستعجالي للقطاع لإصلاح الأضرار المترتبة عن زلزال الحوز، وذلك بإنجاز الخبرة لفائدة 767 مؤسسة إيواء سياحي والتوصل بـ 386 طلب دعم عبر المنصة مع قبول 258 ملف كامل، وأيضا إحصاء 3549 ورشة متضررة للصناعة التقليدية، وتوقيع اتفاقية لإعادة تأهيل 36 فندقا يضم 454 وحدة للصناعة التقليدية، علاوة على إنجاز الخبرة لفائدة 407 تعاونية متضررة تم قبول 173 طلبا.

وقد كشفت السيدة الوزيرة عن الشروع في التنزيل الترابي لخارطة الطريق (2023-2026) عبر وضع عقود تطبيقية على المستوى الجهوي كللت بتوقيع (8) عقود تطبيقية، مع مواصلة تنزيل خارطة الطريق من خلال وضع آليات تنفيذ تمحورت حول روافع تنافسية محددة في تحفيز النقل الجوي، واستراتيجية الترويج والتوزيع متعددة

القنوات عن طريق المكتب الوطني المغربي للسياحة من أجل تعزيز الربط الجوي وتكثيف الجهود الترويجية للوجهات السياحية، علاوة على تأهيل وتعزيز العرض الفندقى عبر إطلاق آليات مبتكرة بشراكة مع الشركة المغربية للهندسة السياحية كبرنامج « cap hospitality » فى إطار شراكة مع صندوق محمد السادس للاستثمار بهدف تسريع عملية رفع مستوى العرض الفندقى، ووضع آلية لدعم مؤسسات الإيواء السياحي المغلقة أو المتهاكة على مستوى العرض الفندقى، ووضع آلية لدعم مؤسسات الإيواء السياحي المغلقة أو المتهاكة على مستوى ورزاقات وزاكورة.

كما أضافت السيدة الوزيرة أنه تم إطلاق برنامج « Go Siyaha » لتحفيز الاستثمار فى التنشيط والخدمات السياحية، ومواصلة تنزيل برنامج "مقولة سياحية" عبر الشركات الجهوية للتنمية السياحية (SDRS) عن طريق إعداد برنامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومقاولات التنشيط السياحي، وخلق آلية للاحتضان لدعم 360 مقولة فى مجالات التكنولوجيا الرقمية، والألعاب الافتراضية والرقمية (Gaming)، ثم فن الطبخ، وكذا وضع بنك للمشاريع السياحية وتطوير المنتج الثقافى.

وقد تفضلت السيدة الوزيرة باستعراض أهم المحطات المرتبطة بتكوين وتقوية الرأسمال البشرى ضمن خارطة (2023-2026)، أبرزها تطوير منظومة التكوين المهني

والعالي التابعة لقطاع السياحة عبر إطلاق 14 شعبة جديدة، ومواكبة برامج النهوض
بالعرض التكويني السياحي والفندقي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

وارتباطا بقطاع الصناعة التقليدية أفادت السيدة الوزيرة بأنه تم وضع تصور
جديد للقطاع (2025-2027)، بعد عقد أول اجتماع للمجلس الوطني للصناعة التقليدية
في شهر يوليوز 2024، وأول اجتماع للجنة التعاقد الاستراتيجي للقطاع في شهر غشت
2024. مؤكدة أن ذلك كله يندرج في إطار هيكلة القطاع ، ومواكبة الفاعلين من خلال
إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية ومواصلة عملية التسجيل به، مع تعزيز
الانخراط الفعال في ورش التغطية الصحية إلى جانب مواصلة تطبيق مقتضيات القانون
رقم 50.17، ومواكبة الفاعلين، وتقوية وتعزيز البنيات التحتية بإنجاز أكثر من 150 بنية
تحتية، و50 أخرى في طور الإنجاز.

وأضافت السيدة الوزيرة أن الحرص على الجودة وحماية المنتج المغربي شكلت
هاجسا ودافعا قويا نحو الإعداد والمصادقة على 10 مواصفات تهم فرع الجلد، و5
مواصفات تهم المجوهرات، وأيضا المصادقة على علامة التصديق الجماعية "القفطان
المغربي" "زليج تطوان"، والعمل على تعزيز الشراكات عن طريق تطوير وتقوية دور الغرف
وطنيا ودوليا، وعقد شراكات مع الجمعيات التنموية والجامعات، ودعم البنيات التحتية

للتكوين، وتنمية قدرات الصناع التقليديين، وتكثيف الجهود لترويج أمثل لمنتجات الصناعة التقليدية عن طريق القيام بحملات ترويجية واسعة عبر مؤسسة دار الصانع، وتنظيم النسخة الثامنة من الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

هذا، وأوردت السيدة الوزيرة أهم منجزات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بحيث قامت الوزارة باتخاذ مجموعة من المبادرات المبتكرة لدعم مؤسسات القطاع بشكل خاص، وعقد وتتبع الشراكات سواء المبرمة مع مجالس الجهات، أو مع الجمعيات التنموية والجامعات والفاعلين الدوليين.

وفي إطار برنامج العمل القطاعي في أفق سنة 2025، تعهدت السيدة الوزيرة بمواصلة التنزيل الجهوي لخارطة طريق السياحة (2023-2026) من خلال التوقيع على باقي العقود التطبيقية الجهوية وإطلاقها جهويا، وكذا تنفيذ البرامج التي تم إطلاقها بناء على الاتفاقيات المبرمة، علاوة على المضي في تعزيز وتطوير طرق التسويق والترويج وذلك بالمرور إلى السرعة القصوى، ومواصلة أشغال مشروع إعادة تموقع مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي.

وشددت على أهمية تسريع تنفيذ التدابير الخاصة بهيكلية قطاعي الصناعة التقليدية، والاقتصاد الاجتماعي، والتضامني، عن طريق مواصلة تنزيل التصور الجديد للقطاعين وأيضا مواصلة تنزيل مقتضيات القانون رقم 50.17، وإصدار القانون – الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ونصوصه التطبيقية، علاوة على الإسراع في مواصلة تنزيل باقي البرامج الأخرى كالتصور الجديد فيما يخص الترويج، أو المتطور الجديد للشراكات مع غرف الصناعة التقليدية وتطوير دورها وأدائها، وتأهيل مؤسسات التكوين المهني.

ونظرا لأهمية العرض التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية هاته، نورده مفصلا ضمن محتويات التقرير.

المناقشة

في بداية المناقشة توجه السيدات والسادة المستشارون بالشكر للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ، على العرض القيم، الهام والشامل التي تفضلت بتقديمه أمام أعضاء اللجنة، والذي تضمن معطيات مهمة ومفصلة حول حصيلة عمل الوزارة خلال سنة 2024 وخطة العمل والبرامج المزمع إنجازها برسم السنة المالية 2025، ولم يفتهم تهنئة السيد لحسن السعدي بالثقة المولوية لصاحب الجلالة التي حظي بها إثر تعيينه كاتباً للدولة لدى وزيرة السياحة مكلفاً بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني .

و نوه السيدات والسادة المستشارون بالعمل الذي تقوم به الوزارة من أجل النهوض بالقطاع السياحي والرفع من تنافسيته، وتكريس موقع بلادنا كوجهة سياحية رائدة على المستوى العالمي، لاسيما في ظل الظرفية الحالية التي تشهد العديد من المتغيرات الدولية وإنعكاسها المباشر على وتيرة النهوض بالاقتصاد الوطني.

وهكذا ، تطرق السيدات والسادة المستشارون إلى مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تصب في اتجاه تطوير القطاع السياحي نجملها فيما يلي :

الدعوة إلى :

- التدخل الآني والسريع لتأهيل القطاع السياحي وجعله رافعة للتنمية الاقتصادية لما يتيح من موارد من العملة الصعبة، وإعادة النظر في حكامته حفاظا على المال العام؛

- العمل على إيجاد حل لإشكالية التوزيع غير المتكافئ للسياح، إذ أن غالبيتهم يتمركزون بالمدن الكبرى مثل مراكش، أكادير، الرباط، فاس وذلك من خلال تنوع المنتج السياحي والتسويق والترويج لمختلف الوجهات السياحية الجبلية والصحراوية والشاطئية لتحقيق نوع من العدالة المجالية خاصة وأن المغرب يتميز بتنوع مناخي يمكن استثماره ليكون مصدرا للجذب السياحي؛

- تعزيز الترويج المجالي للمنتج السياحي اعتمادا على الانتقال الرقمي؛

- تطوير وتنوع المنتجات والعروض السياحية لجذب المزيد من السياح مثل السياحة الثقافية والروحية والدينية والتاريخية والبيئية إلى جانب دعم وتطوير السياحة الرياضية خاصة مع إقبال المغرب على تنظيم العديد من التظاهرات الدولية ككأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030 وما يستتبعه الأمر من استغلال واستثمار مؤهلات وإمكانات المغرب في هذا المجال للترويج والتسويق للمنتج السياحي المغربي بطرق أكثر ابتكارا وإبداعا؛

- ضرورة الرفع من ميزانية القطاع نظرا لأهميته في الرفع من وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، والمساهمة في التقليل من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وبالنظر أيضا للتحديات والرهانات المرتبطة بالإستحقاقات الدولية المقبلة؛

- تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة والرقمنة عبر إحداث منصات خاصة للتعريف بالمنتوج السياحي المغربي والانفتاح على أسواق جديدة في آسيا وأمريكا الجنوبية مع تعزيز دور مغاربة العالم في التعريف بمؤهلات بلادهم السياحية واستقطاب السياح.

السياحة الداخلية:

- تم التطرق إلى أهمية تنويع السياحة الوطنية عبر إطلاق برامج جديدة لدعم السياحة الداخلية، خاصة مع دورها الفعال والمتزايد في امتصاص الأزمات والتخفيف من إنعكاساتها على المهنيين؛

- دعم وتشجيع السياحة الداخلية من خلال فرض نوع من الرقابة على الفاعلين في القطاع والتدخل لتحديد الأسعار وجعلها في مستوياتها المعقولة وتعزيز العروض الخاصة بمغاربة العالم لتشجيع استقطابهم وتعزيز الروابط

الاجتماعية والروحية التي تربطهم بوطنهم الام لضمان مساهمتهم في الرفع من مداخيل الدولة من العملة الصعبة؛

- دعم وتطوير السياحة الداخلية عبر تظافر جهود كل الفاعلين والمتدخلين، وتثمين المواقع السياحية الجبلية والقروية من خلال استغلال الثروات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها بلادنا لخلق منتج سياحي وطني ذو جاذبية وقابل للتسويق الداخلي والخارجي؛

- الرفع من مؤشرات السياحة الداخلية عبر دعم مجموعة من المجالات ذات الصلة كالنقل وإنشاء المنتجعات السياحية والمنتزهات إلى جانب تبسيط إجراءات الحجز والخفض من الأسعار بشراكة مع المكتب الوطني للسياحة تحقيقا لاستدامة القطاع.

الاستثمار:

- تعزيز البنيات التحتية عبر توجيه استثمارات إضافية نحو المناطق القروية والجبلية لتأهيل الطرق والمرافق السياحية إلى جانب تحفيز وتشجيع الشركات الخاصة على إنشاء مشاريع إيواء ونقل مستدامة عبر تخفيض الضرائب وتقديم التحفيزات؛

- الاستثمار في التسويق والترويج الدولي عبر الرفع من الميزانية المرسودة له واستهداف أسواق جديدة مثل جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، مع اعتماد أساليب مبتكرة في ذلك كعقد شراكات مع المؤثرين العالميين والمنصات الرقمية الكبرى؛

- تشجيع الاستثمار في السياحة الرياضية خاصة وأن بلادنا مقبلة على تظاهرات عالمية وذلك عبر العمل على إنشاء وحدات فندقية تتضمن ملاعب للتدريبات والصالات الرياضية والمساح إلى جانب إنشاء معسكرات رياضية لاستقطاب الفرق والأندية الرياضية؛

- مواكبة المستثمرين الصغار واعتماد مبدأ اللامركزية في مجال التخطيط وإعداد البرامج السياحية تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين المستثمرين في المناطق الساحلية والمستثمرين في المناطق الجبلية والصحراوية؛

- تحفيز الاستثمار في مجال التنشيط والخدمات؛
- وعلى المستوى الجهوي، دعا المستشارون إلى ضرورة تقديم عروض سياحية تتوافق مع خصوصية المناطق وذلك عبر إنشاء صناديق جهوية لدعم أصحاب المشاريع وخلق فاعلين جدد في القطاع؛

- الدعوة إلى الإسراع بإخراج دعم 30% المخصص لإعادة تأهيل الوحدات الفندقية للاستثمارات الجديدة في القطاع وتقديم الدعم والعناية اللازمتين لها، خاصة بالمناطق التي تعرف نوعا من الضعف في الاستثمار السياحي؛
- ضرورة الاستثمار في التسويق الرقمي والذي لمواجهة المنافسة الدولية.

الخدمات:

- تحسين جودة النقل وظروف الاستقبال للسياح من لدن الوحدات الفندقية والقطاعات ذات الصلة؛
- إعادة النظر في منظومة تصنيف الوحدات الفندقية وذلك بجعلها تتلاءم وجودة الخدمات المقدمة؛
- تشديد الرقابة على جودة الخدمات المقدمة داخل الوحدات الفندقية، وفي مجال النقل السياحي ورصد التجاوزات المرتكبة من قبل مهني القطاع والقطاعات الأخرى ذات الصلة في مجال الأسعار وسوق الشغل واتخاذ مايلزم بخصوصها للحفاظ على صورة المغرب كوجهة سياحية رائدة عالميا؛
- الرفع من مستوى الخدمات في القطاع السياحي والفندقي عن طريق تحسين برامج وجودة التكوين بمؤسسات التكوين السياحي والفندقي؛

- تعزيز البنية التحتية السياحية والرفقي بها للمستوى المطلوب كالمطارات والموانئ والوحدات الفندقية وإعادة تأهيلها ورفع من جودة الخدمات بها؛
- ضرورة التنسيق مع المكتب الوطني للمطارات وإعادة النظر في السياسة المتبعة في مجال النقل الجوي بالعمل على تقوية خطوطه وتنويعها.
- تحسين وتبسيط الإجراءات الجمركية بالموانئ والمطارات.
- دعم أرباب النقل السياحي ببعض المناطق السياحية كورزازات خاصة فيما يتعلق بأثمنة السيارات رباعية الدفع (4×4) التي عرفت ارتفاعا قابله انخفاض في عدد المقاعد المؤمن عليها (من 6 إلى 4) مما كان له إنعكاس على وثيرة الاستثمار في هذا المجال؛
- مراجعة قانون حرية الأسعار والمنافسة وتخصيصه بتعديلات جوهرية؛
- حل المشاكل المرتبطة ببعض الوحدات الفندقية "فندق حنان" – "فندق بيك"؛
- إعادة تهيئة المسالك الطرقية الجبلية لتيسير ولوج السياح إليها، مع الاهتمام بالتشوير الطرقي باعتباره آلية مهمة للتعريف بالفضاءات السياحية؛

- تشجيع الثقافة الترفيهية داخل الفنادق عبر التفكير في الاستثمار وتأطير وتتبع الأنشطة السياحية المدرة للدخل؛

- تأهيل المدن وتجهيزها بالرفع من عدد الوحدات الفندقية ذات المستوى الرفيع لتهيئتها لاستقبال الزوار بالموازاة مع جلب الاستثمار.

التكوين:

- الدعوة إلى الاهتمام بالتكوين المستمر لليد العاملة في القطاع السياحي والفندقي والتميز بينه وبين التكوين الذي يقتصر على عقد دورات بين الفينة والأخرى وذلك بغية جعل المغرب وجهة سياحية مرموقة، بالنظر لمؤهلاته الطبيعية والثقافية إلى جانب وجود رؤية حكومية تروم تحقيق الأهداف المرسومة للنهوض بالقطاع؛
- ضرورة إيلاء عناية خاصة بالمرشدين السياحيين وفتح مجالات جديدة للتكوين خاصة بهم ولاسيما المرشدين السياحيين في المناطق الجبلية والقروية؛
- دعم وتطوير التكوين والتأطير في القطاع السياحي والفندقي وذلك بعقد شراكة بين الوزارة وكل الفاعلين في القطاع.

شغيلة القطاع:

- تعزيز قدرات القطاع في مجال التشغيل،
- مراعاة العمل النقابي والتوقف عن محاربته من قبل الوحدات الفندقية؛
- ربط أي دعم مقدم بمدى احترام الحريات النقابية والأجور من لدن الفاعلين

بالقطاع:

- إشراك النقابات في الامتحانات المهنية؛
- ضمان الحماية الشاملة للعمال الموسمين في القطاع السياحي؛
- ضرورة تدخل الوزارة لحل مجموعة من الإشكاليات التي يتخبط فيها شغيلة القطاع وتدارس المطالب الخاصة بهم؛
- إقامة شراكة استراتيجية مع الجامعات المغربية؛
- تحسين أوضاع العاملين بالوحدات الفندقية وإيلائهم العناية اللازمة.

الصناعة التقليدية:

فيما يخص الصناعة التقليدية، ثمن السيدات والسادة المستشارون تعيين كاتب للدولة شاب على رأس هذا القطاع الحيوي، مما من شأنه إضفاء زخم جديد، وإعطاء

دفعة قوية للصناعة التقليدية ببلادنا، مشيرين إلى دوره المحوري في التشغيل والحفاظ على الهوية المغربية، مؤكدين على أن هذا القطاع يشغل ملايين المغاربة ويساهم بنسبة 7% من الناتج الداخلي الخام.

وأبرز السيدات والسادة المستشارون أهمية المجهودات التي تبذلها الدولة، وافتوا أنها غير كافية ودعوا في هذا الإطار إلى ضرورة إشراك الفاعلين والغرف المهنية والمنتخبين وباقي الشركاء في القطاعات ذات الصلة لتدارس إكراهاته وإيجاد الحلول الملائمة من أجل تحقيق تنافسية أكبر للقطاع والرفع من رقم معاملاته على مستوى الصادرات وتأطير ومواكبة اليد العاملة به على مستوى التكوين والرفع من جودة المنتجات ودعم تسويقها داخليا وخارجيا.

ونظرا لأهمية هذا القطاع الحيوي ، أبدى السيدات والسادة المستشارون عدد من الملاحظات والتساؤلات واقتراحات ، كما طرحو عدة ملفات للنقاش ذات بعد محلي ووطني، تصب في اتجاه تطوير قطاع الصناعة التقليدية نوردها فيما يلي:

- الدعوة إلى تطوير قطاع الصناعة التقليدية وتحويله إلى قطاع أكثر أهمية عبر تقوية هيكله والرفع من تنافسيته، وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني بتوفيره

العديد من مناصب الشغل، وذلك من خلال تنزيل مضامين خارطة الطريق 2025-

2027 الخاصة به؛

- تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المهيكلية التي تهدف تحقيق إنعاش شامل لجميع

فروع الصناعة التقليدية، بما في ذلك مواصلة إحداث أقطاب الصناعة التقليدية

بمدن للمهن والكفاءات؛

- تطوير الشراكات مع الفاعلين في القطاع والانفتاح على شركاء في قطاعات حكومية

أخرى لتكون بصمة الصناعة التقليدية حاضرة بقوة في مرافقها خاصة تلك التي

تكون قبلة للسياح والزوار كالمطارات والموانئ والوحدات الفندقية وذلك بالحرص

على تواجد المعمار والهندسة والزخرفة والمنتجات الحرفية التقليدية المغربية

الأصيلة في كل مرافقها للتعريف بأصالة وعراقة ثراثنا المغربي الأصيل والمتفرد؛

- حماية الحرف التقليدية التي هي في طور الإندثار باعتبارها عنوان للتميز المغربي

المبني على حماية الموروث الثقافي للمغاربة وضمان انتقاله بسلاسة للأجيال

القادمة؛

- تنظيم مناظرة وطنية خاصة لتأهيل قطاع الصناعة التقليدية، وجعلها في صلب

اهتمام باقي القطاعات الحكومية الأخرى وبشراكة مع الغرف المهنية وكل الفاعلين

بالقطاع؛

- حماية التراث الوطني وتسجيل منتوجات الصناعة التقليدية في سجل التراث

الثقافي لليونسكو؛

- إشراك فعاليات المجتمع المدني في المشاريع التنموية القائمة على مواردهم الذاتية

ومعارفهم التقليدية؛

- إشراك الغرف المهنية والمنتخبين في اللقاءات والاجتماعات التي تعقدها الوزارة

لتدارس مشاكل وصعوبات القطاع باعتبارهم الجهة الأكثر دراية بخباياه؛

جودة الخدمات:

● رقمنة قطاع الصناعة التقليدية عبر إنشاء منصات رقمية وطنية ودولية

لتمكين منتجات الصناعة التقليدية والترويج لها ودعم ولوجها للأسواق، وتوفير

تكوينات مستمرة للحرفيين في مجال التسويق الإلكتروني؛

● دراسة استراتيجية لتنمية قطاع الحلي والمجوهرات وحول التصميم والابتكار

ودعم البحث العلمي في هذا المجال؛

● العمل على الرفع من جودة منتجات الصناعة التقليدية واعتماد الشارات

(شارات الجودة)؛

- تشجيع السياحة المرتبطة بالصناعة التقليدية، وتحديد "مسارات سياحية"

تجمع بين الصناعة التقليدية والمواقع السياحية ذات الإقبال الكبير وتفعيل

الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن؛

- تسهيل الإجراءات الجمركية نظرا لغلاء المادة الخام من أجل تشجيع الإقبال

على قطاع الصناعة التقليدية.

الاستثمار:

- الدعوة إلى الاهتمام بالاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية، على غرار

القطاعات الأخرى، كالسياحة والصناعة؛

- تقديم الدعم المالي للحرفيين والمستثمرين الصغار ذوي المشاريع الصغرى

والمتوسطة، وتيسير ولوجهم للتمويلات البنكية الميسرة؛

- الاستثمار في إعادة تأهيل فضاءات الصناعة التقليدية كالأسواق التقليدية

وأحياء تجمع الحرفيين، خاصة بالمدن العتيقة كفاس، مراكش، الصويرة...؛

- العمل على إدماج الشباب والمرأة في قطاعي السياحة والصناعة التقليدية، عبر

وضع برامج تحفيزية لدعم المقاولين الشباب والنساء العاملين في مجالات

السياحة والصناعة التقليدية؛

- خلق صندوق خاص لدعم الاوراش الكبرى للصناعة التقليدية كأحد الدعامات المالية التي تشتغل على المطارات والموانئ وغيرها من المرافق التي تكون واجهة لبلادنا.

شغيلة القطاع:

المطالبة ب :

- الرفع من الدعم المالي المخصص لغرف الصناعة التقليدية، وإيلاء العناية لبرامج الدعم الموجهة لفئة الصناع التقليديين لمواجهة غلاء أثمان المواد الأولية المستعملة في منتجات الصناعة التقليدية لتقليل التكلفة والمحافظة على المنافسة؛
- دعم الصانع التقليدي في مجال التسويق والترويج لمنتجاته وذلك عبر تنظيم معارض ومهرجانات وطنية ودولية وتعزيز مشاركته فيها باعتبارها السوق الأمثل لترويج المنتج التقليدي وضمان استمراريته؛
- العمل على إيجاد إطار قانوني ينظم العلاقة بين الزبون والصانع التقليدي لضمان حمايتهم؛
- تحسين ظروف العمل، وتقوية الحماية الاجتماعية للصانع التقليديين.

- الدعوة للعودة لجائزة أمهر صانع باعتبارها مناسبة للصناع التقليديين

للتنافس على الصعيد الوطني وإبراز مهاراتهم؛

- الاعتناء بالأوضاع السوسيو إقتصادية لشغيلة القطاع من خلال الرفع من

وثيرة إنجاز وتوفير التغطية الصحية والحماية الاجتماعية لهم، إلى جانب

إحداث صناديق دعم خاصة لمواجهة الأزمات كارتفاع أسعار المواد الأولية

وتراجع الطلب، خاصة وأن إجمالي العاملين بالقطاع يقارب 2.6 مليون صانع

وصناعة، وصادراته تجاوزت المليار درهم أي بنسبة مساهمة في الناتج الداخلي

الخام بلغت حوالي 7%؛

- احترام الحريات النقابية وإيلاء العناية للحوار الاجتماعي بالقطاع.

- الدعوة إلى إحداث لجان للوقوف على الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها

شغيلة القطاع إلى جانب إعادة النظر في جمعية الأعمال الاجتماعية من حيث

تغيير ودمقرطة النظام الأساسي الخاص بها، وانتخاب الفروع وتنظيم الجموع؛

- مواصلة العمل من أجل منع تشغيل الأطفال والقاصرين في ورشات الصناعة

التقليدية؛

- مواكبة التراجع المسجل في عدد الموظفين بالقطاع باعتماد تدابير للحفاظ على مناصب الشغل، وخلق المزيد منها.

التكوين

- التأكيد على التكوين والتكوين المستمر في مجال الصناعة التقليدية لحل إشكالية المهارة لدى الصانع التقليدي بغية الرفع من الجودة ومكافحة الإندثار الذي بات يطال بعض المهن والحرف التقليدية.
- إنشاء معاهد للتكوين في الصناعات التقليدية وإدخال التقنيات الحديثة للرفع من الجودة.
- إخراج الاتفاقيات المتعلقة بالتكوين والتكوين المستمر إلى حيز التطبيق وذلك لتجاوز كل الإشكاليات التي يمكن أن تطفو على السطح.
- الرفع من عدد المستفيدين من التكوين المستمر.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

علاقة بالإقتصاد الاجتماعي والتضامني أكد السيدات والسادة المستشارين على أهمية الأدوار التي يقوم بها هذا الاقتصاد من حيث التقليل من نسب الفقر والهشاشة

وتحرك عجلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص الشغل والإدماج
السوسيوإقتصادي مؤكدين على ضرورة المزيد من العمل الجاد في هذا الإطار وذلك عبر:

- مواكبة وتشجيع العمل في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر خلق
تدابير تحفيزية، وتوسيع مبادرات المجتمع المدني ومنظمات الاقتصاد
الاجتماعي والتضامني لإحداث المزيد من التعاونيات والتعاضديات والجمعيات
المهنية ذات البعد الاجتماعي؛

- تشجيع إنشاء التعاونيات عبر تقديم الإرشاد القانوني لكيفية تأسيسها وتسهيل
الإجراءات الإدارية المرتبطة بها وتنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضائها
ومسيرها؛

- تمكين التعاونيات والجمعيات المهنية من استعمال التكنولوجيا الرقمية بغية
الانخراط في ورش الرقمنة الذي تعرفه بلادنا؛

- العمل على إنشاء شبكات توزيع محلية ودولية لمنتجات التعاونيات ودعمها في
الدخول لمنصات التجارة الإلكترونية، وتعزيز التسويق عبر إبرام شراكات بين
القطاع التعاوني والقطاع الخاص، وتنظيم المزيد من المعارض لتحقيق
الانتشار والتعريف أكثر بالمنتوج على نطاق واسع؛

- إطلاق برامج للتمويلات الصغيرة لتشجيع المشاريع الذاتية، وتوفير القروض

بدون فائدة أو بشروط ميسرة لفائدة مشاريع الإقتصاد التضامني؛

- وضع استراتيجية لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقانون إطار ينظمه.

جواب السيد كاتب الدولة

في البداية شكر السيد كاتب الدولة السيدات والسادة المستشارون على جو النقاش الذي ساد الاجتماع وأهمية الملاحظات والاقتراحات التي أدلو بها، والتي سيتم أخذها بعين الاعتبار ضمن برامج عمل الوزارة.

وعلاقة بضعف ميزانية القطاع أكد السيد كاتب الدولة أن طموح الوزارة هو أكبر سواء بالنسبة للقطاع أو المؤسسات الموجودة تحت وصايته، معتبرا أن الرهان الحالي يكمن في خارطة الطريق المرتقبة والتي هي في طور المصادقة، إلى جانب الرهان المرتبط بشركاء القطاع سواء بالجهات أو الأقاليم أو الجماعات الترابية، أو بالشركاء الدوليين والشركاء على مستوى مجموعة من المؤسسات العمومية التي تساهم إلى جانب الوزارة في الإعداد لمجموعة من البرامج الواعدة؛

وبخصوص الغرف المهنية للصناعة التقليدية شدد السيد كاتب الدولة على اعتبارها شريك رئيسي وأساسي، وأشار إلى مجموع اللقاءات التي عقدتها كتابة الدولة بمعيّتهم

والتي تم التأكيد فيها على ضرورة العمل سويا لتحقيق مختلف الطموحات وتجاوز كل الإشكاليات التي تطال القطاع في الوقت الراهن باعتبارهم أصحاب الميدان والفئة الأكثر دراية بشؤون ومشاكل الصناع التقليديين، مؤكدا على أن العمل الجبار المنجز إلى حدود الساعة يستوجب مواصلته في إطار المزيد من التواصل، وأن جميع البرامج التي ستقوم بها الوزارة في المرحلة المقبلة سيتم التنسيق مع الغرف باعتبارهم شركاء أساسيين سواء فيما يتعلق بمشكل التكوين، أو البنية التحتية، أو التسويق أو تنظيم المعارض وكذا حل بعض الإشكاليات المرتبطة بالحماية الاجتماعية وبنظام التأمين (AMO) وبالمؤشر، وفي هذا السياق أشار السيد كاتب الدولة إلى استبشاره خيرا بالوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، والتي اعتبر قدومها مناسبة للمشاركة في حل مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بموضوع التأمين، دون إغفال الإشارة لما حقته الوزارة في هذا الباب، حيث بلغت نسبة المسجلين في الضمان الاجتماعي CNSS مامجموعه 654 ألف مسجل، معتبرا أن هذا الرقم وعلى أهميته إلا أنه يبقى أقل بكثير من طموح الوزارة .

وعلاقة بالرقمنة، أشار السيد كاتب الدولة إلى وجود عمل جاد من جانب الوزارة في هذا الشأن، حيث ولأول مرة يتم الحديث عن تفعيل القانون رقم 17.50 في الشق المتعلق بإحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية من خلال منصته الإلكترونية التي شهدت

تسجيل أزيد من 410 ألف فاعلا بالقطاع وهو ما يعكس مدى التطور الملحوظ الذي عرفه، إلى جانب مجموعة من البرامج والخدمات الأخرى التي طالتها الرقمنة كالتكوين المهني سواء بالتدرج أو التكوين المستمر للمعلم والمتعلم.

أما بالنسبة لبرامج الوزارة التي يتم حاليا الإشتغال عليها فقد أكد السيد كاتب الدولة على إعادة برمجة جائزة أمهر صانع في أفق سنة 2025 والتي توقفت فيما سبق لظروف جائحة كورونا وكذا تنظيم المزيد من المعارض وعلى نطاق أوسع؛

ومن جهة أخرى، وفي رده على النقاش المثار حول الحريات النقابية فقد أكد السيد كاتب الدولة على ان العمل النقابي دائما ما يحظى بمكانته، خاصة وأن الحكومة أولت للحوار الاجتماعي أهمية كبرى ، سواء من حيث الدعم الذي بلغ 45 مليار درهم وخصص للزيادة في الأجور والحوارات الاجتماعية ، أو إنكباب الوزارة على دراسة الملف المطلي لشغيلة القطاع حيث تم عقد مجموعة من الإجتماعات مع السادة المدراء بالقطاع من أجل محاولة الاستجابة للحد الأقصى من هذه المطالب، وبالتالي اعتبر السيد كاتب الدولة النقابات شريك أساسي ولامجال للتضييق على عملها، مؤكدا مواصلة الوزارة بمعيتهم ومعية جمعية الأعمال الاجتماعية من أجل توفير ظروف إشتغال أحسن لموظفي القطاع، وبخصوص الأرقام المدلى بها من قبل السيدات والسادة المستشارين فيما يخص

انخفاض مناصب الشغل من 1400 موظف إلى 700 موظف، 300 منها ستحال على التقاعد، وعلى ضوء ذلك أقر السيد كاتب الدولة بصحة هذه الأرقام وبعزم الوزارة، العمل من أجل إيجاد حل هذه المعضلة.

وفي ختام تدخله أشار السيد كاتب الدولة إلى أن الإجابة على باقي الملاحظات والنقاط ستتم موافاة اللجنة بها كتابة، مبدىا تفاؤله الكبير بمستقبل القطاع بالرغم من كل الإكراهات الراهنة.



جواب وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- قطاع السياحة -

عن ملاحظات واستفسارات السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية
بمجلس المستشارين خلال مناقشتهم لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة
المالية 2025

السياحة الداخلية

أصبحت السياحة الداخلية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وتساهم في تشغيل اليد العاملة وإنعاش القطاعات الأخرى المرتبطة بها محليا.

وتمثل لياالي المبيت، 30 مليون ليلة إذا احتسبنا أشكال الإيواء الأخرى علاوة على الفنادق المصنفة. وهو الشيء الذي يؤكد أن السائح المغربي هو الزبون الأول للمغرب كوجهة سياحية.

ولكن السياحة الداخلية تعاني من إشكالية الموسمية، والأرقام تبين أن الطلب يتجاوز العرض الحالي، خصوصا خلال العطلات الصيفية.

وبالنظر إلى أهمية السياحة الداخلية، فقد أولينا لها اهتماما كبيرا في خارطة الطريق الجديدة، وخصصنا لها سلسلتين ويتعلق الأمر ب:

- السياحة الداخلية في المناطق الساحلية؛

- والسياحة الداخلية في الفضاءات الطبيعية.

وذلك بهدف تطوير منتوجات سياحية جديدة تناسب متطلبات السياح المغاربة طول السنة وليس فقط خلال العطلات الصيفية.

ولكي نطور وننوع العرض السياحي الداخلي، نشتغل على عدة محاور:

أولاً: توفير الإيواء المناسب، وذلك عبر تشجيع الاستثمار في المنتج السياحي الأكثر طلبا من طرف السياح المغاربة، الذي يناسب متطلباتهم ويأخذ بعين الاعتبار قدرتهم الشرائية.

ونظمنا كذلك الإيواء عند الساكنة لكي نخفض أئمة الخدمات السياحية، وذلك بتسريع اعتماد النصوص التطبيقية للقانون رقم 80.14، لدمج أشكال جديدة للإيواء.

كما نشتغل كذلك على تحسين جاذبية المنتج السياحي من خلال تهيئة المدن العتيقة، وإحداث مدارات سياحية، والتنشيط الثقافي، وتعزيز الأنشطة الطبيعية والرياضية.

ثانياً: تقوية الربط الجوي لتعزيز اتصال الوجهات المغربية فيما بينها، لفك العزلة عن بعض المناطق.

وفي هذا الإطار، عقدنا عدة شراكات مع شركات الطيران لإطلاق عدة خطوط جوية دولية مع الأسواق

الإستراتيجية، بالإضافة لخطوط داخلية مهمة والتي تهم عدة وجهات مغربية.

ثالثا: تستفيد السياحة الداخلية في خارطة الطريق كذلك، من المشاريع القاطرة مثل دينو بارك (DINO PARK) وثلاثة منتزهات طبيعية بافران، وتوبقال، وسوس- ماسة، والمحطة الخضراء لأوكايمدن وخنيفرة، ومنتزهين ترفيهيين (Parc d'attraction) بالدار البيضاء ومراكش.

• **رابعا:** فيما يخص تعزيز الترويج، بتنسيق مع المكتب الوطني للسياحة أطلقنا حملات ترويجية كنتلاقو في بلادنا، والتي تم التركيز فيها على التنقل الداخلي بين مختلف الجهات، الشيء الذي سيسمح للمغاربة من اكتشاف جميع المناطق المغربية.

خامسا: ولتطوير السياحة الداخلية، نركز كذلك على الموارد البشرية المؤهلة خاصة المرشدين السياحيين بالمدن والمدارات السياحية والفضاءات الطبيعية، كما قمنا في سنة 2023 بإدماج 1299 مرشد سياحي جديد في القطاع المهيكّل.

تشجيع الاستثمار في البنيات التحتية والإيواء والترفيه

يتم القيام بتشجيع الاستثمار في البنيات التحتية والإيواء والترفيه عبر عدة برامج وآليات:

أولا: على الصعيد الجهوي:

يتم تنزيل برنامج مقاوله سياحية عبر الشركات الجهوية للتنمية السياحية في كل من جهة سوس – ماسة، وجهة بني ملال- خنيفرة، وجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، كما أننا بصدد إحداث شركات أخرى مع جهات الدار البيضاء- سطات، فاس- مكناس والشرق، وأخرى مبرمجة.

ثانيا: على الصعيد الوطني:

تم إطلاق برنامج " GO سياحة " للتشجيع على خلق وتطوير 1700 مقاوله سياحية، وذلك بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 720 مليون درهم.

كما تم إطلاق مؤخرا برنامج جديد (CAP Hospitality) ، وهو آلية خاصة ومبتكرة تهدف إلى تسريع تجديد 25 000 غرفة بالنسبة للإيواء السياحي المصنف.

هذا إضافة إلى مواكبة التمويل عبر الميثاق الجديد للاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار.

جودة الخدمات السياحية

تولي هذه الوزارة في إطار خارطة الطريق أهمية كبيرة لجودة الخدمات المقدمة للسياح، حيث يتم الاشتغال على تحسينها من خلال الروافع التالية:

- أولا: تقوية الإطار القانوني للمهن السياحية:

أ) **تصنيف الفنادق:** قامت هذه الوزارة بتسريع إخراج النصوص التنظيمية للقانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، حيث تم نشر مرسومين بالجريدة الرسمية، ويتم الاشتغال حاليا بمعية وزارة الداخلية على مشاريع القرارات اللازمة لاستكمال تنزيل هذا الورش المهم.

للإشارة فإن هذا القانون يهدف إلى جعل العرض السياحي الوطني يتماشى مع المعايير الدولية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بجودة الخدمات .

ومن جهة ثانية، عرفت مسطرة تصنيف المؤسسات السياحية مجموعة من التغييرات من بينها زيارة تقوم بها لجنة جهوية تستكمل بزيارة الزبون السري وذلك من أجل مراقبة جودة الخدمات بالاعتماد على معايير جديدة تمت بلورتها بشراكة مع المنظمة العالمية للسياحة.

ب) **الارشاد السياحي:** للرفع من قدرات المرشدين السياحيين، ينص القانون الرقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي على إجبارية تتبع تكوين أولي من أجل ولوج المهنة، وكذا تتبع تكوين مستمر كل ثلاث سنوات لتمكين المرشد السياحي من تقديم خدمة ذات جودة عالية.

- ثانيا: دعم المقاولات السياحية وتعزيز قدرات مهني القطاع السياحي:

قامت هذه الوزارة بإطلاق برنامج Go Siyaha الذي يهدف الى مواكبة المقاولات السياحية وتمكينها من خبرة تقنية في عدة مجالات بما فيها جودة الخدمات. كما تم إطلاق منصة رقمية <https://tourisme.academy> التي تسمح لمهني القطاع من مؤسسات الإيواء السياحي ووكالات الأسفار والمرشدين السياحيين بالاستفادة من دورات تكوينية مجانية في عدة مجالات ومن بينها جودة الخدمات المقدمة .

- ثالثا: تعزيز الرأسمال البشري عبر تكوين ذو مستوى عالٍ:

في إطار خارطة الطريق، تم التوقيع على اتفاقية خاصة مع وزارة الاقتصاد والمالية، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والكونفدرالية الوطنية للسياحة، لتنزيل ثلاثة (03) برامج:

- برنامج "كاب للتميز CAP Excellence": ويهدف إلى وضع معايير التكوين المتميز، وفي هذا الإطار، تشتغل الوزارة على تهيئة 12 مؤسسة للتكوين؛
- برنامج "الأطر المتوسطة": ويستهدف تكوين 9500 إطار متوسط في أفق 2026 لتسيير وتأطير مشاريع الفنادق، المطاعم والسياسة؛
- برنامج "التكوين المستمر المتميز": الذي يهدف إلى خلق مناهج للتكوين المستمر عن بعد تشمل أحدث التقنيات والمهارات لبلوغ 8000 مستفيد في أفق 2026.

كما أطلقت الوزارة برنامج كفاءة للمصادقة على الخبرات المكتسبة بهدف تمكين العاملين ذوي الخبرة في القطاع والذين لا يتوفرون على دبلومات، من الحصول على اعتراف رسمي بمهاراتهم المكتسبة في الميدان وشهادة من طرف الوزارة والكونفدرالية الوطنية للسياحة.

ارتفاع أسعار الخدمات السياحية

لا شك أن أسعار الخدمات السياحية تشهد ارتفاعا في فصل الصيف، خاصة في الوجهات الساحلية التي تعرف إقبالا كبيرا من طرف المغاربة، لأن الطلب يفوق العرض في هذه الفترة من السنة.

ويخضع تحديد أسعار السلع والمنتجات والخدمات بما فيها الخدمات السياحية لمبدأ المنافسة الحرة وفق القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

وحتى نتمكن من معالجة هذه الظاهرة، اتخذنا عدة إجراءات ضمن خريطة الطريق تهدف إلى الرفع من العرض السياحي، نذكر منها:

أولاً: تشجيع الاستثمار في المنتج السياحي الأكثر طلبا من طرف المغاربة؛

ثانياً: العمل على إحداث منتجات سياحية تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للسائح المغربي؛

ثالثا: القانون الجديد المتعلق بالمؤسسات السياحية والأشكال الأخرى للإيواء السياحي، والذي سيساهم كذلك في تنويع العرض السياحي بجودة وأثمنة مناسبة، عبر أشكال أخرى للإيواء السياحي مثل الإيواء عند الساكن والإيواء البديل، ووضعنا دفتر تحملات لتنظيم جودة هذا المنتج. وبالإضافة لهذه الإجراءات الهيكلية، نقوم كذلك بحملات تحسيسية مع التمثيليات المهنية لجعل الأثمنة ملائمة من حيث الجودة والأسعار.

غير أنه، وبالرغم من ارتفاع أسعار الخدمات السياحية ببلادنا، فقد أنجزنا دراسة مقارنة بينت أن الأثمنة ببلادنا تعد أرخص من بعض الدول التي يزورها المغاربة سواء في آسيا أو أوروبا.

وحتى تستقيم المقارنة، لابد من المقارنة بين نفس المنتج من حيث الصنف والنوعية. فعلى سبيل المثال، في صيف 2023، توصلنا إلى أنه في الوقت الذي يكون فيه ثمن المبيت في فندق 3 نجوم في بلادنا 650 درهم، يكون في وجهات سياحية أخرى بين 900 و1700 درهم. وبالنسبة لفنادق ديال 4 النجوم، ففي الوقت الذي يكون فيه ثمن المبيت بالمغرب 1000 درهم، يكون في هذه الوجهات بين 1400 و2200 درهم.

العدالة المجالية

يتم تنزيل خارطة الطريق للسياحة 2023-2026، على مستوى جميع الجهات، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات كل جهة على حدة.

ولحد الآن، تم التوقيع على ثمانية (08) عقود جهوية، وسيتم التوقيع على باقي العقود قريبا.

فمثلا، العقد الموقع مع جهة درعة تافيلالت، يهم بالأساس سلسلة الصحراء والواحات.

وكذلك العقد الموقع مع جهة سوس - ماسة يهم المحيط والأمواج، والبحر والشمس، والسياحة الداخلية في البحر.

ومع جهة بني ملال - خنيفرة، فإن العقد الموقع يهم الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق.

ويتضمن كل عقد مجموعة من المشاريع التي سيتم تطويرها بناء على خاصيات ومؤهلات كل جهة، وتشمل هذه المشاريع تطوير الإيواء، تحسين أنشطة الترفيه، إطلاق مشاريع قاطرة، تعزيز الربط الجوي، الترويج السياحي وتأهيل العنصر البشري.

وجدير بالذكر، أنه في إطار حكمة خارطة الطريق، تم إحداث 12 لجنة جهوية تحت رئاسة السادة الولاة، تجتمع بطريقة منتظمة، وتقوم بتتبع تنزيل خارطة الطريق على الصعيد الجهوي، كما أنها تعطي حلولاً مناسبة للإشكاليات المحلية.

من جهة أخرى، تواصل الوزارة تنزيل برنامج مقاولات سياحية عبر الشركات الجهوية للتنمية السياحية (SDRs)، في كل من جهة سوس – ماسة وجهة بني ملال- خنيفرة وجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، كما أنها بصدد إحداث شركات أخرى مع جهات الدار البيضاء- سطات، فاس- مكناس والشرق، وشركات أخرى مبرمجة.

برنامج "GO سياحة"

يعتبر برنامج "GO سياحة"، الذي يهدف لخلق جيل جديد من منتجات الترفيه السياحي، دعامة أساسية من بين الدعائم التي تركز عليها رافعة "الترفيه السياحي" المدرجة في إطار خارطة طريق السياحة 2023-2026. ويوفر البرنامج حلولاً ملموسة لتعزيز تنافسية المقاولات السياحية المغربية الموجودة مع المساعدة على تطوير مقاولات سياحية جديدة عصرية ومبتكرة.

لبلوغ هذا الهدف، يقترح البرنامج ثلاث آليات، يقدم من خلالها منحاً استثمارية يمكن أن تصل إلى غاية 40% من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى مساعدة تقنية يتم تمويلها في حدود 90%، وذلك بهدف دعم المبادرات التنموية للقطاع في جميع جهات المملكة، من أجل خلق تجارب سياحية متميزة وناجحة.

رُصدت لبرنامج "GO سياحة" ميزانية قدرها 720 مليون درهم. ويستهدف هذا البرنامج الطموح مواكبة 1700 شركة سياحية مع حلول عام 2026. وتشكل هذه الميزانية شهادة حية على التزام الحكومة المغربية لفائدة النمو والابتكار في القطاع السياحي، ورغبتها في خلق جيل جديد من المقاولات القادرة على التنافس على الصعيد العالمي.

المرشدون السياحيون

تعتبر مهنة الإرشاد السياحي مهنة مقننة ومؤطرة بالقانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي. وقد حدد هذا القانون في البداية مدة سنتين كفترة انتقالية يتم خلالها تسوية وضعية الأشخاص الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية دون استيفاء شرط التكوين المطلوب لولوج مهنة المرشد السياحي.

في هذا الصدد، قامت الوزارة بتنظيم امتحان مهني في سنة 2018 مكن من تسليم 1108 اعتماد لمزاولة مهنة مرشد سياحي (905 مرشد المدن والمدارات السياحية و203 مرشد الفضاءات الطبيعية) وذلك خلال الفترة الانتقالية التي استوفت أجلها بتاريخ 7 مارس 2018.

وفي إطار متابعة الإصلاح التنظيمي المتعلق بمهنة الإرشاد السياحي، تم إصدار القانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي الذي مكن من تمديد الفترة الانتقالية من سنتين إلى 8 سنوات، (استوفت هذه الفترة أجلها بتاريخ 7 مارس 2024)، حيث تم خلال سنة 2023 تنظيم امتحان مهني ثان و قد أسفرت نتائجه عن إدماج 1299 مرشدا سياحيا جديدا (459 مرشد الفضاءات الطبيعية و840 مرشد المدن والمدارات السياحية) وبذلك تعزز العدد الإجمالي للمرشدين السياحيين المعتمدين بالمغرب ليصل إلى 4664 مرشد سياحي.

برامج تعزيز الرأسمال البشري عبر التكوين الفندقي والسياحي

في إطار خارطة الطريق 2023-2026، أطلق قطاع السياحة مجموعة من البرامج لتعزيز الرأسمال البشري في القطاع السياحي والفندقي، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية:

1. تنويع العرض التكويني للمؤسسات التابعة لقطاع السياحة.
2. الاعتراف بكفاءات مستخدمي القطاع السياحي.
3. الرفع من جودة التكوين بمؤسسات التكوين المهني التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وخلق قنوات للتكوين المستمر لفائدة المكونين ومستخدمي القطاع السياحي.

أولاً: تنويع العرض التكويني المهني والتعليم العالي في القطاع السياحي والفندقي
لتلبية متطلبات القطاع وتعزيز المهارات، تم إطلاق 14 شعبة جديدة بمؤسسات التكوين التابعة لقطاع السياحة، تشمل:

شعب التعليم العالي:

1. مرشد المدن والمدارات السياحية، بالسلك العالي مستوى ماستر متخصص.
2. السياحة الرقمية، مستوى ماستر.
3. إدارة وتسيير المؤسسات السياحية والفندقية، المستوى العادي (باكالوريا+3).

شعب التكوين المهني:

4. التسويق الفندقي والسياحي، مستوى تقني متخصص.
 5. المطبخ المغربي التقليدي، مستوى تقني متخصص.
 6. السياحة الإلكترونية والسمعة الإلكترونية، مستوى تقني متخصص.
 7. ترويج وتسويق المنتجات المحلية، مستوى تقني متخصص.
 8. إدارة ومراقبة العمليات في السياحة والفنادق والمطاعم، مستوى تقني متخصص.
 9. إدارة الوجهات السياحية، مستوى تقني متخصص.
 10. سياحة الأعمال وتنظيم المناسبات، مستوى تقني متخصص.
 11. الجودة، الصحة والسلامة في السياحة، مستوى تقني متخصص.
 12. إدارة وهندسة المطاعم، مستوى تقني متخصص.
 13. الفنادق الدولية الفاخرة، مستوى تقني متخصص.
 14. المطبخ التقليدي المتوسطي، مستوى تقني.
- ومرشد الفضاءات الطبيعية (خضعت للمراجعة)، مستوى تقني متخصص.

ثانياً: برنامج "كفاءة" لتعزيز كفاءات المهنيين بالقطاع

تم توقيع اتفاقية خاصة للشراكة بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووزارة الاقتصاد والمالية (عبر الوزير المنتدب المكلف بالميزانية) والكونفدرالية الوطنية للسياحة بتاريخ 04 يوليوز 2023، لتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026، في شقها المتعلق بتطوير الرأسمال البشري عبر برنامج "المصادقة على الخبرة المهنية" في قطاع السياحة. وقد حددت هذه الاتفاقية 7550 مستفيداً ما بين سنة 2023 و2026.

ففي سنة 2024، تم إعداد كافة أدوات تفعيل برنامج "كفاءة" وتطوير منصة رقمية تساهم في تسهيل عملية التسجيل في البرنامج لجميع المهنيين من مختلف الجهات.

يستهدف البرنامج 1100 مهني في السنة الحالية، وذلك وفق معايير دقيقة تهدف إلى الاعتراف بالخبرة المكتسبة ميدانيا، لتعزيز الكفاءات المهنية ودعم التطور المهني في مختلف المناطق.

يشمل برنامج "كفاءة" سنة 2024 ست جهات، وهي:

- فاس-مكناس: 154 مستفيد
- سوس ماسة: 154 مستفيد
- الدار البيضاء-السطات: 275 مستفيد
- الرباط-سلا-القنيطرة: 110 مستفيد
- طنجة-تطوان-الحسيمة: 132 مستفيد
- مراكش-آسفي: 275 مستفيد.

ثالثا: مواكبة ودعم المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل

تم في شهر شتنبر 2023، توقيع اتفاقية خاصة للشراكة بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووزارة الاقتصاد والمالية (عبر الوزير المنتدب المكلف بالميزانية)، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والكونفدرالية الوطنية للسياحة، بهدف تطوير منظومة التكوين المهني الفندقي والسياحي، من خلال وضع آليات القيادة وتعزيز عرض التكوين بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل عبر تنفيذ البرامج الثلاثة التالية:

برنامج "كاب التميز" في السياحة: يهدف إلى الرفع من جودة مؤسسات التكوين المهني من خلال وضع معايير التكوين المتميز وتهيئ 12 مؤسسة للتكوين المهني الفندقي والسياحي تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل عبر تسيير مشترك مع القطاع الخاص في إطار الشراكة عام-خاص.

وقد تم سنة 2024 الاشتغال على تنفيذ برنامج "كاب للتميز" في معاهد الرباط والدار البيضاء.

برنامج "الأطر المتوسطة": يستهدف هذا البرنامج تكوين 9500 تقني متخصص في مجالات محددة من طرف فاعلي ومهنيي القطاع. وقد تم إطلاق برنامج تكويني سنة 2024 تحت عنوان "تطوير مهارات الأطر المتوسطة" يستهدف 2000 مستفيد، كما يجري العمل على إعداد سبعة برامج تكوينية متخصصة.

برنامج "التكوين المستمر المتميز": يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 8000 مستفيد، بين مستخدمي ومكونين، عبر منصة إلكترونية خاصة وعبر تكوين حضوري لبعض الفئات التقنية العاملة بالقطاع الفندقي والسياحي.

يتم الاشتغال على إعداد منصة رقمية لبرنامج "التكوين المستمر المتميز" لتوفير محتوى تدريبي رقمي عالي الجودة، يمكن المهنيين من تطوير مهاراتهم باستمرار عبر 30 وحدة تكوينية لأربع فئات مهنية (فندقة، مطعنة، وكالات أسفار، إرشاد سياحي).

برنامج فرصة

عرف برنامج فرصة، الذي أتي استجابة للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بإدماج الشباب في سوق الشغل، نجاحا كبيرا على صعيد مختلف جهات المملكة، سواء في نسخته الأولى (2022) أو في نسخته الثانية (2023)، حيث تجاوزت نسبة المستفيدين من البرنامج 100% من الهدف المتوخى والمحدد في عشرين ألف مستفيد ومستفيدة.

بالنسبة لحصيلة هذا البرنامج:

- بلغ عدد المستفيدين من التمويل 21200 مستفيد ومستفيدة؛
- بلغت نسبة المشاريع الممولة في الجماعات القروية والمدن الصغيرة 60 % في 2022 و 72 % في 2023؛
- وانتقلت نسبة النساء المستفيدات من 20 % في 2022 إلى 45 % في 2023؛
- تجاوز عدد المستفيدين من المواكبة والتكوين 55 ألف مستفيد ومستفيدة.

وجدير بالذكر أن برنامج فرصة بدأ يخلق دينامية اقتصادية ويشجع ريادة الأعمال ويخلق فرص الشغل، حيث تم تسجيل حوالي 37 ألف منصب شغل جديد، منها 44% للنساء.

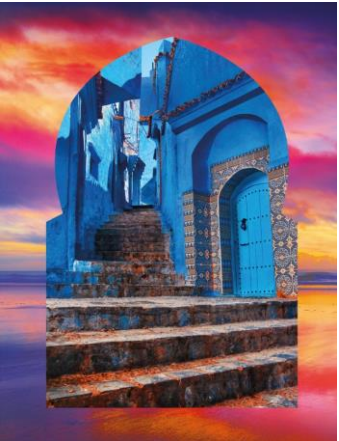
عرض السيدة الوزيرة



Royaume du Maroc
Ministère du Tourisme, de l'Artisanat,
et de l'Economie Sociale et Solidaire



المملكة المغربية
وزارة السياحة والصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني



مَشروع ميزانية الوزارة لسنة 2025

الإنجازات و برنامج العمل

عرض أمام لجنة القطاعات الإنتاجية
بمجلس المستشارين

27 نونبر 2024

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تقدم البرنامج الاستعجالي لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال

3 الإنجازات

4 برنامج العمل لسنة 2025

5 الميزانية المرقبة لسنة 2025



1

مؤشرات القطاع السياحي في تحسن مستمر على المستوى العالمي

للسنة الثانية على التوالي، المغرب يتصدر قائمة البلدان المنافسة من حيث تطور عدد السياح في
السبعة أشهر الأولى من سنة 2024 مقارنة ب 2023

تطور عدد السياح الوافدين

السبعة أشهر الأولى
ل 2024 مقارنة ب 2023

عدد السياح الدوليين الوافدين عبر
الحدود الوطنية

+ 15 %	المغرب	
+ 12 %	جزر الكناري	
+ 8 %	تركيا	
+ 7 %	البرتغال	
+ 7 %	تونس	
+ 3 %	قبرص	
+ 3 %	كرواتيا	

-المصدر: بيانات المنظمة العالمية للسياحة



مؤشرات القطاع السياحي في تحسن مستمر على المستوى الوطني

المغرب يحقق أرقاما قياسية، باستقبال 14,6 مليون سائح حتى نهاية أكتوبر 2024
و 87,1 مليار درهم من عائدات العملة الصعبة حتى متم شهر شتنبر 2024.



87,1

مليار درهم
مداخيل من العملة
الصعبة**

+ 8 %
مقارنة مع نفس الفترة من
2023



51 %

نسبة اللء *

+ 2 نقطة
مقارنة مع نفس الفترة من
2023



24,1

مليون ليلة
مبيت *

+ 10 %
مقارنة مع نفس الفترة من
2023



14,6

مليون سائح
بمراكز الحدود *

+ 19 %
مقارنة مع نفس الفترة من
2023

* حتى متم شهر أكتوبر 2024
** حتى متم شهر شتنبر 2024

1 أداء مميز لقطاع الصناعة التقليدية صادرات القطاع

صادرات قطاع الصناعة التقليدية
(مليون درهم)
2023-2016



حافظت صادرات الصناعة التقليدية خلال سنة 2023 على إنجازها للسنة الفارطة وتجاوزت قيمتها **1,07 مليار درهم**.

سجلت الصادرات نسبة تطور بلغت **7%** مقارنة مع سنة 2022، مما مكّنها من الحفاظ على المنحى التصاعدي الذي سلكته منذ انتهاء أزمة كوفيد 19.

وتيرة جيدة لتطور الصادرات خلال الفترة 2023-2016 بنسبة تطور سنوي متوسط بلغت **11%**.

سنة
2023

تمكنت صادرات القطاع من إنجاز تطور إيجابي خلال الـ 10 أشهر الأولى من سنة 2024 ، بنسبة تطور بلغت **4%+** مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023.

سنة
2024

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تقدم البرنامج الاستعجالي لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال

3 الإنجازات

4 برنامج العمل لسنة 2025

5 الميزانية المرقبة لسنة 2025

2 تقديم البرنامج الاستعجالي لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال

قطاع السياحة

- إنجاز الخبرة لفائدة 767 مؤسسة إيواء سياحي؛
- التوصل ب 410 طلب دعم؛
- قبول 266 ملف كامل؛
- 188 طلب استفاد أصحابه من الدفعة الأولى للمنحة؛
- و 18 منهم من الدفعة الثانية والأخيرة.



2 تقدم البرنامج الاستعجالي لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال

قطاع الصناعة التقليدية

الورشات الخاصة

- إحصاء 3.549 ورشة متضررة وإنجاز الخبرة لفائدة 3.427 منها؛
- التوصل ب 1.816 طلب دعم؛
- معالجة 1.508 طلب وتم قبول 1.409 منها، واستفاد أصحابها من الدفعة الأولى للمنحة؛
- 262 منهم من الدفعة الثانية؛
- و 57 من الدفعة الثالثة والأخيرة؛
- تتواصل عملية معالجة الملفات الغير الكاملة بهدف صرف المنح لأصحابها قبل متم 2024.

فنادق الصناعة التقليدية

- توقيع اتفاقية تهم إعادة تأهيل 36 فندق يضم 454 وحدة للصناعة التقليدية؛

البنيات التحتية

- إجراء الخبرة التقنية بخصوص 23 بنية تحتية متضررة تابعة للوزارة وشركائها (قرى ومجمعات الصناعة التقليدية، مراكز التكوين، فضاءات التسويق والعرض...):
 - تم إصلاح وترميم 11 بنية تحتية؛
 - بنية تحتية واحدة في طور الأشغال؛
 - 7 بنيات تحتية في طور انتقاء المقاول؛
 - بالإضافة إلى 4 مشاريع في طور الدراسات.

2 تقديم البرنامج الاستعجالي لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال

قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- إنجاز الخبرة لفائدة 407 تعاونية متضررة ؛
- قبول 173 طلب (تم استبعاد باقي التعاونيات إما لعدم تضررها أو تبعا لمعالجتها في إطار البرامج الأخرى المتعلقة بإعادة إعمار المناطق المتضررة (الفلاحة أو السكني)؛
- صرف الدفعة الأولى من المنح لفائدة 166 تعاونية؛
- والدفعة الثانية لفائدة 144 منها؛
- والدفعة الثالثة لفائدة 116 منها.



الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تقدم البرنامج الاستعجالي لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال

3 الإنجازات

4 برنامج العمل لسنة 2025

5 الميزانية المرقبة لسنة 2025



البدء في التنزيل الترابي لخارطة الطريق 2023 – 2026

◀ وضع عقود تطبيقية لتنفيذ خارطة الطريق 2023 - 2026 على المستوى الجهوي:

• توقيع 8 عقود تطبيقية مع: جهة فاس مكناس، جهة بني ملال خنيفرة، جهة طنجة تطوان الحسيمة، جهة درعة تافيلالت، جهة الداخلة واد الذهب، جهة الرباط سلا القنيطرة، جهة الشرق، جهة سوس ماسة، وأربع عقود تطبيقية قيد التوقيع.

مواصلة تنزيل خارطة الطريق من خلال وضع آليات تنفيذ تتمحور حول روافع تنافسية محددة:

1. تحفيز النقل الجوي؛
2. استراتيجية الترويج والتوزيع متعددة القنوات؛
3. تأهيل وتعزيز العرض الفندقية؛
4. تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات؛
5. تكوين وتقوية الرأسمال البشري.



قامت الوزارة عبر المكتب الوطني للسياحة بتعزيز الربط الجوي

تطوير شركات على مستوى الربط الجوي، حيث تم خلال سنة 2024



- التعاقد على 11.4 مليون مقعد مع شركات الطيران وتمثل هذه السعة 87% من القدرة الإجمالية للنقل المباشر في المغرب، باستثناء مطار الدار البيضاء: +37% مقارنةً بسنة 2023 .

- إنشاء خطوط جوية جديدة غير مسبقة، بما في ذلك مونترéal، نيويورك، بودابست وبوخارست، والتي تم ربطها مباشرة بمطار مراكش.
- دشنت، شركة الطيران منخفض التكلفة، "RYANAIR"، محطتها الجديدة بطنجة التي تعتبر الرابعة لريان إير بالمغرب.
- كما سيتم إطلاق خطين دوليين إضافيين من مدريد ولانزاروت في اتجاه الداخلة ابتداء من يناير 2025 .



3

الإنجازات

السياحة – استراتيجية الترويج والتوزيع متعددة القنوات

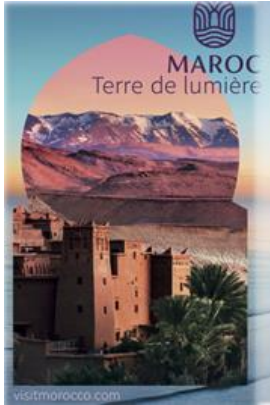
قامت الوزارة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة بتكثيف الجهود للترويج للوجهة

القيام بشراكات مع منظمي الأسفار

- بالنسبة لقطاع التوزيع، تم التعاقد على إجمالي 2 مليون مسافر مع منظمي الرحلات: +49.2% مقارنةً بسنة 2023 .
- مواصلة تنفيذ مضامين الشراكات المتعاقد عليها في 2023 والقيام بحملات ترويجية مشتركة مع مختلف الشركاء.

القيام بحملات ترويجية واسعة

- إعادة إطلاق للحملة الترويجية "المغرب: أرض الأنوار" في أكثر من 5 أسواق دولية ؛
- إطلاق الموجة الثانية للحملة الترويجية "نتلاقا و فبلادنا"، الخاصة بالسياحة الداخلية ؛
- مضاعفة -بث محتويات فيديو هات " Visit Morocco Originals " على المنصات الرقمية الخاصة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة، وكذا تفعيل حملات التأثير بأهم الأسواق الرئيسية.





3

الإنجازات

السياحة – استراتيجية الترويج والتوزيع متعددة القنوات

قامت الوزارة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة بتكثيف الجهود للترويج للوجهة

تتويج مجهودات الترويج

- المشاركة في المعارض السياحية الدولية الرئيسية b2b ؛
- المشاركة لأول مرة في المعرض الدولي الياباني للسياحة 2024 بطوكيو ؛
- عقد مجموعة TUI الألمانية، الرائدة عالمياً في القطاع السياحي بشراكة مع المكتب الوطني المغربي للسياحة للمرة الأولى، مؤتمر قادة TUI بمراكش؛
- المشاركة في المعارض السياحية الدولية الرئيسية b2b ؛
- المشاركة لأول مرة في المعرض الدولي الياباني للسياحة 2024 بطوكيو ؛
- تتويج المكتب الوطني المغربي للسياحة بجائزة **أحسن رواق** بالمعرض الدولي للسياحة "2024 Fitur" بمدريد، ومعرض العطلات ببروكسيل، و بجائزة **"أفضل وجهة سياحية"** برسم موسم 2024 بالمعرض الدولي للسياحة IFTM TOP RESA بباريس. كما توج بجائزة **"الوجهة الأكثر ترحيباً"** خلال حفل توزيع جوائز السفر العربي، الذي نظم على هامش سوق السفر العالمي المقام من 5 إلى 7 نونبر الجاري في لندن.



مواصلة البرامج الاعتيادية....

- ومواصلة الحملات الترويجية الرقمية وتفعيل وتعزيز مختلف الشراكات الجهوية الإقليمية.



3

الإنجازات

السياحة - تأهيل وتعزيز العرض الفندقي

... إطلاق آليات مبتكرة بشراكة مع الشركة المغربية للهندسة السياحية

- ◀ " Cap Hospitality " : في إطار الشراكة مع صندوق محمد السادس للاستثمار، تخصص منح تمويل مشترك (الدين البنكي + الدين التابع " dette subordonnée ")، تتكفل فيه الدولة بكامل تكاليف الفائدة، لفائدة مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة الحاملة لمشروع تأهيل:
- يهدف البرنامج إلى تسريع عملية رفع مستوى العرض الفندقي (25000 غرفة ، استثمار يبلغ 2 مليار درهم)؛
- تتيح الآلية أجال تسديد تصل إلى 12 عاما ، وتأجيل الدفع لمدة سنتين؛
- تم تقديم 127 طلب إلى المنصة إلى غاية 15 نونبر 2024.

Cap Hospitality

- ◀ وضع آلية لدعم مؤسسات الإيواء السياحي المغلقة و/أو المتهاكة على مستوى ورزازات وزاكورة (1000 غرفة ، 13 وحدة، 80 مليون درهم)؛
- تم تقديم 08/13 طلب إلى المنصة إلى غاية 15 نونبر 2024.



3

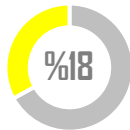
الإنجازات

السياحة - تأهيل وتعزيز العرض الفندق

... كما واصلت الوزارة تأهيل وتعزيز العرض الفندق

عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية

إنجاز 7.700 سرير*



دور
الضيافة



1*،
2*، 3*



إقامات
سياحية



فنادق 5* و 4*
وفنادق أندية



اهتمام كبير يوليه المستثمرون المغاربة والأجانب للاستثمار في القطاع، نتج عنه إنجاز 7.700 سرير.

سيبلغ حجم الاستثمار متم 2024، 8 مليار درهم

المشاركة في المنتديات الكبرى المخصصة للاستثمار السياحي
NYU IHIC بنيويورك، ADHIS بمدير، FHS بدبي، IHIF ببرلين؛

تبادل الخبرات وتعزيز التعاون السياحي بين المغرب ودول أخرى.

*متم سنة 2024.



3

الإنجازات

السياحة - تأهيل وتعزيز العرض الفندق

مقتطف من المشاريع السياحية الخاصة بالإيواء السياحي



رويال منصور تامودا باي - تطوان
ROYAL MANSOUR TAMUDA BAY - TETOUAN



فندق فخم - برج محمد السادس
Hôtel de luxe- TOUR MOHAMMED VI
- RABAT



بارك حياة مراكش
HYATT PARK - Marrakech



فورسيزون - الرباط
FOUR SEASON - RABAT





3

الإنجازات

السياحة - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

إطلاق برنامج Go سياحة

GO SIYAH

قمنا بإطلاق برنامج "Go سياحة": منح استثمارية لفائدة 1.700 مقالة في قطاع السياحة بهدف خلق عرض ترفيهي مبتكر ومتنوع وتعزيز تنافسية المقاولات المستهدفة وخلق فرص شغل جديدة. ويتضمن هذا البرنامج ثلاث مكونات، وهي:

استثمار سياحة

دعم مشاريع التنشيط السياحي والإيواء السياحي المصنف المقترن بخدمة الترفيه السياحي، بنسب تبلغ على التوالي 35% و 30%، للاستثمارات بين 1 و 10 ملايين درهم.

قبول مواكبة
21 مقالة

مواكبة سياحة

دعم المقاولات السياحية في عملية تحولها الشامل: الإستراتيجية المالية، التميز العملياتي، تطوير الأسواق، التحول الرقمي عبر تحمل 90% من تكاليف الخبرة التقنية في حدود مليون درهم عن كل مستفيد.

قبول 344 إجراء
للمواكبة التقنية

تطوير سياحة

يخص المشاريع المستدامة ويوفر منحة 40 % من المبلغ الإجمالي للمشاريع التي لا تتعدى 10 مليون درهم.

قبول مواكبة 7
مقاولات



3

الإنجازات

السياحة - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

مواصلة تنزيل برنامج "مقاولة سياحية" عبر الشركات الجهوية للتنمية السياحية (SDRs)

١ برنامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومقاولات التنشيط السياحي



MOUKAWALA SIYAHIA
مقاولة سياحية

• التعاقد مع 96 حامل مشروع لطلب المشاريع الأول؛
• انطلاق مواكبة حاملي المشاريع لتنزيل المشاريع المتعاقد عليها؛
• إطلاق ثاني طلب المشاريع و مواصلة دراسة الطلبات.

• إطلاق ثاني طلب المشاريع عبر المنصة الرقمية
• مواصلة دراسة الملفات من أجل التعاقد مع حاملي المشاريع
• إنجاز الدورات التحسيسية والتواصلية للتعريف بالبرنامج في جميع أقاليم الجهة
• إعداد الملفات لانتقاء الفاعلين الخواص لمواكبة الشركة الجهوية

• خلق الشركة الجهوية للتنمية السياحية : SDR
• تفعيل الشراكة

جهة سوس ماسة
مواصلة تنزيل البرنامج

جهة بني ملال خنيفرة
مواصلة تنزيل البرنامج

جهة طنجة تطوان الحسيمة
تفعيل الشراكة المتعلقة بالبرنامج

خلق حوالي 6.000 منصب شغل مباشر

بصدد بلورة شراكات أخرى
مع جهات الدار البيضاء
سطات ، فاس مكناس والشرق
وأخرى مبرمجة.



3

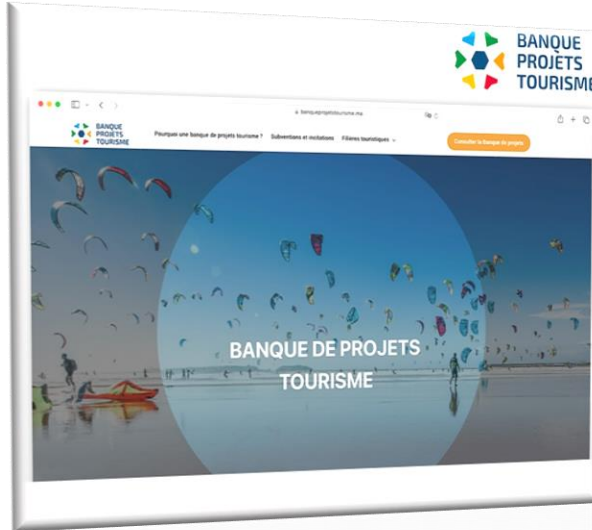
الإنجازات

السياحة – تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

... بالإضافة الى إطلاق برامج أخرى لتحفيز الاستثمار

◀ خلق آلية للاحتضان لدعم 360 مقالة صغرى ومتوسطة في ثلاثة مجالات : التكنولوجيا الرقمية، الألعاب الافتراضية والرقمية (gaming) وفن الطبخ:

- انتقاء 03 حاضنات موضوعاتية في المجالات المحددة;
- تم تقديم أكثر من **840 مشروع على المنصة** بين 02 سبتمبر 2024 و 15 نونبر 2024.



◀ إطلاق بنك للمشاريع السياحية (banqueprojetstourisme.ma) الذي يَتَضَمَّنُ أكثر من 200 تصنيفاً للمشاريع، موزعة على مستوى السلاسل السياحية والجهات.



3

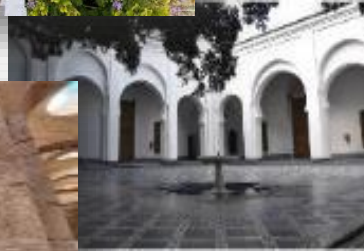
الإنجازات

السياحة - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

... كما واصلت الوزارة جهودها لتشجيع الاستثمار السياحي وتطوير المنتج

برنامج تطوير المنتج الثقافي

- مواصلة تفعيل البرامج والبرامج التكميلية لتثمين وتأهيل المدن العتيقة (مراكش، الصويرة، فاس، مكناس، سلا، تطوان، طنجة):
بنسبة تقدم تفوق 87% في المتوسط وإنجاز 187 مشروع وأخرى في طور الإنجاز أو مبرمجة.





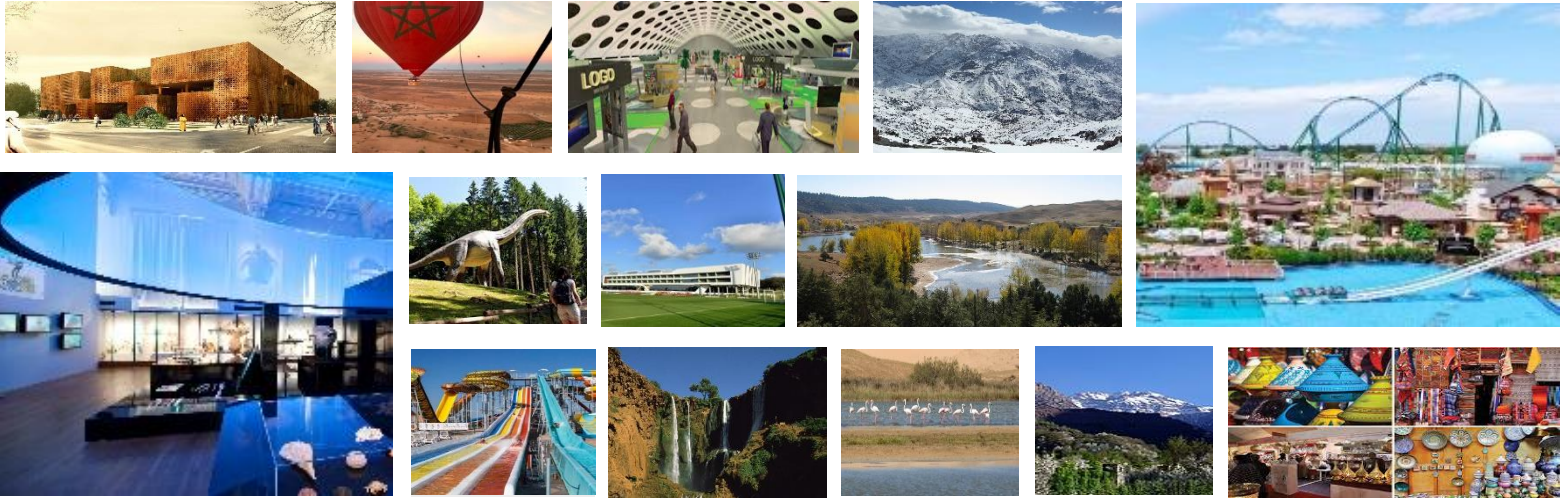
3

الإنجازات

السياحة - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

الترويج للمشاريع القاطرة (14 مشروع مهيكل) لخارطة الطريق

- ◀ إنجاز الدراسات الهندسية؛
- ◀ العمل على تعبئة الأوعية العقارية؛
- ◀ عقد مذكرات تفاهم مع المستثمرين؛
- ◀ توقيع ثلاث اتفاقيات مع الأطراف المعنية تهتم بالخصوص منتج الطبيعة وهي:
 - دينوبارك بأزيلال؛
 - المنتزه الوطني لإفران؛
 - المحطة الطبيعية لأوكايمدن.





3

الإنجازات

السياحة - تحفيز الاستثمار في الترفيه والخدمات

مقتطف من الإنجازات السياحية الخاصة بالترفيه

أهم
المشاريع
المنجزة



دانا لاند- أكادير
DANIA LAND- AGADIR



“كوكو بارك” - مكناس
COCOPARK - MEKNES



3

الإنجازات

السياحة – تكوين وتقوية الرأس مال البشري

تنزيل برامج خارطة طريق القطاع السياحي 2023-2026، للنهوض بالرأس مال البشري

تطوير منظومة التكوين المهني والعالي التابعة لقطاع السياحة

- إطلاق 14 شعبة جديدة بالتكوين المهني والعالي؛
- مواصلة مشاريع الرفع من الطاقة الاستيعابية للأقسام الداخلية ومشاريع توسعة، تطوير وتجهيز المرافق البيداغوجية؛
- إطلاق مشروع رقمنة التسيير البيداغوجي والإداري؛
- تكوين وتأطير الأطر البيداغوجية والإدارية.

مواكبة برامج النهوض بالعرض التكويني السياحي والفندقي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

- برنامج "كاف للتميز" في السياحة: يتم تنفيذ نمط التسيير العام-الخاص في معهدين بكل من الرباط والدار البيضاء، مع وضع معايير التميز للرفع من جودة التكوين.
- برنامج "الأطر المتوسطة": تم إطلاق برنامج تكويني تحت عنوان " تطوير مهارات الأطر المتوسطة "، يستهدف 2.000 مستفيد. كما يجري العمل على إعداد سبعة برامج تكوينية متخصصة.
- برنامج "التكوين المستمر المتميز": تم تحديد 30 وحدة تكوينية لأربع فئات مهنية (فندقة، مطعنة، وكالات أسفار، إرشاد سياحي)، يتم الاشتغال على تطوير المنصة الرقمية والبرامج التكوينية المرتبطة بها.

تنزيل برنامج "كفاءة" للمصادقة على الخبرة المهنية ل 1.100 مهني هذه السنة، وتم تحقيق الهدف حسب التوزيع التالي :

الجهة	مراكش- اسفي	طنجة-تطوان- الحسيمة	الرباط-سلا- القنيطرة	الدار البيضاء- سطات	سوس ماسة	فاس-مكناس
عدد المستفيدين	275	132	110	275	154	154



الصناعة التقليدية - وضع تصور جديد للقطاع 2025 - 2027



المحاور

- دعم الإنتاج والتنشيط الترابي
- الترويج ودعم الفاعلين
- التكوين والتأهيل
- إجراءات أفقية

الإنجازات

- عقد أول اجتماع للمجلس الوطني للصناعة التقليدية في شهر يوليوز 2024.
- عقد أول اجتماع للجنة التعاقد الاستراتيجي للقطاع في شهر غشت 2024.

الصناعة التقليدية- هيكله القطاع ومواكبة الفاعلين

السجل الوطني للصناعة التقليدية

- ◀ مواصلة عملية التسجيل بالسجل الوطني للصناعة التقليدية : rna.gov.ma - 100% رقمي ؛
- ◀ أكثر من 410.400 مسجل؛
- ◀ مواصلة تحسين وتطوير أداء المنصة الإلكترونية للسجل ومواكبة الصناع في عملية التسجيل.

الانخراط الفعال في ورش التغطية الصحية

- ◀ برامج تحسيسية ومواكباتية لانخراط الصناع بنظام التأمين الإجباري عن المرض؛
- ◀ أكثر من 652.698 مسجل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى غاية أكتوبر 2024.

إجراءات تشريعية وتنظيمية : مواصلة تطبيق مقتضيات القانون رقم 50.17

- ◀ إطلاق ورش إحداث الهيئات الحرفية وبرمجة الأنشطة التي ستحدث بها الهيئات الحرفية للصناعة التقليدية ابتداء من 2025؛
- ◀ إعطاء الانطلاقة لورش مراجعة القانون 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية؛
- ◀ إعداد دليل لأنشطة الصناعة التقليدية طبقا للمرسوم 2.21.991 بتحديد قائمة أنشطة الصناعة التقليدية.

مواصلة مواكبة الفاعلين

- ◀ مواصلة تنفيذ الورش المتعلق بتأهيل فرعي الزربية والفخار؛
- ◀ إنجاز ومواكبة عملية تدبير وتسيير دور الصناعات (زايدة بإقليم الراشيدية، أنزي بتزيت، المناصرة بإقليم القنيطرة).

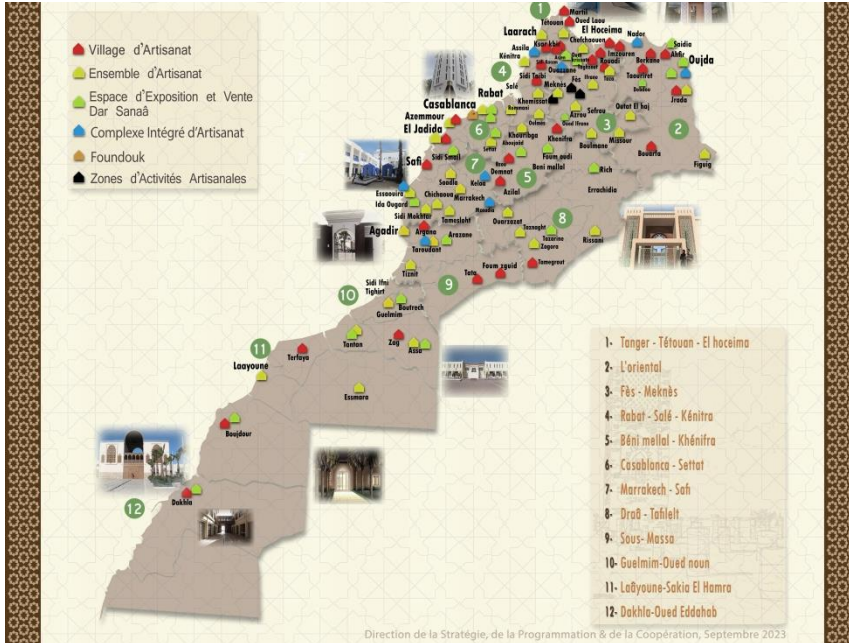
3 الإنجازات

الصناعة التقليدية- البنيات التحتية

يتوفر القطاع حاليا، على أكثر من 140 بنية تحتية و 50 بنية في طور الإنجاز ومجموعة أخرى في طور البرمجة. بالإضافة إلى حوالي 90 مشروعا مندرجا في إطار برامج تأهيل وتثمين المدن العتيقة. وتم خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2024 ، تشغيل 5 بنيات تحتية جديدة.

أكثر من 140 بنية تحتية منجزة

50 بنية في طور الإنجاز



الصناعة التقليدية- الجودة وحماية المنتج المغربي



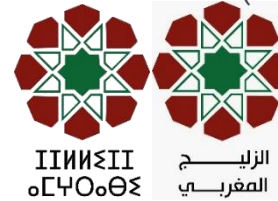
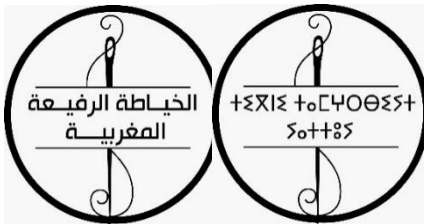
CAFTAN MAROCAIN
قفطان مغربي

الجودة وحماية المنتج المغربي

- الإعداد والمصادقة على 10 مواصفات تهم فرع الجلد و 5 مواصفات تهم المجوهرات ؛
- الإعداد والمصادقة على علامة التصديق الجماعية "القفطان المغربي" (شارة الجودة وحماية القفطان المغربي)؛
- الإعداد والمصادقة على علامة التصديق الجماعية "زليج تطوان" (شارة الجودة وحماية الزليج التطواني)؛
- تسجيل علامتي وكلمتي "الزليج" و "الخياطة الرفيعة المغربية" في المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC)؛



ZELLIGE DE TÉTOUAN
زليج تطوان



- إنجاز مراقبة في فرع الفخار خاصة أواني الطبخ طبقا لمواصفات اجبارية التطبيق (مراكش، فاس، تنزيت، بني ملال أزيلال)؛
- إنجاز عمليات التصديق طبقا للعلامات الجماعية "لمكحلة" و "السرغ التقليدي المغربي" و "السرغ الأصيل".

المراقبة والافتحاص والتصديق

- مواكبة التصديق لمنتجات الصناعة التقليدية تحت علامة "تراث المغرب (زربية واوزكيت بتازناخت، القفطان المغربي، البراد، البلغة الزيونية والطاجين).

3 الإنجازات

الصناعة التقليدية- تعزيز الشراكات

تطوير وتعزيز دور غرف الصناعة التقليدية وطنيا ودوليا



- ◀ توقيع 18 اتفاقية شراكة مع غرف الصناعة التقليدية لدعم تنظيم معارض وتظاهرات الصناعة التقليدية وطنية ودولية وكذا مشاريع تهم تنمية الصناعة التقليدية والمحافظة على البيئة بمبلغ 20 مليون درهم؛
- ◀ توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة وجامعة الغرف حول مراجعة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية وانجاز البرامج ذات الأولوية ؛
- ◀ مواصلة دعم أجور مستخدمي غرف الصناعة التقليدية وجامعتها بمبلغ 30,4 مليون درهم.

الشراكة مع الجمعيات التنموية والجامعات

- ◀ عقد 7 اتفاقيات :
- اتفاقية خاصة مع كلية العلوم بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة بخصوص تحسين عمليات و مراحل الدباغة ؛
- اتفاقية إطار مع جامعة القاضي عياض بمراكش حول البحث والتنمية في مجال الصناعة التقليدية ؛
- اتفاقية شراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن حول جودة وحماية منتوجات الصناعة التقليدية؛
- اتفاقية شراكة مع فيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية لدعم وتأطير النسيج المقاولاتي للقطاع؛
- اتفاقية شراكة مع الجمعية النسائية الأصيل للموروث الثقافي بالداخل؛
- اتفاقية شراكة مع جمعية تميزار للفضة بتيغزيت لتنظيم معرض للمنتوجات الفضية؛
- اتفاقية شراكة مع الجمعية الشرقية للتنمية لتنظيم مهرجان البلوزة الوجدية.

الصناعة التقليدية- تكوين وتأهيل الموارد البشرية

مواصلة دعم البنيات التحتية للتكوين وتحسين جودة التكوين المهني وتنمية قدرات الصناع التقليديين

- ◀ إحداث 6 مؤسسات جديدة بكل من الداخلة والعيون وكلميم وسلا وشفشاون والدریوش؛
- ◀ تأهيل 8 مؤسسات قائمة؛
- ◀ إحداث 7 أقطاب للصناعة التقليدية بمدن المهن والكفاءات؛
- ◀ 19.170 مسجل عبر نمطي التكوين النظامي والتدرج المهني برسم السنة التكوينية 2023-2024 ؛
- ◀ 21.800 شخص/يوم/تكوين لفائدة 6.970 من الصناع التقليديين؛
- ◀ 4 اتفاقيات جديدة مع غرف الصناعة التقليدية ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، بغية التصديق على مكتسبات التجربة المهنية لما يناهز 1.400 صانعة وصانع تقليدي؛
- ◀ تكوين 1.510 صانع تقليدي في مجال التربية المالية وروح المقاولة؛
- ◀ انطلاق النسخة الثانية من برنامج «كنوز حرفية مغربية» لسنة 2024، بانتقاء 10 صناع تقليديين ك «كنوز حرفية مغربية» واعطاء الانطلاقة لتكوين 99 شابا وذلك بشراكة مع منظمة اليونيسكو؛
- ◀ توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة ومنظمة اليونيسكو والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تهدف تمكين السجناء من الاستفادة من برنامج «كنوز حرفية مغربية» .

3 الإنجازات

الصناعة التقليدية- تكثيف الجهود لترويج أمثل لمنتجات الصناعة التقليدية

تنظيم النسخة الثامنة من الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله



إبرام عدة شراكات إستراتيجية مهمة مع الفاعلين في القطاع في إطار الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية لتنزيل برامج الدعم والمواكبة التي تسهر عليها الوزارة.



الصناعة التقليدية- تكثيف الجهود لترويج أمثل لمنتجات الصناعة التقليدية

القيام بحملات ترويجية واسعة عبر مؤسسة دارالصانع



تعزيز المنظومة الجديدة لليقظة الاستراتيجية

إنجاز 14 تقرير تخص عدة أسواق ومنتجات مهمة: السوق الأمريكية والفرنسية والإيطالية والإسبانية، منتجات الفخار والزربية والحلي ...

مواصلة جهود التعريف بالمنتوج المحلي في المعارض الدولية...



المشاركة في عدة تظاهرات دولية : SALONE DEL MOBILE بإيطاليا ؛ معرض ICF بالولايات المتحدة الأمريكية؛ معرض Maison & Objet بباريس و INDEX بالمملكة العربية السعودية؛

مواصلة دعم بعض التظاهرات الوطنية المهمة لترويج الصناعة التقليدية (معرض الفرس ؛ جائزة الحسن الثاني للجولف)؛

التحضير لإنجاز 3 تظاهرات بشراكة مع سفارات المملكة في موريتانيا والشيلى وبنما؛

كما تألق القفطان المغربي خلال فعاليات الأسبوع العربي الأول في اليونسكو.





3 الإنجازات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

قامت الوزارة بمجموعة من المبادرات المبتكرة لدعم مؤسسات القطاع بشكل خاص

تأسيس التعاونيات

- ◀ تأطير مجموعة من الدورات واللقاءات التحسيسية؛ 447 لقاء تحسيسيا و 72 لقاء دراسيا لفائدة 8.204 مستفيد سنة 2023؛
- ◀ إحداث 4.710 تعاونية سنة 2023 ليصل عدد التعاونيات المحدثه 58.566 متم سنة 2023؛
- ◀ بلغ عدد شواهد المصادقة على التسمية للتعاونيات 9.486 خلال سنة 2023 و 6624 إلى غاية 30 شتنبر 2024.

التكوين ودعم القدرات

- ◀ تأطير أيام تواصلية وتكوينية بكل من مدن صفرو والراشيدية وتطوان لفائدة 1.500 مستفيد؛
- ◀ برمجة أيام تواصلية وتكوينية بكل من مدن وزان والداخلة وبني ملال والعيون ووالماس خلال شهري نونبر ودجنبر 2024؛
- ◀ برمجة تنظيم دورات تكوينية عبر تقنية التناظر المرئي، في مجالات ريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- ◀ توفير التكوين للتعاونيات، بتنسيق مع الشركاء في مواضيع مختلفة؛
- ◀ تنشيط 505 دورة تكوينية لفائدة 3.941 تعاونية سنة 2023 وتنشيط 260 دورة تكوينية لفائدة 3.894 تعاونية إلى غاية 30 شتنبر 2024.

مواكبة التعاونيات

- ◀ مواصلة تنفيذ برنامج "مرافقة" :
 - إجراء التشخيص الاستراتيجي ل لفائدة 243 تعاونية سنة 2023 في إطار الشطر الرابع من البرنامج؛
 - إتمام المواكبة الفردية ل 474 تعاونية حديثة التأسيس في إطار الشطر الثالث لسنة 2023؛
 - إطلاق التكوين الجماعي ل 212 تعاونية.
- ◀ إنجاز النسخة الرابعة من برنامج مؤازرة، التي أسفرت عن انتقاء وتمويل 121 مشروعا وإطلاق النسخة الخامسة من هذا البرنامج؛
- ◀ إنجاز النسخة الخامسة من الجائزة الوطنية "لاللة المتعانة" استفادت منها 29 تعاونية؛
- ◀ إنجاز النسخة الرابعة من الجائزة الوطنية "الجيل المتضامن" استفادت منها 27 تعاونية.



الشراكات مع مجالس الجهات

- ◀ بلوغ أشغال البناء بمركب بنسودة متعدد التخصصات بمدينة فاس مراحلها النهائية؛
- ◀ تنظيم معرضين جهويين بكل من تطوان والراشيدية وسوق متنقل بمدينة صفرو بمشاركة 382 مؤسسة من القطاع؛
- ◀ برمجة تنظيم أربعة معارض جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ونسختين من الأسواق المتنقلة خلال شهري نونبر ودجنبر 2024.
- ◀ بالإضافة الى عدة شراكات مع مجالس الجهات تهم:
 - تنظيم المعارض الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والأسواق المتنقلة ؛
 - المساهمة في تمويل برنامج مؤازرة؛
 - تمويل ومواكبة التعاونيات في إطار الجائزتين الوطنيتين "لاللة المتعانة" و "الجيل المتضامن"؛
 - التمكين الاقتصادي للنساء من مشاريع اتفاقيات الشراكة والتعاون التي توجد في طور التوقيع مع كل من مجالس جهات : الشرق والرباط- سلا- القنيطرة والدار البيضاء-سطات والداخلة – واد الذهب والعيون- الساقية الحمراء.

الشراكات مع الجمعيات والجامعات والفاعلين الدوليين

- ◀ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق بالدار البيضاء:
- تتبع إنجاز وتقييم المشاريع المتعلقة بمرصد وحاضنة المشاريع.
- ◀ مع كندا : تمديد اتفاقية الشراكة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء بإقليم الحوز إلى غاية 31 غشت 2026
- ◀ مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية:
- إعطاء انطلاقة المشروع المتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، من خلال قيادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشراكة مع عدة مجالس الجهات
- ◀ مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) :
- إعداد مشروع القانون-الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وانطلاق الدراسة المتعلقة ببلورة نصوصه التطبيقية؛
- انطلاق الدراسة الخاصة بإحداث الأقطاب الترابية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الفهرس

- 1 مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة
- 2 تقدم البرنامج الاستعجالي لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال
- 3 الإنجازات
- 4 برنامج العمل لسنة 2025
- 5 الميزانية المرقبة لسنة 2025



4

برنامج العمل خلال سنة 2025

السياحة – أهم إجراءات برنامج العمل

1

مواصلة التنزيل الجهوي لخارطة طريق السياحة، من خلال التوقيع على باقي العقود التطبيقية الجهوية وإطلاقها على الصعيد الجهوي.

2

تنفيذ البرامج التي تم إطلاقها بناء على اتفاقيات تم عقدها مع:

- صندوق محمد السادس للاستثمار: تتعلق ببرنامج "Cap Hospitality": استمرار تنفيذ البرنامج وتحديث المؤسسات الفندقية، مع ضرورة تقديم الطلبات قبل 31 ديسمبر 2025
- "مغرب المقاولات": تتعلق ببرنامج Go Siyaha: مواكبة 570 مستفيدًا إضافيًا في سنة 2025 في مجالات الدعم التقني والاستثمار
- "الكونفدرالية الوطنية للسياحة": تتعلق ببرنامج "كفاءة": المصادقة على كفاءات 1450 مستفيدًا إضافيًا في 2025 في مجالات الفنادق والمطاعم وغيرها من المهن
- "مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل": تتعلق بمواصلة تنفيذ برامج في مجال التكوين:
- برنامج: "كاب التميز" "Cap Excellence": ترقية 4 مؤسسات إضافية وفقًا لمعايير التميز المعتمدة
- برنامج تكوين: "الأطر المتوسطة" «Middle managers» تدريب 2.500 مستفيد إضافي
- برنامج التكوين المستمر: تدريب 1.000 مستفيد إضافي

3

الترويج والتسويق: المرور إلى السرعة القصوى

- توسيع أثر الحملة الترويجية "المغرب، أرض الأنوار"، وتنويع العمل وخلق شراكات، وتثمين مختلف الجهات والسلاسل بالأسواق المحلية والأجنبية؛
- إطلاق النسخة الجديدة لبوابة www.visitmorocco.com وتعزيز وتوسيع شق شبكات التواصل الاجتماعي؛
- مضاعفة حجم الرحلات المبرمجة، إلى جانب السعي إلى تكثيف التسويق واستقطاب شركاء تجاريين جدد؛
- العمل على مضاعفة الرحلات المباشرة انطلاقًا من الأسواق المصدرة ذات المؤهلات القوية.



برنامج العمل خلال سنة 2025

السياحة – أهم إجراءات برنامج العمل

4

مواصلة أشغال مشروع إعادة تموقع مؤسسات التكوين الفندقية والسياحية.

4

التسريع بتنزيل الإطار التشريعي الخاص بتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي وفقا للقانون 80.14 ومشاريع القرارات ذات الصلة.

5

تطوير المنتج و تشجيع الاستثمار

6

- تسريع تطوير مكونات البرامج المتعاقد عليها ؛
- تسريع توقيع العقود الجهوية المتبقية لتنزيل خارطة الطريق؛
- تسريع خلق شركات التنمية الجهوية بكل من كلميم -وادي نون، فاس -مكناس ، العيون -الساقية الحمراء، الداخلة -وادي الذهب، مراكش -اسفي؛
- مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي لتطوير المنتج؛
- تفعيل آليات الاحتضان والدعم المالي في إطار خارطة الطريق الجديدة و ترويج المشاريع السياحية القاطرة؛
- مواصلة تنفيذ البرامج Go Siyaha و Cap Hospitality.

إنجاز دراسات لتوجيه الاستثمار العام والخاص.

7

برنامج العمل خلال سنة 2025

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني – أهم إجراءات برنامج العمل

تسريع تنفيذ التدابير الخاصة بهيكله القطاعين

مواصلة تنزيل التصور الجديد للقطاع والذي يهم:

- دعم الإنتاج والتنشيط الترابي؛
- الترويج ودعم الفاعلين؛
- التكوين والتأهيل؛
- إجراءات أفقية.

1

- مواصلة تنزيل مقتضيات القانون رقم 50.17 والتسريع من وتيرته: ورش السجل الوطني للصناعة التقليدية و الانخراط في نظام التغطية الصحية، احداث الهيئات الحرفية؛
- مواصلة الورش المتعلق بإعادة النظر في النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية؛

2

إصدار القانون-الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونصوصه التطبيقية.

3

مواصلة تنفيذ:

- مراكز التميز لفرعي الزربية والفخار، والعمل على تعميمها على فروع أخرى؛
- برنامج الرفع من الصادرات؛
- برنامج مواكبة المجمعين.

4

مواصلة تنفيذ:

- برنامج تأهيل البنيات التحتية الحرفية للصناعة التقليدية؛
- برامج دعم الصناع والفروع (المعدات والآليات، المواد الأولية، التحسيس، ...)؛
- برامج الجودة وحماية المنتج (المواصفات والعلامات وعمليات التصديق، البحث والتنمية).

5



الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني – أهم إجراءات برنامج العمل

الإسراع ومواصلة البرامج الأخرى

مواصلة تنفيذ التصور الجديد فيما يخص الترويج والذي يركز على الرفع من عدد المعارض وطنيا ودوليا وتطوير الشراكات مع غرف الصناعة التقليدية.

مواصلة تنفيذ المنظور الجديد للشراكات مع غرف الصناعة التقليدية وتطوير دورها وتحسين أدائها.

- تأهيل 10 مؤسسات التكوين المهني وتسجيل 20.532 شابا وشابة في إطار التكوين الأولي برسم السنة 2024-2025؛
- تنظيم 24.000 (شخص/يوم/تكوين) لفائدة الصناع التقليديين وتكوين 1.500 صانع تقليدي في مجال التربية المالية وروح المقالوة؛
- التصديق على مكتسبات التجربة المهنية لما يناهز 1.400 صانعة وصانع تقليدي؛
- مواصلة برنامج المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض باستهداف 10 حرف جديدة في النسخة الثالثة من برنامج «كنوز حرفية مغربية»؛
- استهداف نزلاء المؤسسات السجنية للاستفادة من برنامج «الكنوز الحرفية المغربية»؛
- إطلاق النسخة السادسة من برنامج مؤازرة ومواكبة إنجاز برنامج تحفيز نسوة بشراكة مع مجالس الجهات المعنية؛
- مواصلة تنظيم الجائزتين الوطنيتين، النسخة السادسة من "لالمة المتعاونة" والنسخة الخامسة من "الجيل المتضامن"؛
- مواصلة إنجاز الشطر الرابع من برنامج مرافقة الموجه للتعاونيات حديثة التأسيس؛
- إطلاق منصة التكوين عن بعد لصالح التعاونيات؛
- مواصلة ورش رقمنة عمليتي إحداث التعاونيات والتقييد المعدل.

6

7

8

9

الفهرس

- 1 مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة
- 2 تقدم البرنامج الاستعجالي لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال
- 3 الإنجازات
- 4 برنامج العمل لسنة 2025
- 5 الميزانية المرقبة لسنة 2025

توزيع الميزانية الإجمالية للوزارة حسب القطاعات (بالدرهم) (*)

1 868 248 500

السياحة

466 684 000

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
والتضامني

(*) دون احتساب نفقات الموظفين



ميزانية قطاع السياحة (*) (بالدرهم)

		%	
1 868 248 500	74 581 000	4	التسيير (العتاد ومصاريف مختلفة)
	1 793 667 500	96	الاستثمارات

ميزانية قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (*) (بالدرهم)

		%	
466 684 000	190 644 000	41	التسيير (العتاد ومصاريف مختلفة)
	276 040 000	59	الاستثمارات

شکرا علی حسن انتباهکم

ملحقات

5 توزيع ميزانية قطاع السياحة (بالدرهم) (*)

25/24	التسيير والاستثمار 2025	التسيير والاستثمار 2024	
-43%	105 619 462	184 375 962	الإدارة المركزية
369%	99 429 038	21 189 038	مؤسسات التكوين
233%	1 000 000 000	300 000 000	إعانة المكتب الوطني للسياحة
78%	663 200 000	371 700 000	إعانة الشركة المغربية للهندسة السياحية
113%	1 868 248 500	877 265 000	المجموع (1)
الاعتمادات الإضافية للتسيير والاستثمار المبرمجة في إطار خارطة الطريق 2023-2026**			
-	10 000 000	0**	الإدارة المركزية
-	0**	65 240 000	مؤسسات التكوين
-	0**	886 000 000	إعانة المكتب الوطني للسياحة
-	0**	515 000 000	إعانة الشركة المغربية للهندسة السياحية
40%	252 000 000	180 000 000	المغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة GO SIYAHA
-	0**	5 000 000	عقود التطوير (Contrats- progrès)
-84%	262 000 000	1 651 240 000	المجموع (2)
-16%	2 130 248 500	2 528 505 000	المجموع 2+1

* دون احتساب نفقات الموظفين
 ** مدرجة في الميزانية المبرمجة على مستوى الكراسة الميزانية (La morasse budgétaire)

5 توزيع ميزانية قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

25/24	التسيير والإستثمار 2025(*)	التسيير والإستثمار 2024	
-3%	295 823 000	303 802 000	الإدارة المركزية
1%	42 451 000	42 000 000	إعانة مكتب تنمية التعاون
25%	50 000 000	40 000 000	إعانة دار الصانع
76%	75 900 000	43 129 000	إعانة لفائدة غرف الصناعة التقليدية و جامعتها
0%	2 510 000	2 510 000	إعانة لفائدة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (مؤسسات التكوين المهني)
8%	466 684 000	431 441 000	المجموع



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة القطاعات الإنتاجية

حول

مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة

السنة المالية 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية يوم الاثنين 02 دجنبر 2024 اجتماعا لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2025، ذلك برئاسة السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، وبحضور السيدة ليلي بنعلي وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة.

وقد استهل الاجتماع بتفضل السيدة الوزيرة بإلقاء عرض تقديمي لمشروع الميزانية السالفة الذكر، حيث استعرضت محاور هذا العرض بداية بالإطار الاستراتيجي، متبوعا بالإطار المؤسسي والقانوني، ثم البرامج والمشاريع والأوراش، وكذا المراقبة والرصد، والشراكة والتعاون.

فبالنسبة للإطار الإستراتيجي تطرقت من خلاله السيدة الوزيرة إلى أهم محطات المسلسل التشاوري والبناء المشترك منذ سنة 2014، بعقد مشاورات ثنائية، ومناظرات جهوية حضرها منتخبون وممثلي القطاع العام والخاص،

وفعاليات المجتمع المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع المحلي وإطلاق منصة رقمية لتلقي استشارات المواطنين المغاربة والمقيمين الأجانب بالمغرب، وأيضا مغاربة العالم.

كما أعلنت على أن الرؤية الوطنية 2035 يبنى تنزيلها على رافعات ودعامات أساسية للتحول، إلى جانب مجالات التحول كركيزتين مهيكلتين بهدف توفير الطاقة بأحسن كلفة وخفض البصمة الكربونية للاقتصاد الوطني وضمان الأمن الطاقى، ثم الاستجابة للطلب على الطاقة في إطار تعزيز وتطوير نموذج طاقى وطنى يعتمد على تعبئة الموارد الطاقية الوطنية كالطاقات المتجددة وتحقيق الاندماج الجهوى سعيا نحو إنتاج 52% من الطاقات المتجددة، واقتصاد 20 % من الاستهلاك الطاقى في أفق 2030.

وفي علاقة بتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بالكهرباء والطاقات المتجددة، تطرقت السيدة الوزيرة إلى اعتماد مقاربة تشاركية من خلال التشاور مع الأطراف المعنية سواء بالقطاع العام أو الخاص من أجل إعداد النصوص

التنظيمية ذات الصلة بتطبيق مقتضيات القانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، علاوة على المصادقة من طرف الحكومة على مشروع المرسوم المتعلق بالعداد الذكي، ومشروع المرسوم بتحديد شروط منح "شهادة الأصل الواردة في القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

أما فيما يخص تطوير الإطار التنظيمي والمؤسساتي المتعلق بالنجاعة الطاقية، أفادت السيدة الوزيرة بأنه تم تنزيل والمصادقة على عدد من المراسيم ومشاريع المراسيم ونشر قرارات بالغة الأهمية لتطبيق النصوص القانونية ذات الصلة، مع إطلاق دراسة لتقييم ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقى للبنائات، وكذا بلورة مشروع قانون لتوسيع مهام الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، لتشمل بالإضافة إلى النجاعة الطاقية أنشطة إزالة الكربون والاقتصاد الدائري.

وفيما يتعلق بمجال التقنيات والسلامة النووية، وأوضحت السيدة الوزيرة بأنه ستمم مراجعة وإصدار النصوص التطبيقية المتبقية للقانون رقم 142.12 حسب الأولوية، علاوة على تدبير التراخيص المتعلقة بالمجال النووي، تعزيز تأهيل الموارد البشرية الوطنية في مختلف مجالات التطبيقات النووية، مواصلة تأهيل البنيات التحتية النووية تماشيا مع الممارسات الفضلى في هذا المجال، وأيضا العمل على مواصلة تعزيز التعاون التقني بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتعاون الجهوي من خلال برامج التكوين والخبرة المقدمة لفائدة الدول الإفريقية.

هذا، وكشفت السيدة الوزيرة عن إقدام الوزارة على إصدار وإعداد النصوص التنظيمية في مجال المحروقات على رأسها نشر المرسوم رقم 2.23.962 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.72.513 بتاريخ 7 أبريل 1973 المتعلق بالهيدروكربورات بالجريدة الرسمية، فضلا عن تعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم أخذا بعين الاعتبار موضوع سلسلة القيمة لاستغلال المعادن

التي من شأنها خلق فرص شغل جديدة ولائقة وإضفاء قيمة مضافة للصناعة المعدنية الوطنية، وكذلك العمل على تعزيز الإطار القانوني في مجال التنمية المستدامة.

كما استعرضت السيدة الوزيرة أهم محطات الاستهلاك الطاقى منذ سنة 2009 إلى حدود سنة 2023، التي سجلت استهلاك ما يناهز 22.723 مليون طن مقابل البترول حسب مصادر الطاقة.

وأضافت أن المزيج الكهربائي الوطني المتعلق بالقدرة المنشأة عرف تطورا إذ انتقل من 6127 ميغاواط سنة 2009 إلى 11980 ميغاواط متم شهر غشت 2024، مسجلا ارتفاعا بنسبة 95% في انتظار إنجاز 9614 ميغاواط مقررة في سنة 2027 ذات مصادر خضراء، بغض النظر عن المشاريع المعتمدة على الهيدروجين وتحلية المياه وإزالة الكربون الصناعية.

وارتباطا بآفاق التنقيب عن الهيدروكربورات خلال سنة 2024 من طرف المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن، أوردت السيدة الوزيرة أن هذه السنة

شهدت تحقيق طفرة في مشاريع التنقيب سواء بالمقاطع البحرية، او البرية، والتي من المرتقب أن يصل عددها إلى ستة مشاريع، أربعة منها متعلقة بالهيدروكربورات التقليدية خلال سنة 2025 في إطار المخطط الثلاثي (2025-2027) ومشروع خاص بالهيدروكربورات الغير التقليدية، وآخر مرتبط بتحديد امتداد الجرف القاري الأطلسي.

كما تطرقت إلى عمل الوزارة على الرفع من قدرات تخزين المواد البترولية التي بلغت حوالي 3 مليون متر مكعب موزعة بين مواد بترولية سائلة ومعادن البترول المسيلة، وأيضا مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الخواص لإنجاز قدرات تخزينية إضافية حيث تم الشروع في استغلال قدرات تخزينية جديدة منذ بداية الولاية الحكومية الحالية، وكذلك الشروع في استكمال إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الخواص نهاية سنة 2024، فيما سيتم العمل على إنجاز قدرة تخزينية إضافية تناهز 470 ألف متر مكعب في أفق سنتي 2025 – 2026 باستثمار مالي يناهز 1.7 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، تطرقت السيدة الوزيرة إلى خارطة طريق لتطوير البنية التحتية للغاز الطبيعي بهدف تلبية احتياجات مهمة من الغاز الطبيعي على المدى القريب بناء على تحقيق أهداف استراتيجية من جملتها تعزيز الاستقلالية الطاقية الوطنية، والمساهمة في خفض انبعاثات غاز الكربون بالنظام الكهربائي الوطني.

وفيما يتعلق بتقوية البنية التحتية الجيو علمية، لفتت إلى المشاريع المنجزة خلال هذه السنة، والمشاريع الأخرى المبرمج إطلاقها أواخر السنة الحالية أيضا، أو تلك المبرمجة في أفق السنة المقبلة (2025)، دون إغفالها الإشارة إلى الظرفية العالمية للمعادن التي شهدت تطورا في معدلات أسعار المعادن النفيسة، خلال الفترة (2009-2024)، وكذا أسعار الفوسفات الخام وسماد DAP خلال الفترة (2017-2024).

كما أشارت السيدة الوزيرة إلى أهم مؤشرات القطاع المعدني خلال سنة 2023 حيث سجل الاستثمار المعدني 30.26 مليار درهم، برقم معاملات بلغ 100.84 مليار درهم.

وعلى ضوء الرؤية الجديدة لتنمية الصناعات المعدنية أكدت السيدة الوزيرة بأنه تم القيام بإصلاح جوهري يهدف إلى إحداث تغيير نوعي في القطاع ثلاثي الأبعاد "انتقال طاقى-انتقال رقمي-تطوير الرأسمال البشري" بهدف تطوير الصناعة الوطنية.

وأضافت أنه تم تحديد (6) محاور من أجل إعادة تموقع القطاع المعدني في الاقتصاد الوطني عن طريق: تنمية مجالية مسؤولية، وتقوية الأثر الاجتماعي، جاذبية الاستثمار، الإصلاح التشريعي والتنظيمي، التثمين والتحويل الصناعي، الرقمنة وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ثم إعادة الهيكلة المؤسسية.

هذا وكشفت السيدة الوزيرة عن انخراط القطاع المنجمي في تحقيق الحياد الكربوني من طرف المجمع الشريف للفوسفاط سواء تعلق الأمر بالانبعاثات

الناجمة عن المواد واستعمالها قبل سنة 2040، أو الصناعة الفوسفاطية ومصادر طاقتها قبل سنة 2030.

أما فيما يتعلق بالتدبير المندمج والمستدام للنفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري ضمن برامج التنمية المستدامة، أكدت السيدة الوزيرة على أن الهدف من ذلك هو دعم التحول إلى تدبير مستدام ومندمج للنفايات أخذا بعين الاعتبار أهداف ومبادئ الاقتصاد الدائري المبني على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية، وكذا تحسين البيئة المعيشية للساكنة، في مقدمتها تدبير النفايات المنزلية والبرنامج الوطني لتثمين النفايات مع الاستمرار في متابعة إنجاز مراكز الفرز في أفق سنة 2025.

كما أشارت أيضا إلى عمل الوزارة على محاربة التلوث البحري الطارئ عبر إطلاق تمرين ميداني لمحاكاة تفعيل المخطط الاستعجالي الوطني في هذا الصدد المرتقب في أفق سنة 2025، إلى جانب تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ وحماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي.

وبخصوص المراقبة والوقاية من المخاطر في مجالي الطاقة والمعادن،
تطرقت السيدة الوزيرة إلى الانخراط في مواكبة المشاريع الطاقية والمعدنية،
والمشاريع المتعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني ضمن برنامج عمل
السنة المقبلة (2025)، فضلا على تعزيز المراقبة والرصد والتقييم البيئي، وتقوية
التعاون الدولي والشراكة في مجال التنمية المستدامة، دون إغفالها عزم الوزارة
على مواصلة تعزيز برامج التواصل والتوعية والتربية البيئية في أفق سنة 2025
من خلال تنظيم الدورة 15 لجائزة الحسن الثاني للبيئة والتنمية المستدامة،
وإطلاق حملة مواطنة جديدة لمواكبة إصدار وتنزيل استراتيجية التنمية
المستدامة في أفق سنة 2035، وتطوير برنامج جديد للتربية البيئية مركزيا
وجهويا، وتعزيز العرض الإعلامي والتواصلي للوزارة.

ونظرا لأهمية العرض التقديمي لمشروع هذه الميزانية الفرعية، نورده مفصلا

ضمن محتويات .

المناقشة

لقد توجه السيدات والسادة المستشارون بتقديم تهنيتهم للسيدة الوزيرة بمناسبة تجديد الثقة المولوية السامية التي حظيت بها على رأس هذا القطاع الوزاري متمنين لها التوفيق في أداء مهامها.

كما لفتوا إلى أن مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاعي الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة تأتي في ظل ظرفية عالمية تساءل مستقبل السيادة الطاقية للعديد من الدول إلى جانب التقلبات المناخية المتطرفة.

وانطلاقاً من ذلك، شددوا على أهمية تحقيق الأمن الطاقى ببلادنا الذي انخرط فيه منذ سنة 2009 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة من خلال اعتماد استراتيجية وطنية طاقية في أفق بلوغ 52% من المزيج الكهربائي الوطني خلال سنة 2030.

وبناء عليه تساءل السيدات والسادة المستشارون عن حصيلة تنفيذ هذه الاستراتيجية، وعن مدى ملاءمتها مع التحولات الإقليمية والدولية ومع التحديات

المناخية، كما تم التأكيد على أهمية استغلالها بشكل أمثل سعياً نحو جذب استثمارات معتبرة في مجال الهيدروجين الأخضر الذي سيغطي ما يصل إلى 12% من استخدام طاقي عالمي بحلول عام 2050 حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

وأجمع السيدات والسادة المستشارون على كون تحقيق السيادة الطاقية، وتأمين الموارد والحفاظ عليها يتطلب مضاعفة الجهود، وهي ليست قضية حكومية لوحدها أو قطاع حكومي، بل تعد قضية مجتمعية تستوجب انخراط كل مكونات المجتمع المغربي للحفاظ على هذه الموارد وترشيد استغلالها، كما استدرکوا في هذا الصدد أن الحكومة بدورها ملزمة بالعمل بشكل حثيث على تسريع وثيرة إنتاج الطاقات المتجددة ذات مصادر شمسية أو ريحية أو هيدروجينية، بعد العمل على تعزيز وتقوية وتأهيل بنية تحتية خاصة بالتخزين والنقل وعصرنتها.

وبالإضافة إلى ماسلف ذكره من ملاحظات أبدى السيدات والسادة

المستشارون عدة استفسارات واقتراحات همت مايلي:

- وضع منظومة متكاملة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية مع منحها تسهيلات وتحفيزات على غرار ماتم القيام به في قطاعي صناعة السيارات والطيران.
- تعزيز التقائية السياسات العمومية لتوفير الدعم اللوجستيكي الكامل من موانئ، ومحطات التحلية، ووسائل النقل، وكذا توفير الوعاء العقاري.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، علاوة على تحسين حكامه القطاع بتشجيع الاستثمار في البحث العلمي والابتكار وتوطين التكنولوجيا.
- تسريع تنفيذ مشروع أنبوب الغاز "المغرب-نيجيريا"، الذي يعتبر عاملا محفزا للتنمية الإقليمية، وخلق الإندماج الاقتصادي بين الدول المعنية به، كما يشكل قاطرة بين القارتين الإفريقية والأوربية.

- إنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال « TERMINAL GAZIER ON SHORE » لتقليص تكاليف الإنتاج.
- حجم الجهود المبذولة لتحقيق الإكتفاء الذاتي الطاقى ببلادنا فى ظل الإقبال على تنظيم تظاهرات دولية وإقليمية وازنة (كأس إفريقيا 2025، كأس العالم 2030 ...).
- الكشف عن حصيلة برامج التنقيب الطاقى (بتروى، غاز طبيعى) التى تشكل مصدر قلق وانشغال المواطنين حول مآل وحقيقة نتائج التنقيب.
- توضيح أسباب عدم تمكن بلادنا من الانخراط فى نادى منتجى ومستعملى الطاقة النووية لأغراض مدنية كتشغيل محطات تحلية مياه البحر على سبيل المثال لا الحصر.
- ضرورة تعميم استعمال الألواح الشمسية الفوتوضوئية لتشجيع ضخ المياه بالطاقة الشمسية من أجل تعزيز برنامج الري فى القطاع الفلاحى وفى باقى القطاعات المعنية تنزيلا للبرنامج الوطنى (2013-2025)

- التركيز على تكوين وتأهيل الموارد البشرية لانخراطها في تفعيل استراتيجية النجاعة الطاقية، وكذا وضع خريطة أو تصور دقيق للإحتياجات على مستوى التكوين، ولما لا إطلاق مخطط وطني للتكوين.
- أسباب تعثر مشروع مركب نور-ميدلت للطاقة الشمسية.
- معاناة ساكنة العام القروي ببعض المناطق من تساقط الأعمدة الكهربائية الخشبية مع ما يخلفه هذا الوضع من تهديد خطير لحياة الساكنة، والماشية، علاوة على ضرورة تيسير عملية استخلاص فواتير الاستهلاك من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لفائدة ساكني المناطق النائية والقروية.
- غياب إحصائيات وأرقام تفصيلية لنسب إنجاز القطاع المعدني ضمن العرض التقديمي لمشروع هذه الميزانية خلال السنة الحالية، او المرتبطة ببرنامج عمل القطاع المرتقب في أفق السنة المقبلة (2025).

- ضرورة تنزيل الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيائية خاصة بالجهة الجنوبية الشرقية، الغنية بالمعادن (الكوبالت ...)، والتي ينبغي تثمينها محليا وجلب استثمارات كبرى وطنية وأجنبية بتنسيق مع القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة، والقطاع المكلف بالتقائية الاستثمار، حتى يتسنى للسكان المحلية الاستفادة من عوائد هذا التثمين، وبناء تصور متكامل وشامل حول الموضوع خلال انعقاد المجلس الإداري المقبل لـ CADITAF.

- معاناة الصناع المنجمين التقليديين من عدة إكراهات ومعيقات إدارية وقانونية تستدعي تعديل القانون رقم 15.74 المهيكّل لمركزية الشراء والتنمية من أجل الحفاظ على الحقوق التاريخية لهذه الفئة والمؤسسة بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.60.019 المؤرخ ب 23 دجنبر 1960، وكذا ضرورة الإسراع بتشغيل مختبر الكديطاف.

- احتواء الخلاف الحاصل بين المنجميين التقليديين، ومركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية تافيلالت – فجيج، بسبب تخوف المنجميين من تخلي المركزية عن التنقيب التقليدي بتقليص هامش منح الرخص، وفسح المجال بالتالي أمام الاستثمارات الكبرى.
- إغفال وضع منظومة تشريعية تحفظ حقوق العمال بالمناجم، او الذين يعملون بالفضاءات ذات أنشطة نووية بفعل خطورة هذه المهام، مع اشتراط توفير شروط السلامة.
- ضرورة تحيين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تهدف إلى تسريع الانتقال نحو اقتصاد أخضر بحلول سنة 2030 انسجاما مع تقرير النموذج التنموي والبرنامج الحكومي الذي يؤسس لركائز التنمية المستدامة.

- دعم مشاركة القطاع الخاص في المشاريع المخططة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة واستمرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- تحسيس جميع مكونات المجتمع المغربي بأهمية الحفاظ على البيئة والاستغلال المعقلن لثرواتها، وإدراج أهداف الاستراتيجية السالفة الذكر ضمن المناهج الدراسية والتربوية وتشجيع البحث العلمي في مجالي الطاقة والمعادن.

- تشجيع مشاريع البحث العلمي الهادفة إلى تطوير تقنيات تهمين النفايات المنزلية وفق عمليات فرز ومعالجة متطورة.

- العمل على استدامة الحوار الاجتماعي باعتباره مدخلا أساسيا لتهمين الرأسمال البشري داخل الوزارة، وتحفيز الأطر العاملين بها كي يتسنى لهم الاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم على أكمل وجه.

- ضعف ميزانيتي التسيير والاستثمار، بالنظر إلى مستوى وحجم الأوراش والمشاريع المفتوحة وعلى ضوء التحديات المستقبلية لمواكبة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية الكبرى.

جواب السيدة الوزيرة

في مستهل جوابها على مداخلات السيدات والسادة المستشارين على بعض النقاط المثارة في النقاش تعهدت السيدة الوزيرة بموافاتهم بعناصر للأجوبة التفصيلية عن باقي الملاحظات والاستفسارات التي لامست عدة جوانب وملفات ذات الارتباط بمحاور العرض التقديمي لمشروع هذه الميزانية الفرعية، مؤكدة أن جل المداخلات همت عددا من البرامج الاستراتيجية للقطاع والتي تتميز بالأفقية، لا من حيث الإطار المؤسسي أو الحكامة القطاعية.

عقب ذلك، أكدت السيدة الوزيرة أن الوزارة واعية بحجم الإكراهات والصعوبات المنبثقة عن تداعي أو عدم صلاحية بعض الأعمدة الكهربائية،

وتعقيد مساطر استخلاص فواتير الاستهلاك بعدد من المناطق القروية أو النائية على صعيد تراب المملكة معلنة أن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب يبذل قصارى جهوده لاستبدال أكثر من 250 ألف عمود خشبي كهربي، إلى غاية 2023 بكلفة إجمالية بلغت 367 مليون درهم باستعمال الفولاذ.

أما بالنسبة للفوترة، وأداء خدمات الكهرباء والماء والتطهير فقد أبانت السيدة الوزيرة بالإشارة إلى انخراط بلادنا في مسار إحداث شركات جهوية متعددة الخدمات كي يتم تدارك صعوبات وإكراهات الفوترة على الصعيد الجهوي والترابي معلنة أن المسؤولية في تسيير وتدبير تلك الخدمات ينبغي أن تبقى مشتركة بين هذه الشركات والجماعات الترابية كفاعل أساسي وشريك مالي، وأفادت بأن السنوات القليلة المقبلة ستشكل مرحلة انتقالية تدرج في إطار التحول الجذري لتولية الشركات الجهوية مسؤولية الخدمات على الصعيد الجهوي.

وفيما يتعلق بموضوع استيراد النفايات، شددت السيدة الوزيرة على أن أي مقالة وطنية ترغب في استيراد مختلف أنواع النفايات (عجلات مقطعة، نفايات

بلاستيكية...) سواء بغرض إعادة تدويرها لاستخراج الطاقة أو غيرها، يجب عليها سلوك مسطرة واضحة تعتمد أساسا على طلب الإذن والرأي من القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة، هذا الأخير له الصلاحية الكاملة والسلطة التقديرية لمنح الترخيص بالاستيراد من عدمه حسب الحاجة إلى ذلك، ووفقا لدفتر تحملات يمنع منعاً باتاً طمر تلك النفايات، وأي عملية مخالفة تستدعي التدخل الصارم الذي يمكن أن يصل إلى حد إغلاق وتوقيف أنشطة المقاوله المعنية.

ومن جهة أخرى، أشارت إلى أن تدبير النفايات المنزلية، منذ سنة 2020 أو سنة 2021 يتم بناء على تنسيق وتقييم لعدة برامج ومشاريع وفي إطار مكافحة التلوث بكل مكوناته، والوزارة تتحمل مسؤولية ضمان التدبير الإيكولوجي في حق مختلف النفايات (النفايات الخطرة، النفايات الصناعية، النفايات الطبية والمعدنية)، مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية تدبير النفايات من طرف باقي القطاعات المعنية.

كما عبرت عن رغبتها في نفس السياق بتعبئة الشرطة البيئية ودعمها بالعدد الكافي من أعوان المراقبة والرصد البيئي على صعيد جميع جهات المملكة، بتنسيق مع القطاع الحكومي المكلف بالداخلية لتفعيل هذه الآلية بكيفية ناجعة تساهم في مواكبة الإكراهات البيئية خاصة بالسواحل وتلوث الهواء بالمناطق الصناعية التي يكون لها أثر بيئي وتداعيات على صحة المواطن.

وبخصوص المجال الطاقى، أكدت السيدة الوزيرة حرصها على تسريع عدد من المشاريع المتعثرة كما هو الحال بالنسبة لمشروع "نور-ميدلت"، حيث تم تجاوز عدد من الصعوبات التي حالت دون انطلاقة فعلية لهذا المركب، واعتماد مقاربة تشاركية بالتنسيق مع الفاعلين المعنيين، في أفق تنسيق العمل على الصعيد الجهوي لترك بصمة إيجابية لفائدة الجهات، معبرة في ذات الوقت عن أملها في استكمال مشروع نور-ميدلت السالف الذكر عبر ثلاثة مراحل ستنتهي في خضم سنة 2027: (نور ميدلت 1)، قدرته الإنتاجية حوالي 805 ميكاواط يرتقب تشغيله أواخر سنة 2026 مع قدرة على التخزين، ونور ميدلت (2) قدرته الإنتاجية 400

ميكواط بدوره سيتم تشغيله أواخر سنة 2026 مع قدرته على تخزين الإنتاج الطاقى، ونور ميدلت (3) بقدرة إنتاجية ستصل 805 ميكواط مع التخزين، وسيتم تشغيله أواخر سنة بعد 2027، بعدما كان يعرف هذا المشروع عددا من الإكراهات والتعقيدات، ويعانى من عدة مخاطر تكنولوجية.

وبالنسبة للنقطة المتعلقة بالضغط على الموارد المائية عند إنتاج الهيدروجين الأخضر، أشارت السيدة الوزيرة إلى ان استراتيجية إنتاج الهيدروجين الأخضر وإنجاز البنية التحتية الغازية، ناهيك عن باقى المشاريع والبرامج الكبرى الأخرى خاصة المرتبطة بتنظيم نسختي كأس إفريقيا 2025، وكأس العالم 2030، يجب أن تشكل دفعة حافزا قويا للانخراط فى إطلاق الاستثمارات فى هذه الميادين، من بينها توفير والحفاظ على الثروة المائية.

وبخصوص برنامج إنتاج الهيدروجين الأخضر، أوضحت السيدة الوزيرة بأنه سيشكل ذريعة نحو إعداد ورش هام يتميز بالتقائية البرامج القطاعية، المتداخلة فى تحلية مياه البحر وتعزيز البنيات التحتية الطاقية بالشبكات

والأنابيب والموانئ بكيفية متناغمة، بخلاف الفترة الماضية أي منذ ما يزيد عن 15 سنة انعدمت فيها الالتقاءية بين السياسات العمومية الكبرى، علما بأن التقائية المشاريع اليوم يمكن أن تساهم في تحلية مياه البحر بتكلفة منخفضة.

ونفس الأمر ينطبق على البنية التحتية الغازية -حسب توضيح السيدة الوزيرة- حيث يشترط نقل الهيدروجين الأخضر أنابيب خاصة، أو موانئ لنقل الأمونياك والميثانول، وأن تمتد هذه البنية التحتية بين مدينتي الداخلة والناظور وصولاً إلى طريفة لتفعيل عرض الهيدروجين الأخضر مما يفرض تسريع البنية التحتية الغازية، لاسيما وأن الغاية من الأنبوب الأطلسي الإفريقي الكبير الذي يمتد على مسافة 6880 كلم منها أكثر من 5000 كلم، عبارة عن مسلك بحري، يعبر أكثر من 13 دولة إفريقية، هي منح فرصة للدول الساحلية الإفريقية من أجل تثمين الموارد الغازية والطبيعية، وأضافت أن الدراسات المرتبطة بهذا المشروع جد متقدمة، خاصة دراسات الجدوى والدراسات التصميمية والهندسية وكشفت أن المرحلة الأولى (السينغال- موريتانيا-المغرب) تسير بخطى

متميزة، وأن تفعيل هذا الأنبوب بشكل رسمي بعد استيفاء الجانب التمويلي، سيتم خلال 15 سنة المقبلة على أبعد تقدير، ويشترط هذا التفعيل بتكريس البنية التحتية الغازية بين الداخلة والناظور وطريفة.

وبخصوص التنقيب والبحث عن الغاز، أوردت السيدة الوزيرة أن الاكتشافات المعلنة اليوم هي مبنية أساسا على إطار تحفيزي يعد من بين الأفضل عالميا، ومؤشرات التنقيب سواء في الغاز أو البترول أو المعادن هي جد واضحة، بحيث تقتضي تبني أسس قوية قوامها الحكامة، وبلادنا اليوم انخرطت ضمن مسار جد متقدم هدفه الخروج عن التبعية الطاقية مع الاعتماد على الطاقة الأحفورية والتنمية المستدامة.

وعن مؤسسة CADITAF، نوهت السيدة الوزيرة بدورها الحيوي والأساسي كتجمع الصناع المنجميين ينتظمون ويشغلون فيما بينهم من أجل تثمين حوالي 60 ألف كلم مربع من الوعاء العقاري المرخص لهم.

ولفتت في نفس السياق إلى انعقاد ثاني مجلس إداري لهذه المؤسسة التي ينبغي لها ان تشتغل باستقلالية، مقابل مدها بكل المعطيات والبيانات من أجل تقوية التخریط الجيولوجي بنسبة 100%، والتخریط الجيوفيزيائي بنسبة 72%، كما أنه في إطار الحرص على مزيد من الشفافية، تم منحها الصلاحيات والآليات لتثمين المعادن المستخرجة، شريطة الإفصاح بكل شفافية عن برنامج العمل خلال السنتين المقبلتين من أجل هيكلة المنجمين التقليديين للاشتغال في ظروف تسودها الشفافية والوضوح وعبر برامج مرقمنة، مشددة على أنه خلال اجتماع المجلس الإداري المقبل "لكاديظاف" سيتم تحديد خارطة طريق للنهوض بالتنقيب المنجمي بمنطقة "نافياللت - فجيج"، وستراعى فيه مجمل المقترحات والتعاطي معها في إطار القانون.

وأضافت في نفس السياق أن بلادنا لها تطلعات جديدة تجاه هذه الثروات المعدنية الباطنية تستدعي تضافر الجهود وتعاون الجميع لاستفادة الوطن والمواطنين منها بشكل أفضل.

عرض السيدة الوزيرة

مجلس المستشارين

تقديم ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة
برسم السنة المالية 2025

السيدة ليلى بنعلي
وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة

الإثنين 02 دجنبر 2024

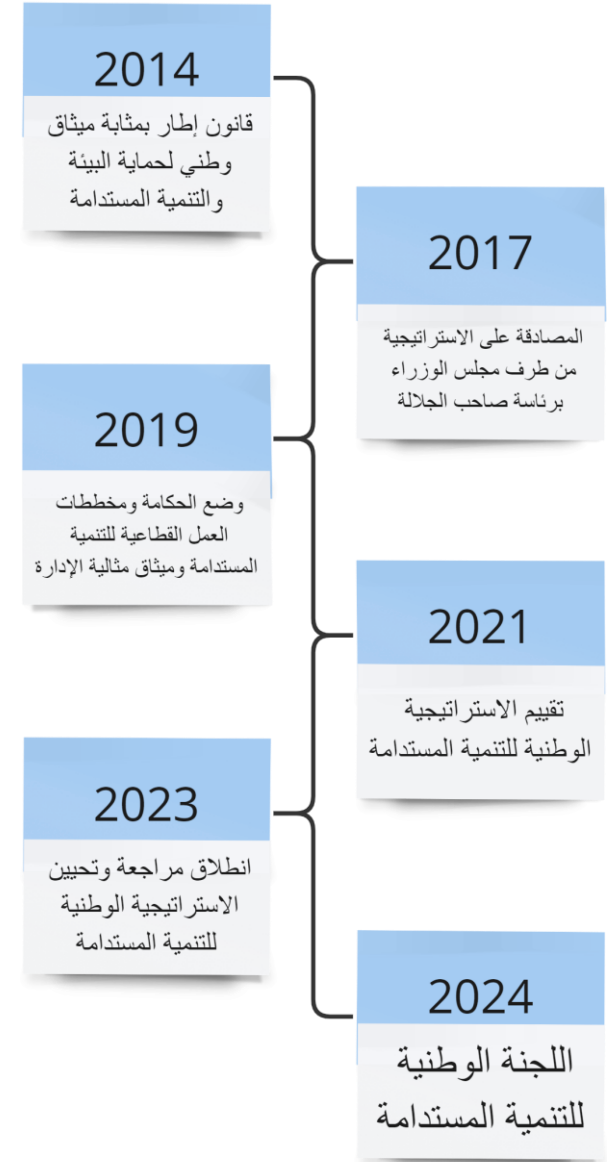
محتوى العرض

- 1 الإطار الاستراتيجي
- 2 الإطار المؤسسي والقانوني
- 3 البرامج، المشاريع والأوراش
- 4 المراقبة والرصد
- 5 الشراكة والتعاون
- 6 الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة برسم سنة 2025

الإطار الاستراتيجي



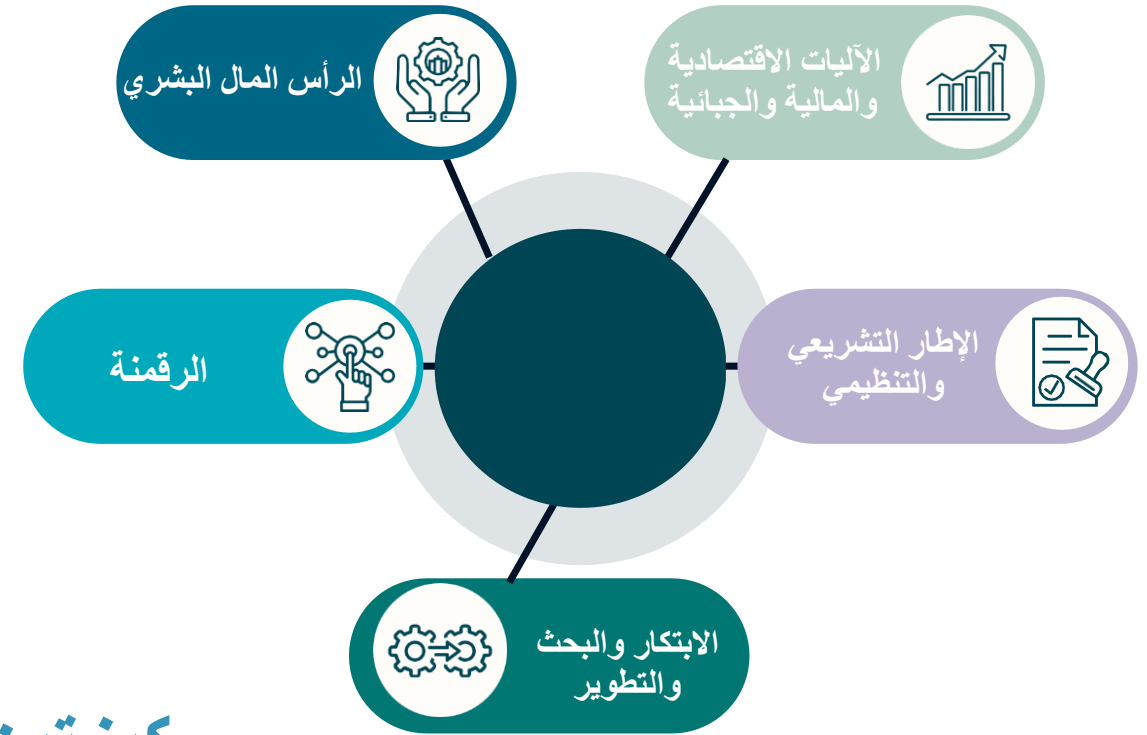
مسلسل تشاوري وبناء مشترك



مجالات التحول



رافعات التحول



ركيزتين مهيكلتين

مواطنون واعون ومنخرطون
وملتزمون باستمرار

حكومة مثالية

أهم التحديات لتحقيق أهداف التحول الطاقى

تطوير مرونة المنظومة الكهربائية لمواكبة
إدماج الطاقات المتجددة.

تعبئة الأوعية العقارية التي تلعب دورا رئيسيا
في تطوير المشاريع الطاقية.

وضع آليات التمويل.

توفير الطاقة بأحسن
كلفة وخفض البصمة
الكربونية للاقتصاد
الوطني وضمان الأمن
الطاقى والاستجابة
للطلب على الطاقة

تحسين حكامه قطاع الطاقة، عبر وضع إطار
مؤسساتي ملائم.

تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لمواكبة
التغيرات السريعة في قطاع الطاقة وجعله أكثر
جاذبية للاستثمار الخاص.

الاندماج الصناعى المحلى، من خلال تعزيز
البحث والتطوير والابتكار لزيادة الأثر
الاجتماعى والاقتصادى للانتقال الطاقى.

نموذج طاقي وطني يعتمد علي تعبئة الموارد الطاقية الوطنية

الطاقات المتجددة



اقتصاد 20 %
من الاستهلاك الطاقى في أفق 2030

النجاعة الطاقية



التنافسية

الأمن
الطاقى

الاستدامة

أكثر من 52%
من الطاقات المتجددة بحلول سنة 2030



الاندماج الجهوي

الإطار المؤسسي والقانوني



2

تنمية الإنتاج الطاقة والمعدني

- البرامج المتعلقة بالاستكشاف والبحث والإنتاج الطاقة والمعدني؛
- برامج الاستثمار في مجالات تنمية الإنتاج الطاقة والمعدني؛
- البحث والتطوير والابتكار ونقل التكنولوجيا في مجالات الاستكشاف والإنتاج المعدني والطاقة.

التمين المعدني والطاقة

- المخططات والبرامج في مجال التمين المعدني وشبكات نقل وتخزين وتوزيع الطاقة؛
- برامج الاستثمار في مجالات التمين الطاقة والمعدني؛
- شبكات نقل وتخزين وتوزيع الطاقة.

هيكلية جديدة

تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بالكهرباء والطاقة المتجددة

إصدار القانون رقم 40.19 لتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة

- تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الشفافية، وتسهيل الولوج للمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، مع تبسيط إجراءات الترخيص؛
- تعزيز سلامة ومرونة المنظومة الكهربائية الوطنية؛
- تقوية النسيج المقاولاتي الوطني في مجال تكنولوجيات الطاقات المتجددة وصناعاتها.

إصدار القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية

- تشجيع الاستثمارات في مجال إنتاج الكهرباء؛
- خفض الكربون في الاقتصاد الوطني من خلال منتجات مستدامة؛
- الولوج لجميع الشبكات الكهربائية الوطنية؛
- الاستجابة للاحتياجات من الطاقة الكهربائية بأئمة تنافسية؛
- خلق فرص شغل جديدة في ميدان إنجاز واستغلال وصيانة محطات الإنتاج الذاتي للكهربائي.

- اعتماد مقاربة تشاركية من خلال التشاور مع الأطراف المعنية سواء من القطاع العام والخاص من أجل إعداد النصوص التنظيمية؛
- بلورة جل مشاريع النصوص التنظيمية قبل الأجل القانوني المحدد لها؛
- النشر في الجريدة الرسمية ل:
- ✓ المرسوم المتعلق بالعداد الذكي؛
- ✓ المرسوم المتعلق بتحديد شروط منح "شهادة الأصل".

- توسيع مهام الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء بموجب القانونين رقم 82.21 و 40.19 (تعريف فائض الطاقة الكهربائية المنتجة ذاتيا، مساهمة المنتجين الخواص للاستفادة من خدمات المنظومة وخدمات التوزيع، القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية)؛
- إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 48.15.

ضبط
قطاع
الكهرباء

تطوير الإطار التنظيمي والمؤسساتي الخاص بالنجاعة الطاقية

الافتحاص الطاقى الإلزامى وهيئات الافتحاص الطاقى

- تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقى الإلزامى وهيئات الافتحاص الطاقى، حيث تم إلى حدود اليوم منح 25 اعتماد.
- إطلاق دراسة لتعديل عتبات الاستهلاك الطاقى المنصوص عليها فى المرسوم السالف الذكر.

مقاولات الخدمات الطاقية

- النشر فى الجريدة الرسمية للمرسوم المتعلق بتحديد دفتر التحملات لشركات الخدمات الطاقية، يهدف إلى تمكين شركات الخدمات الطاقية من القيام بدراسات تسمح باقتصاد استهلاك الطاقة ورفع الأداء الطاقى للمعدات والتجهيزات الطاقية، بناء على نتائج دراساتها.

التحفيز على الاقتصاد فى الطاقة

- نشر المرسوم رقم 2.23.828 بتطبيق المادة 6 من القانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية لتفعيل آليات للتحفيز على الاقتصاد فى الطاقة الكهربائية، بهدف ضمان استدامة تدابير النجاعة الطاقية.
- نشر قرار مشترك محدد للتدابير التحفيزية المتعلقة باعتماد نظام مكافئة بالنسبة للزبناء المستهلكين، الذين حققوا اقتصادا فى استهلاكهم من الطاقة الكهربائية.

الأداء الطاقى الأدنى والعنونة الطاقية

- نشر قرارات مشتركة من أجل تحديد الأداء الطاقى الأدنى والعنونة الطاقية للثلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية فى الجريدة الرسمية بتاريخ 12 شتنبر 2024.
- إعداد مشروع قرار لتحديد الأداء الطاقى الأدنى لنظم الإنارة.

ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقى للبنيات

- إطلاق دراسة لتقييم ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقى للبنيات.

الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية

- بلورة مشروع قانون لتوسيع مهام الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية لتشمل بالإضافة إلى النجاعة الطاقية، أنشطة إزالة الكربون والاقتصاد الدائري (تم إرساله إلى القطاعات المعنية لإبداء الرأى).

الآفاق

الإنجازات

◀ تأهيل الإطار التنظيمي المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي

✓ نشر في الجريدة الرسمية لمرسومين يهمان:

○ تحديد كفاءات اعتماد الهيئات التقنية في مجال الحماية الإشعاعية المؤينة؛

○ حماية العمال والعموم والبيئة من الإشعاعات المؤينة.

✓ مصادقة المجلس الحكومي على مشروع مرسوم بشأن تنفيذ الضمانات النووية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

✓ الشروع في مسطرة المصادقة على (3) مشاريع نصوص تطبيقية تهم :

○ مشروع مرسوم يتعلق باستخدام الإشعاعات المؤينة لأغراض الطب؛

○ مشروع مرسوم متعلق بإحداث اللجنة الوطنية لتدبير المخاطر النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية؛

○ مشروع قرار لرئيس الحكومة بشأن التراخيص المتعلقة بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية التابعة للمؤسسات الصحية العمومية وللباقى مرافق الدولة وللمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة لوصاية الدولة.

مواصلة مراجعة و إصدار النصوص التطبيقية المتبقية
للقانون رقم 142.12 حسب الأولوية.

تدبير التراخيص المتعلقة بالمجال النووي.

تعزيز تأهيل الموارد البشرية الوطنية
في مختلف مجالات التطبيقات النووية.

مواصلة تأهيل البنيات التحتية النووية
تماشياً مع الممارسات الدولية المثلى في هذا المجال.

مواصلة تعزيز التعاون التقني بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة
الذرية وكذا التعاون الجهوي من خلال برامج التكوين والخبرة
المقدمة لفائدة الدول الإفريقية.

إصدار وإعداد النصوص التنظيمية في مجال المحروقات

تم نشر المرسوم رقم 2.23.962 بتغيير وتنظيم المرسوم رقم 2.72.513 بتاريخ 7 أبريل 1973 المتعلق بالهيدروكربورات بالجريدة الرسمية. ومن أهم ما جاء به المرسوم:

- ✓ رقمنة و تبسيط مساطر منح الرخص الإدارية والإجراءات من أجل تشجيع الاستثمار وتعزيز الشفافية؛
- ✓ تقليص أجال معالجة ملفات الاستثمار مع مراعاة أحكام القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- ✓ مراجعة المسافات المتعلقة بإحداث محطات التعبئة ومحطات الخدمة.



إعداد مشاريع القرارات التطبيقية للمرسوم رقم 2.23.962 تهم:

- ✓ كمية المخزون الدائم من المواد البترولية السائلة الذي يجب أن يتوفر عليه مسيرو محطات الخدمة أو محطات التعبئة وكذا كفاءات وشروط مراقبة توفر هذه المواد؛
- ✓ التزامات موزعي ومسيري محطات الخدمة ومحطات التعبئة فيما يتعلق بتوفر وجودة المواد البترولية السائلة وفق دفتر التحملات الذي يتم توقيعه من الطرفين؛
- ✓ تنظيم وكفاءات مراقبة مواد الهيدروكربور المكررة؛
- ✓ قائمة مختبرات التحليل التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالطاقة؛
- ✓ شروط اعتماد مختبرات التحليل؛
- ✓ إجراءات وشروط وضع نظام للتتبع والوسم من أجل مراقبة توفر وجودة مواد الهيدروكربور المكررة.

التحديات

01

تعزيز تموقع المغرب على مستوى
سلسلة القيمة إقليمية ودولياً.

تعديل القانون رقم 33.13 المتعلق
بالمناجم، أخذاً بعين الاعتبار
موضوع سلسلة القيمة لاستغلال
المعادن، والتي من شأنها خلق
فرص شغل جديدة ولاتقة وقيمة
مضافة للصناعة المعدنية الوطنية.

02

تبسيط الإجراءات والمساطر.

03

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

تعزيز الإطار القانوني في مجال التنمية المستدامة

التقييم البيئي

- إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم **49.17** المتعلق بالتقييم البيئي ويتعلق الأمر ب:
 - مشروع مرسوم رقم 2.23.267 بتطبيق بعض أحكام القانون المتعلق بالتقييم البيئي؛
 - مشروع مرسوم رقم 2.23.269 بتحديد شروط وكيفيات منح الاعتماد لمكاتب الدراسات لإنجاز التقييم البيئي؛
 - قرار يحدد النماذج المنصوص عليها في المواد 7 و 26 و 37 من مشروع المرسوم رقم 2.23.267؛
 - قرار يحدد نموذج طلب الاعتماد بالنسبة لمكاتب الدراسات لإنجاز التقييم البيئي.

النفائات

- إعداد مشروع قانون رقم **48.23** بتغيير وتتميم القانون رقم **28.00** المتعلق بتدبير النفائات والتخلص منها؛
- نشر القرار رقم **786.24** بتطبيق بعض مواد المرسوم رقم **2.17.587** بتحديد شروط وكيفيات استيراد النفائات وتصديرها وعبورها.

التنوع البيولوجي

- استكمال دراسة مشروع القانون رقم **89.21** المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها مع مصالح الأمانة العامة للحكومة.

التغير المناخي

- إعداد مشروع قانون يتعلق بتغير المناخ.

تعزيز الإطار القانوني في مجال التنمية المستدامة

الساحل

- إعداد مشروع مرسوم بتحديد المعايير المتعلقة بالحدود القصوى للمقذوفات السائلة في الساحل، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل؛
- إعداد مشروع مرسوم رقم 2.22.312 المتعلق بتحديد كفايات منح وتجديد الترخيص باستغلال الرمال أو أي مواد أخرى من الشرائط الكتبانية ومن الجزء البحري للساحل.

الهواء

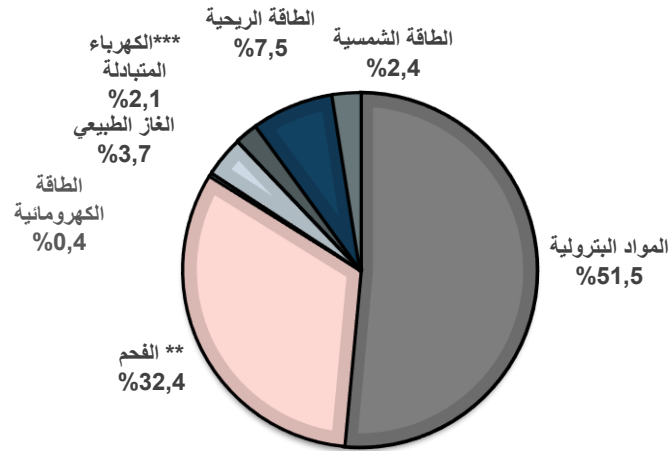
- نشر المرسوم رقم 2.23.244 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.09.286 بتحديد معايير جودة الهواء وكفايات إقامة شبكات الحراسة؛
- إعداد المعايير المتعلقة بالحدود القصوى للمقذوفات الغازية لبعض الأنشطة الصناعية.

البرامج المشاريع الأوراش

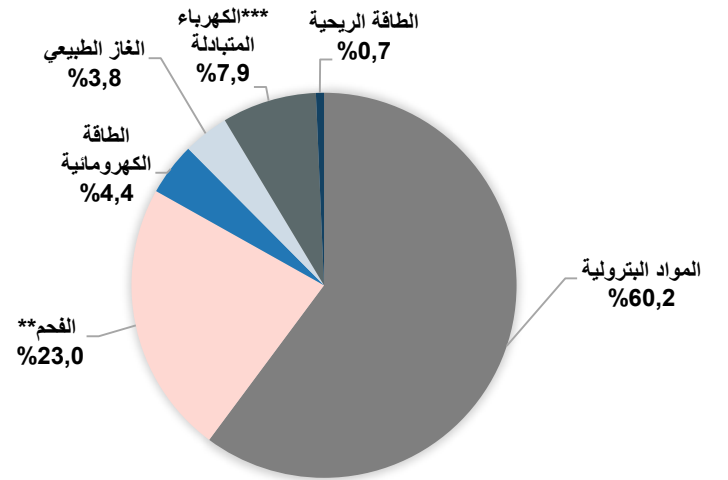
3

الاستهلاك الطاقى

توزيع الاستهلاك الطاقى خلال سنة *2023
22,723 مليون طن مقابل بترول

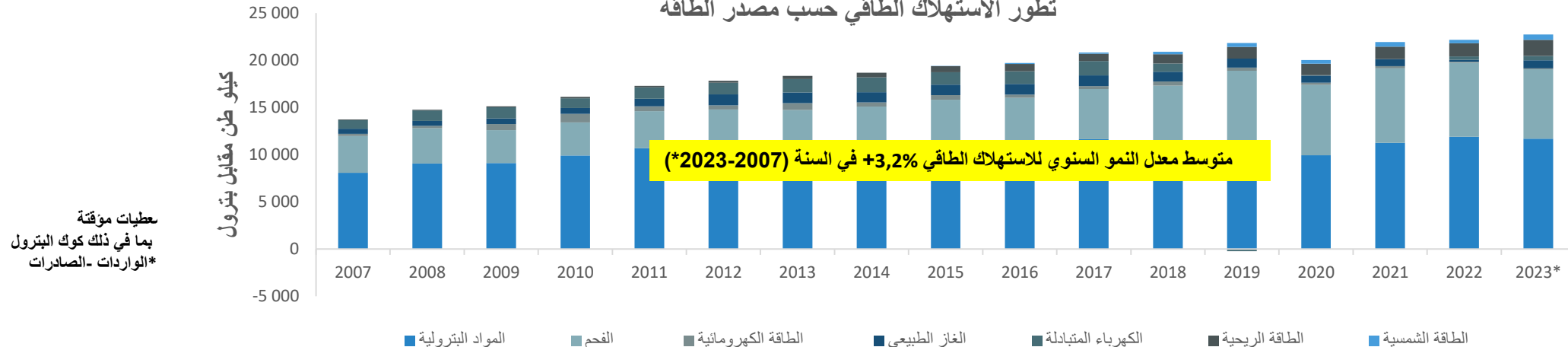


توزيع الاستهلاك الطاقى خلال سنة 2009
15,133 مليون طن مقابل بترول



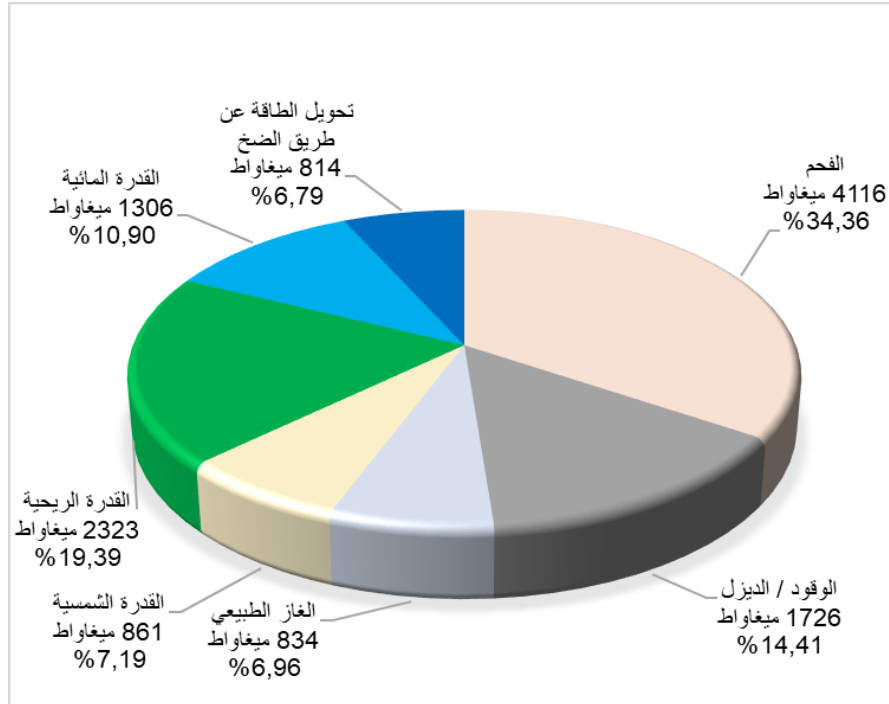
تطور الاستهلاك الطاقى حسب مصدر الطاقة

تطور الاستهلاك الطاقى حسب مصدر الطاقة

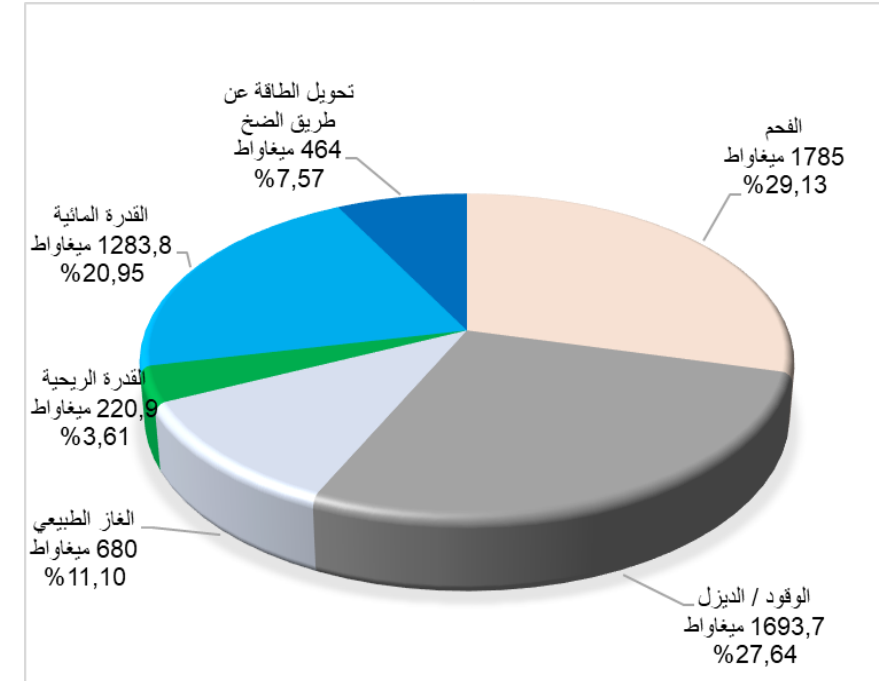


تطور المزيج الكهربائي الوطني المتعلق بالقدرة المنشأة

المزيج الكهربائي مع متم شهر غشت 2024 - ميغاواط -



المزيج الكهربائي لسنة 2009 - ميغاواط -



انتقلت القدرة الكهربائية المنشأة من 6127 ميغاواط سنة 2009 إلى 11980 ميغاواط متم شهر غشت 2024 (ارتفاع بنسبة 95%)

تراجع نسبة القدرة المنشأة من مصادر أحفورية باستثناء الفحم: تراجع الغاز بنسبة 4,14% والفيول بنسبة 13,23%

انتقلت القدرة الكهربائية للطاقات المتجددة من 1969 ميغاواط سنة 2009 إلى 5304 ميغاواط مع متم شهر غشت 2024 أي من 32.2% سنة 2009 إلى 44,3% من القدرة المنشأة الإجمالية متم شهر غشت 2024

تسريع تطوير مشاريع الطاقات المتجددة

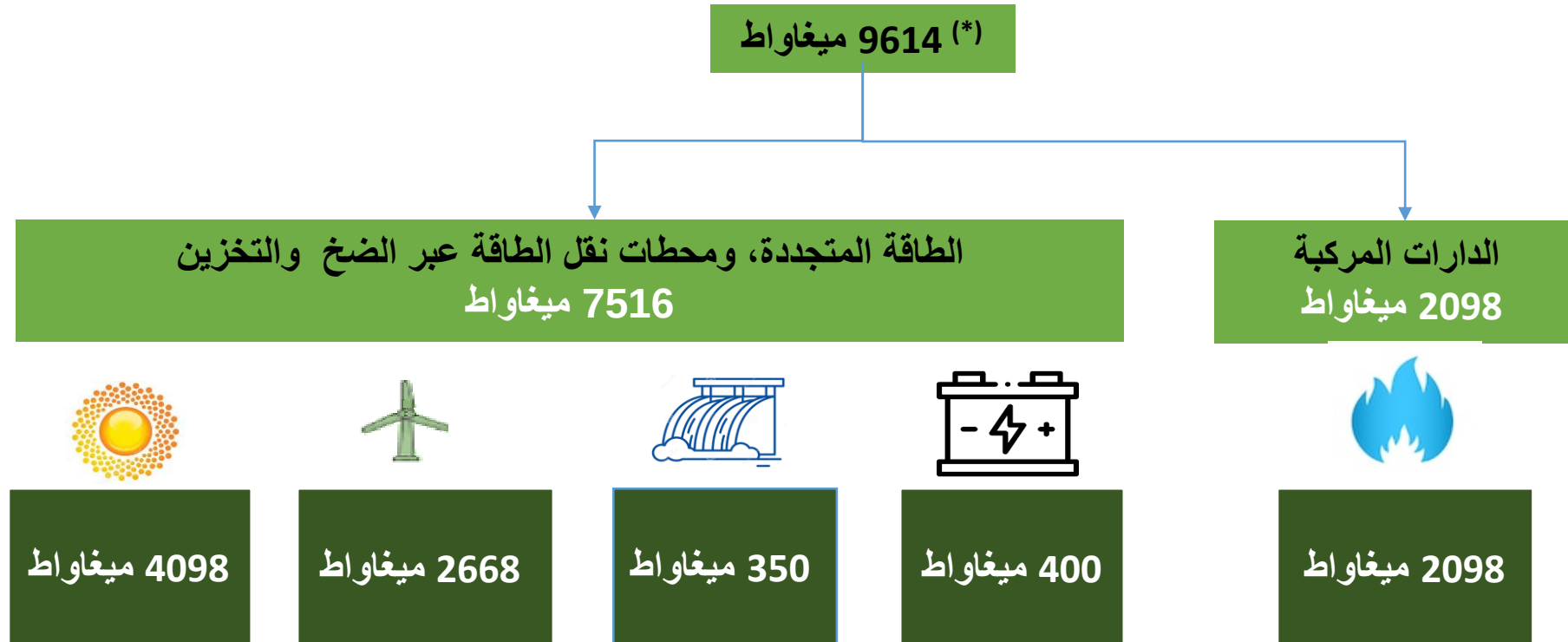
تشغيل قدرة إضافية تناهز 750 ميغاواط من مصادر متجددة.

منح الترخيص لقدرة كهربائية إضافية من مصادر متجددة تناهز 315 ميغاواط.

مواصلة تسريع إنجاز مشروع المركب الشمسي نور ميدلت لاستكمالها في أفق 2027.

مواصلة تطوير وإنجاز المشاريع المبرمجة (كمشاريع الطاقة الشمسية للمجمع المكتب الشريف للفوسفات، والمحطات الشمسية "نور أطلس"، ومشاريع الطاقة الشمسية نور فتوضوي 2 ...).

9614 ميغاواط مقررة في سنة 2027 (87,9 مليار درهم)



* دون الأخذ بعين الاعتبار المشاريع المعتمدة على الهيدروجين وتحتوية المياه وإزالة الكربون الصناعية

مضاعفة وتيرة الاستثمارات في الطاقات المتجددة بأكثر من أربع مرات،
لتنقل من حوالي 3,5 مليار درهم في السنة ما بين 2009 و2022 إلى استثمار سنوي يناهز في المعدل 15.1 مليار درهم ما بين 2023 و2027.

مواكبة الشبكة الكهربائية للانتقال الطاقى وتعزيز الاندماج الجهوي للشبكات الكهربائية

تعزيز الاستثمار بشبكة النقل الكهربائية لإدماج أمثل للطاقات المتجددة.

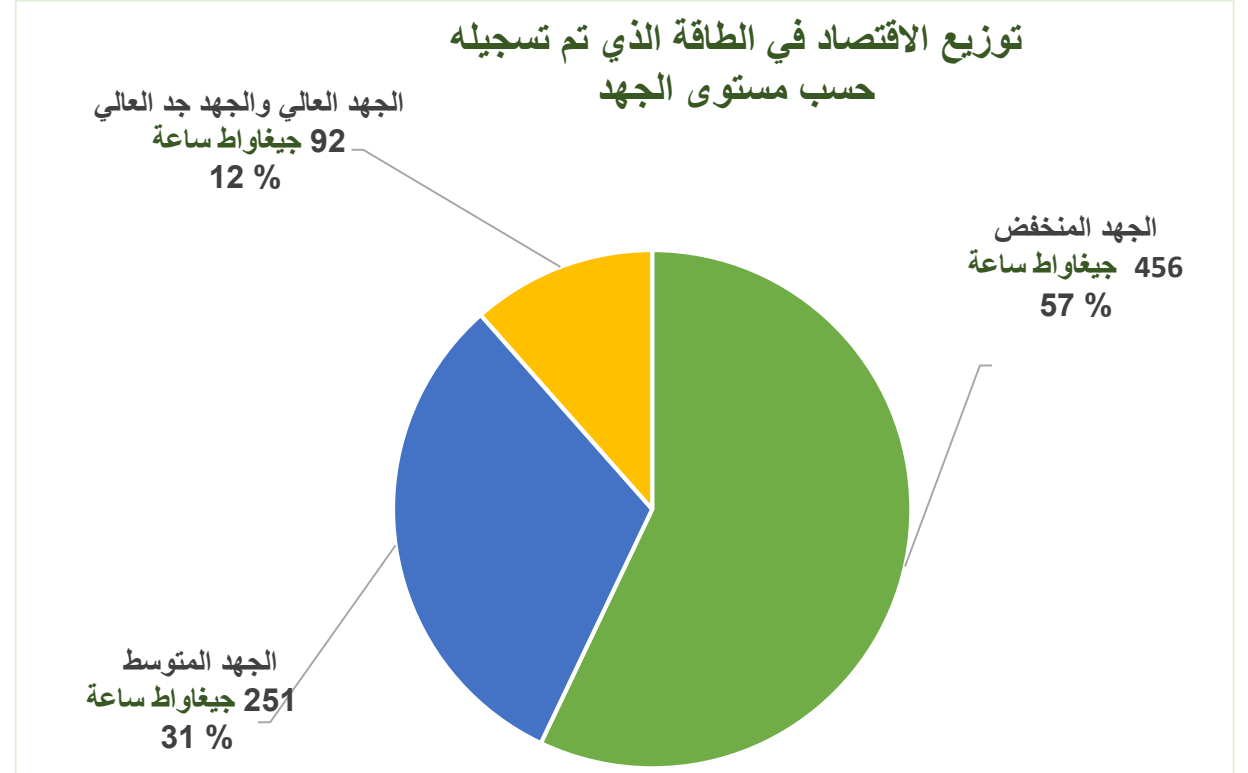
مشروع استراتيجي ونوعي لربط الجنوب بالوسط بخط قدرته 3 جيجاواط.

تعزيز الاندماج الجهوي للشبكات الكهربائية.

إنجاز تجربة نوعية لتشجيع الاقتصاد في استهلاك الطاقة

تفاعل كل فئات المستهلكين بتسجيل اقتصاد في استهلاك الطاقة الكهربائية

- تسجيل انخفاض في استهلاك حوالي 40% من إجمالي زبناء المكتب والموزعين.
- بلغ حجم الاقتصاد الذي راكمه الزبناء الذين سجلوا انخفاضا في استهلاكهم خلال شهري نونبر ودجنبر 2022 مقارنة مع نفس الشهرين من سنة 2021، حوالي 800 جغاواط ساعة (تمثل الاستهلاك السنوي لمدينة بكاملها).
- أثر إيجابي لهذه العملية بتحقيق اقتصاد مالي يناهز 240 مليون درهم خلال الشهرين المذكورين.



تم تعويض جميع الزبناء اللذين حققوا اقتصادا في استهلاك الكهرباء.

البرامج والمشاريع المنجزة والمستقبلية في مجال النجاعة الطاقية

- إطلاق برنامج دعم النجاعة الطاقية، (بدعم من التعاون الدولي)، بغلاف مالي يبلغ 200 مليون درهم، ويمتد من 2022 إلى غاية سنة 2026، ويستهدف قطاع البنايات والصناعة والإدارة العمومية.
- مواصلة إنجاز برنامج التأهيل الطاقى للمساجد، الذي مكن من تأهيل أكثر من 6000 مسجد موزعة على الصعيد الوطني، وبالتالي توفير 40% على الأقل من فاتورة الطاقة بالنسبة للمساجد.
- يتم تطوير منظومة معلوماتية للقياس والتتبع والتحقق "MRV" لتتبع ورصد النجاعة الطاقية على الصعيد الوطني، مما سيمكن من تقييم برامج ومشاريع النجاعة الطاقية في جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني.
- تنظيم عدة ورشات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة مسيري البنايات بالإدارات العمومية ومهنيي المؤسسات السياحية وقطاع الخدمات والصناعة والإدارة العمومية حول تبني إجراءات النجاعة الطاقية.
- تكوين 800 من الفاعلين الوطنيين والأفارقة في مجال النجاعة الطاقية وإزالة الكربون في القطاعات المستهلكة للطاقة.
- تقديم الدعم التقني للعديد من المؤسسات العمومية لتنفيذ مشاريع تقوية النجاعة الطاقية في أساطيل النقل الخاصة بها.



برنامج العمل 2025 في إطار المخطط الثلاثي 2025-2027

العدد	مشاريع التنقيب
4	الهيدروكربونات التقليدية
1	الهيدروكربونات الغير التقليدية
1	تحديد امتداد الجرف القاري الأطلسي

حصول سنة 2024

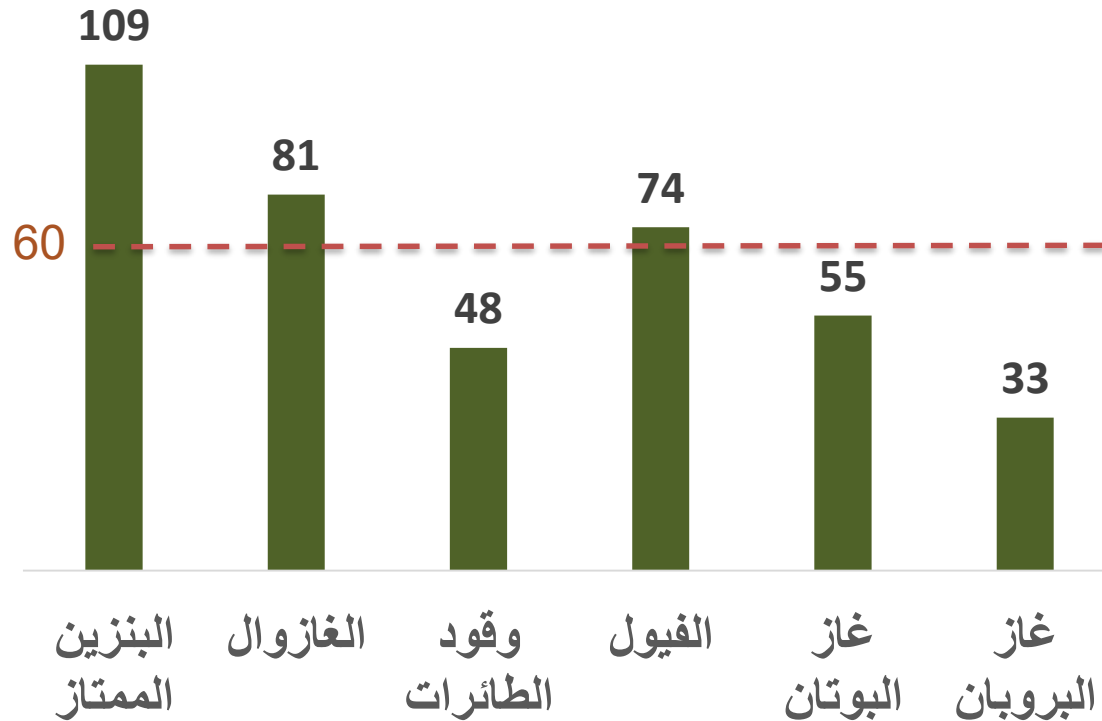
العدد	مشاريع التنقيب
3	بالمقاطع البحرية الهيدروكربونات التقليدية
2	بالمناطق البرية
1	الهيدروكربونات الغير التقليدية
2	إعادة معالجة البيانات الاهتزازية بالمناطق البرية وتحديد امتداد الجرف القاري الأطلسي

الرفع من قدرات تخزين المواد البترولية

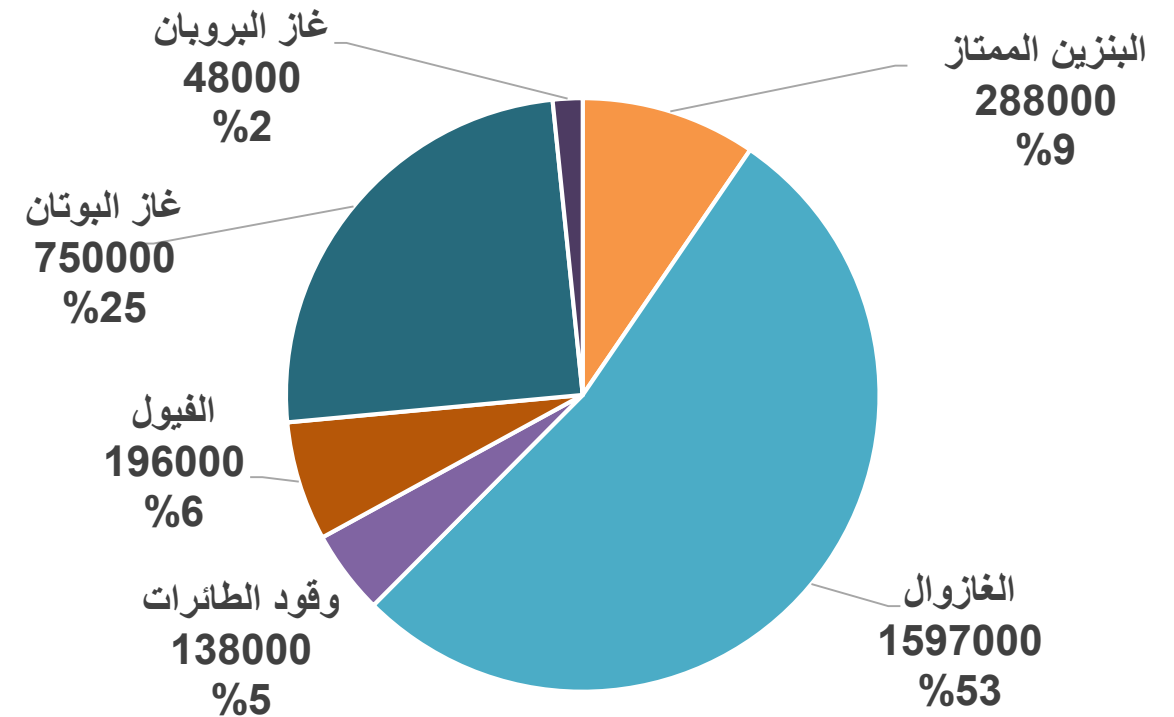
بلغ مستوى قدرات تخزين المواد البترولية حوالي 3 مليون متر مكعب موزعة كالتالي :

- المواد البترولية السائلة : 2.2 مليون م³، منها 90% متصلة بالموانئ؛
- غازات البترول المسيلة: 799.000 م³، منها 91% متصلة بالموانئ.

قدرات التخزين حسب المواد باليوم من الاستهلاك



قدرات التخزين حسب المواد بالمتر مكعب



لجنة تقنية مع صندوق المقاصة.

لجنة تخطيط البنية التحتية للمواد الطاقية.

لجنة مشتركة بين الوزارة والفاعلين في القطاع.

■ منذ بداية الولاية الحكومية :

- ✓الشروع في استغلال قدرات تخزينية جديدة تفوق مليون متر مكعب.
- ✓استثمار مالي يقارب 2.8 مليار درهم .

■ الشروع في استكمال إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الخواص نهاية سنة 2024 :

- ✓ الرفع من قدرات التخزين بما يناهز 69 ألف متر مكعب.
- ✓استثمار مالي يقارب 204 مليون درهم.

■ أفق سنتي 2025-2026 :

- ✓إنجاز قدرة تخزينية إضافية تناهز 470 ألف متر مكعب.
- ✓استثمار مالي يناهز 1,7 مليار درهم.

خارطة طريق لتطوير البنية التحتية للغاز الطبيعي

احتياجات مهمة من الغاز الطبيعي على المدى القريب

- الحاجيات الحالية لقطاع الصناعة بمنطقة القنيطرة.
- أكثر من 2 جيجاواط كقدرة حرارية غازية جديدة مبرمجة بمخطط التجهيز للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في أفق سنة 2027.
- التطوير الصناعي لمجموعة من الأنشطة كمرحلة أولية قبل استعمال الهيدروجين.

الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز الاستقلالية الطاقية الوطنية.
- المساهمة في خفض انبعاثات غاز الكربون بالنظام الكهربائي الوطني باستعمال الغاز الطبيعي كطاقة انتقالية (الانتهاء من استعمال الفئول وتقليص استعمال الفحم).
- تعزيز نمو صناعة وطنية "خالية من الكربون".
- التوفر على بنية تحتية مرنة قابلة للاستخدام على المدى البعيد لنقل الهيدروجين الأخضر وغازات أخرى ذات أثر بيئي منخفض.

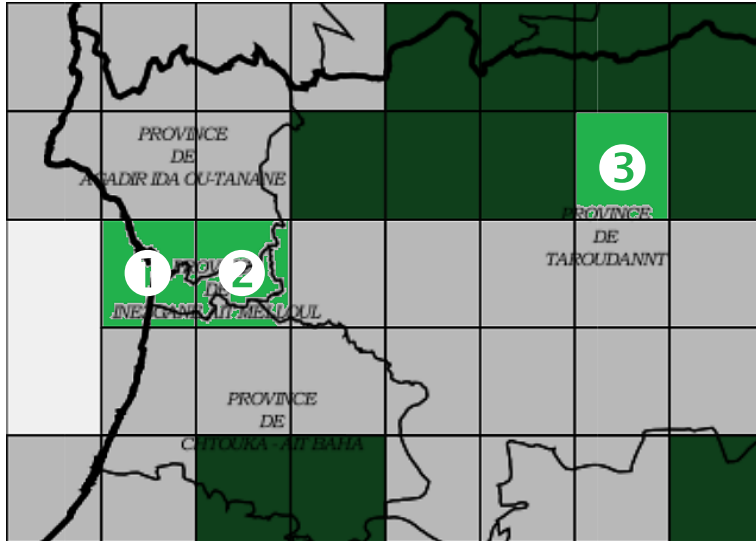
الأكراهات وأولويات الدولة

- تسريع تنزيل المرحلة الأولى (الدراسات والانجاز).
- قابلية المشروع للتمويل (التدبير التنسيقي للمخاطر).
- تقليص المساهمة المالية للدولة مع تحديد دور القطاع الخاص الوطني والدولي (شراكة بين القطاع العمومي والخاص).

المشاريع التي سيتم إطلاقها أواخر سنة 2024

مشروع إنجاز 3 خرائط جيولوجية بمقياس 1:50.000 في منطقة الأطلس الكبير والطابقة للخرائط الطبوغرافية المنتظمة لأكادير وغابة أدمين وأولاد برحيل بأقاليم أكادير إدا أوتانان وتارودانت

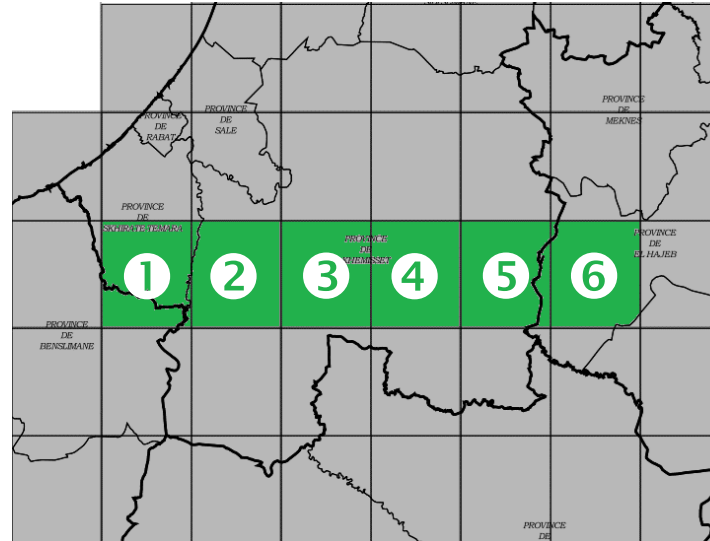
ميزانية الاستثمار التقديرية 2.385.600,00 درهم



1 أكادير 2 غابة أدمين 3 أولاد برحيل

مشروع إنجاز 6 خرائط جيوكيميائية متعددة العناصر بمقياس 1:50.000 في جهة الرباط - سلا - القنيطرة المطابقة للخرائط الطبوغرافية المنتظمة لسيدي بطاش، والرماني، وتيداس، وسبت آيت إيكو، وبوقشمير وأكوراي.

ميزانية الاستثمار التقديرية 7.371.600,00 درهم

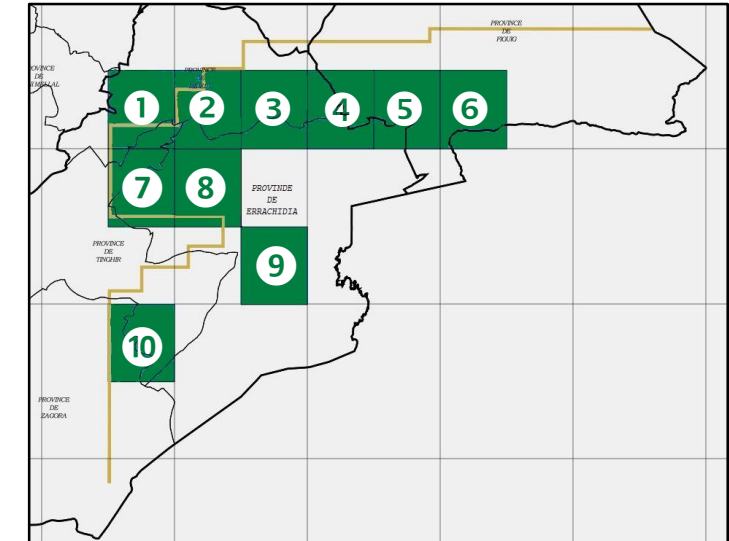


1 سيدي بطاش 2 الرماني 3 تيداس
4 سبت آيت إيكو 5 بوقشمير 6 اكوراي

المشاريع التي تم استكمال انجازها سنة 2024

مشروع إنجاز 10 خرائط جيوكيميائية بمقياس 1:100.000 والمطابقة للخرائط الطبوغرافية المنتظمة لتونفيت والريش وكوراما وتازوكرات وبوعنان وزلمو وتينجداد وكلميمة وارفود وتاغبالت، بجهة درعة - تافيلالت وجهة الشرق.

إطار المشروع : التعاون الصيني - المغربي
ميزانية المشروع : 75 مليون درهم

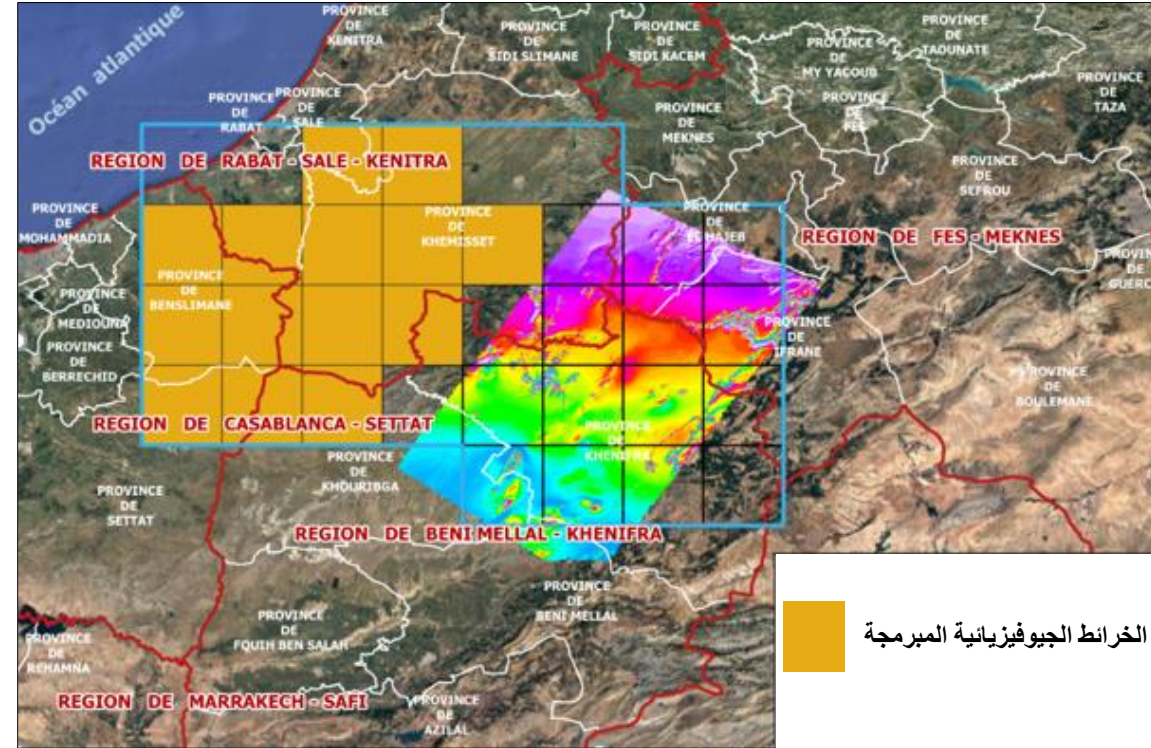


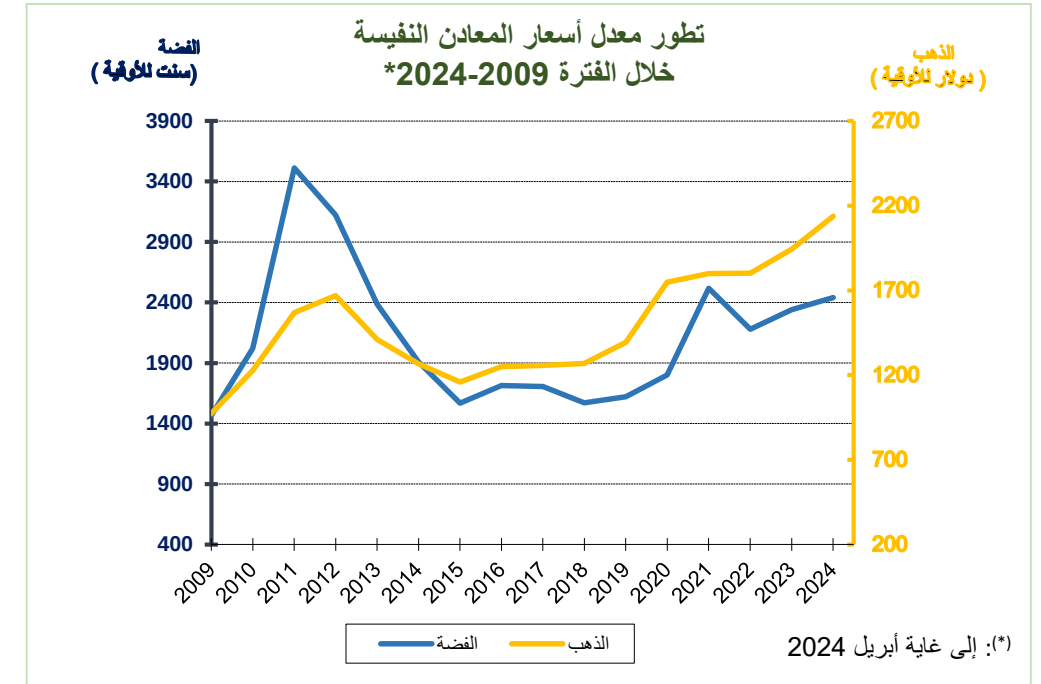
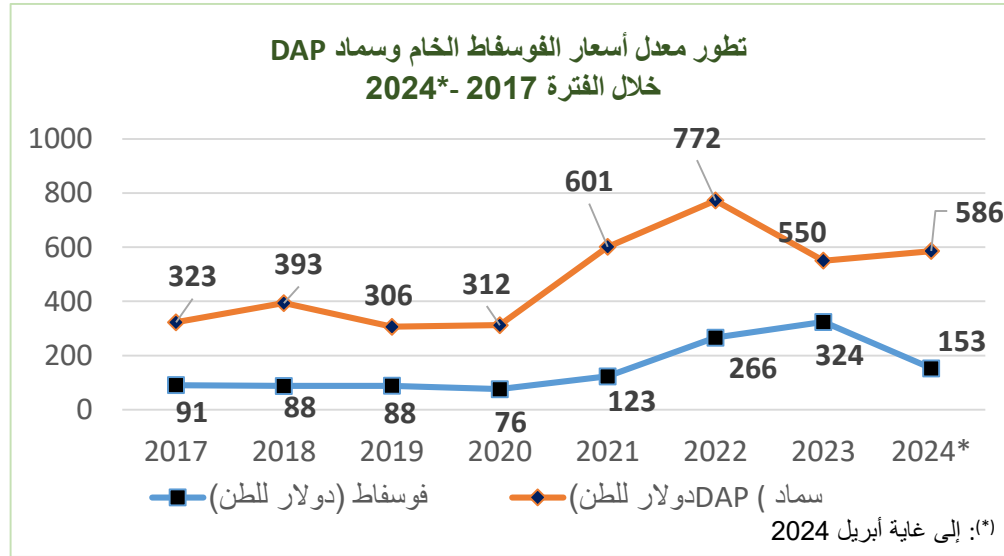
1 بوعنان 2 تازوكرات 3 كوراما 4 كلميمة 5 وارفود 6 تاغبالت
7 زلمو 8 تينجداد 9 كلميمة 10 وارفود

تقوية البنية التحتية الجيو علمية

المبرمجة لسنة 2025

مشروع إنجاز حملة للمسح الجيوفيزيائي بواسطة الطائرة باستعمال الطرق الإشعاعية والمغناطيسية والكهرومغناطيسية بمرتفعات وسط المغرب لما يعادل 14 خريطة بمقياس 1:50.000 على مساحة تصل إلى 10 000 كلم²
الميزانية التقديرية للمشروع : 12 مليون درهم





مؤهلات وطنية هامة بالنسبة لمجموعة من المواد المعدنية

أهم مؤشرات القطاع المعدني الوطني (أرقام سنة 2023)



≈ 51 644

منصب شغل



19,3 %

مساهمة القطاع في
قيمة الصادرات الوطنية

الاستثمار
المعدني

30,26
مليار درهم

28,7
مليون طن من الفوسفاط

منها

31,8
مليون طن



الإنتاج

6063,4
طن

معادن محولة

6,2
مليون طن



الحمض الفوسفوري

10,9
مليون طن



الأسمدة



التحويل

رقم المعاملات

100,84
مليار درهم

الرؤية الجديدة لتنمية الصناعات المعدنية

إصلاح يهدف إلى إحداث تغيير نوعي في قطاع التعدين



تطوير الصناعة الوطنية

ثلاثية الأبعاد

" الانتقال الطاقوي

والانتقال الرقمي

وتطوير الرأسمال البشري "

1 إدماج السياسة المعدنية في السياسة الوطنية للتنمية الصناعية

2 تقييم المعادن والفلزات الاستراتيجية والحرارة

3 الرفع من الاستثمار القوي في المعرفة والبحث والتطوير في القطاع المعدني

4 تطوير قطاع معدني مستدام (وفق المعايير البيئية والاجتماعية والحكامة)

5 وضع استراتيجية لتعزيز التموقع الإقليمي والقاري للمغرب عبر القطاع المعدني

6 محاور تهدف إلى إعادة تموقع القطاع المعدني في الاقتصاد الوطني



إعادة الهيكلة
المؤسسية



الرقمنة وتبسيط المساطر
والإجراءات الإدارية



التممين والتحويل
الصناعي



الإصلاح التشريعي
والتنظيمي



جاذبية الاستثمار



تنمية مجالية مسؤولة
وتقوية الأثر الاجتماعي

انخراط القطاع المنجمي في تحقيق الحياد الكربوني

انخراط المجمع الشريف للفوسفات لتحقيق الحياد الكربوني

فيما يخص الصناعة الفوسفاتية
ومصادر طاقتها، قبل 2030

100% من الطاقة الخضراء بحلول 2027
إنتاج جل الطاقة الكهربائية من الطاقة الريحية، الشمسية،
الكهرومائية والتوليد المشترك



100% من مصادر المياه غير التقليدية ابتداء من 2024
تحلية مياه البحر و معالجة المياه العادمة



فيما يخص الانبعاثات الناجمة عن المواد
واستعمالها قبل 2040

أسمدة ملائمة للتربة و النباتات



احتجاز الكربون

تثمين احتجاز الكربون من طرف التربة و النباتات
لصالح الفلاح

أهداف طموحة ومستدامة





برامج التنمية المستدامة

التدبير المندمج والمستدام للنفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري

الأهداف: دعم التحول الى تدبير مستدام ومندمج للنفايات مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف ومبادئ الاقتصاد الدائري، المبني بالخصوص على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية وكذا تحسين البيئة المعيشية للسكان.

تدبير النفايات المنزلية

برنامج عمل سنة 2025

226,19 مليون درهم

تأهيل وإغلاق المطارح غير
المراقبة

المطارح المراقبة ومراكز
طمر وتثمين النفايات
المنزلية

حصيلة سنة 2024

125,24 مليون درهم

تأهيل وإغلاق المطارح غير
المراقبة

المطارح المراقبة ومراكز
طمر وتثمين النفايات
المنزلية

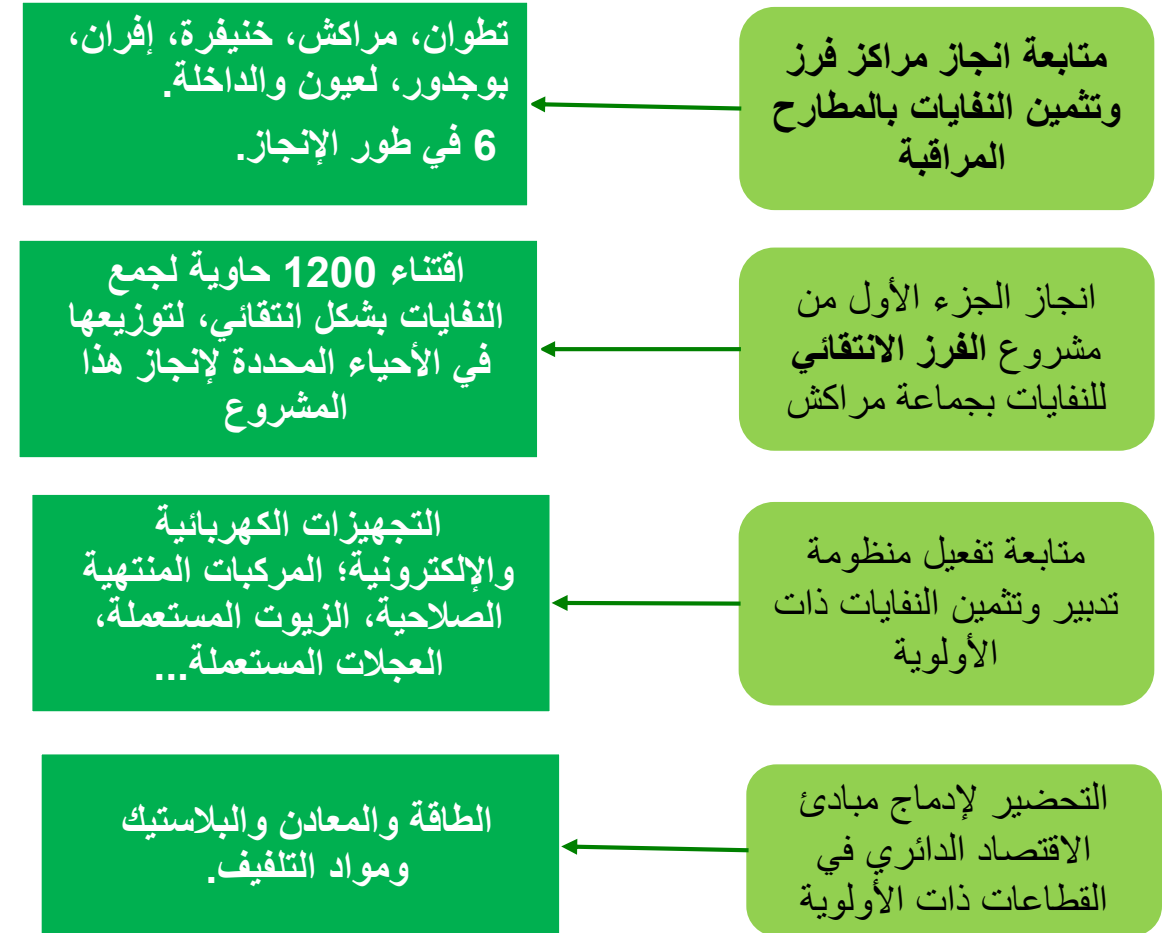
التدبير المندمج والمستدام للنفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري

البرنامج الوطني لتثمين النفايات

برنامج عمل سنة 2025



حصيلة سنة 2024



برنامج عمل سنة 2025

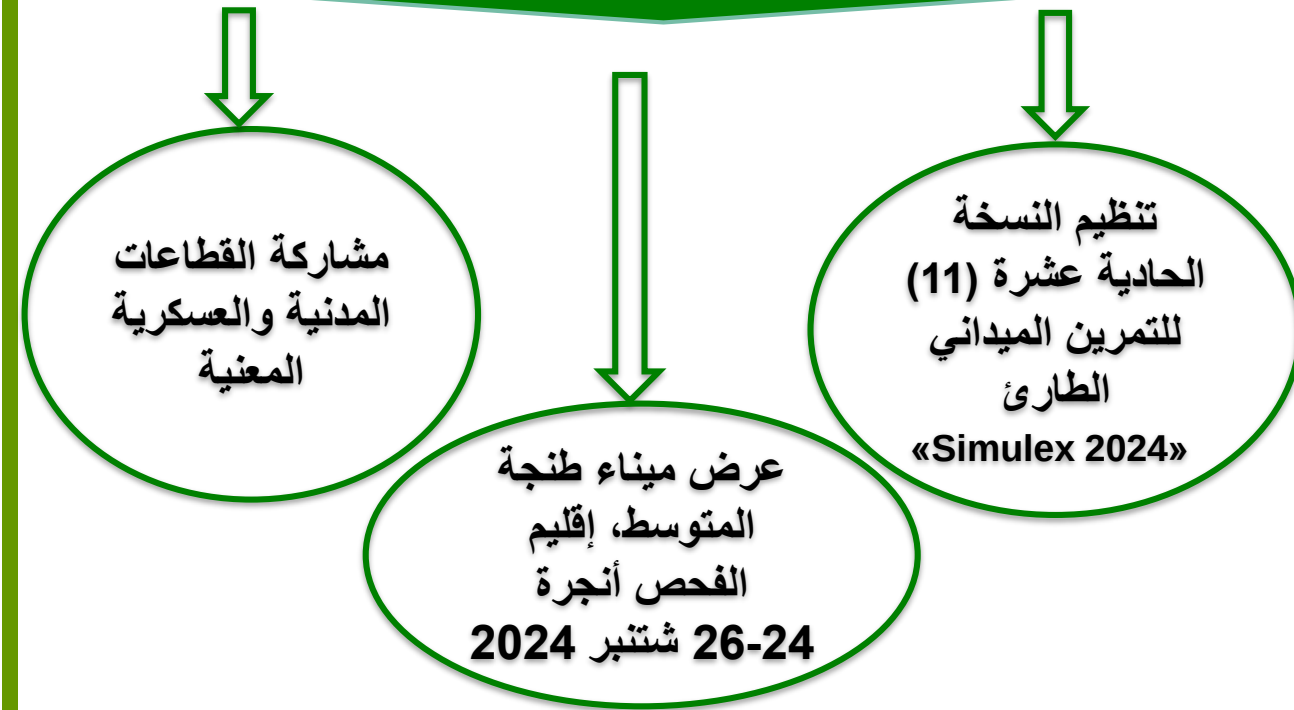
تحسين المخطط الاستعجالي الوطني لمكافحة التلوث البحري الطارئ

- تعزيز إطار الحكامة لضمان تقوية آليات التعاون والتنسيق بين القطاعات المدنية والعسكرية المعنية؛
- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي ذي الصلة؛
- تحديد استراتيجيات التدخل لمكافحة التلوث البحري الطارئ؛
- تحديد الحاجيات الضرورية من المعدات والوسائل؛
- اقتراح آلية للتمويل؛
- تعزيز التكوين والتدريب والتواصل في هذا المجال.



حصىلة سنة 2024

التمرين الميداني لمحاكاة تفعيل المخطط الاستعجالي الوطني لمكافحة التلوث البحري الطارئ



تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ

برنامج عمل سنة 2025

- الانتهاء من إعداد البلاغ الوطني الخامس حول التغير المناخي وتقرير الشفافية لكل سنتين للتغير المناخي؛
- إنهاء إعداد المساهمة المحددة وطنيا في صيغتها 3.0 ووضعها لدى الأمانة التنفيذية للاتفاقية الإطار للمناخ؛
- استكمال إطار الشفافية المتكامل حيث سيتم التفعيل النهائي للمنصة الرقمية (MRV) المعدة لتتبع تنفيذ "المساهمة المحددة وطنيا"؛
- مواصلة تنزيل المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف على المستوى الترابي؛
- إعداد المخطط الترابي للمناخ بجهة الرباط سلا القنيطرة؛
- المشاركة في الدورة الثلاثون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التغير المناخي (كوب 30).

حصيلة سنة 2024

- مواصلة إعداد البلاغ الوطني الخامس وتقرير الشفافية لكل سنتين للتغير المناخي؛
- استكمال إعداد استراتيجية وطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050، في شقها الكمي، وتقديمها للأمانة التنفيذية للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ؛
- الشروع في تفعيل المنصة الرقمية لنظام المتابعة والإبلاغ والتحقق MRV لتتبع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا؛
- مواصلة إنجاز مشروع "إطار الشفافية المتكامل لتتبع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا" CBIT؛
- مواصلة إعداد المخططات الجهوية للتكيف بالخمس جهات التالية: سوس ماسة، مراكش تانسيفت، الجهة الشرقية، بني ملال الخنيفة ودرعة تافالنت؛
- المشاركة في أشغال مؤتمر COP29 من خلال تنظيم أنشطة موازية برواق المملكة المغربية.

برنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي

أهداف البرنامج

- تأهيل وحماية وتثمين 35 موقع ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية، مع الأخذ بعين الاعتبار التنمية الترابية والإيكولوجية والسوسيو اقتصادية والتوزيع الترابي؛
- المساهمة ودعم الجماعات الترابية بخصوص تهيئة المناطق الخضراء؛
- المحافظة على المجالات الرطبة وجعلها أحد ركائز جلب الاستثمارات في المجال السياحي والترفيهي.

برنامج عمل سنة 2025

حصيلة سنة 2024

المساهمة في إنجاز برامج تثمين الأوساط البيئية المدرجة في مختلف الاتفاقيات الموقعة، بغلاف مالي يبلغ 25 مليون درهم تخصص :

- تأهيل منتزه عين فيتال واجعبو بإفران (04 ملايين درهم) ؛
- تثمين النفايات المعدنية وتهيئة المواقع الخاصة بها بإقليم جرادة (14 مليون درهم).
- خلق حزام أخضر بإقليم طاطا (04 ملايين درهم) ؛
- التأهيل البيئي لموقع مصب ملوية (03 ملايين درهم).

وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه، تم :

- الشروع في تحيين الاستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي طبقا للإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي ؛
- متابعة تحيين قاعدة البيانات الوطنية للتنوع البيولوجي؛
- التوقيع على اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل دعم المغرب لأعداد عناصر لمشروع القانون المتعلق بالسلامة الإحيائية المتكامل ؛
- إطلاق مشروع ممول من طرف الصندوق العالمي للبيئة يهدف إلى تفعيل الإطار الوطني بخصوص الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع وتطوير منتجات الموارد الجينية المبتكرة وسلاسل القيمة.

سيتم رصد 19 مليون درهم لدعم مشاريع حماية وتثمين الأوساط البيئية والتي تهم:

- مواصلة تأهيل منتزه عين فيتال واجعبو بإفران (05 ملايين درهم) ؛
- مواصلة تثمين النفايات المعدنية وتهيئة المواقع الخاصة بها بإقليم جرادة (1 مليون درهم) ؛
- تهيئة وتثمين المنتزه الوطني لإفران 2023-2027 (05 ملايين درهم) ؛
- تهيئة بحيرة اللفة بالحي الحسني بالدار البيضاء (05 ملايين درهم) ؛
- تهيئة الغابة الحضرية العرعار بأسفي (03 ملايين درهم).

وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه، سيتم :

- تحيين الاستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي لما بعد 2020؛
- وضع خطة وطنية لتمويل الاستراتيجية؛
- تعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بحماية وتثمين التنوع البيولوجي؛
- مواصلة تنفيذ المشروع المتعلق بتفعيل الإطار الوطني بخصوص الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع وتطوير منتجات الموارد الجينية المبتكرة وسلاسل القيمة.

الرصد والمراقبة



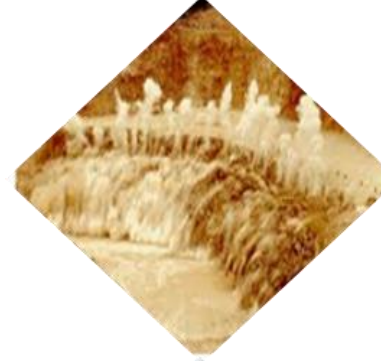
4

المراقبة والوقاية من المخاطر في مجالي الطاقة والمعادن

مواكبة المشاريع الطاقية والمعدنية والمتعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني و بآلات الضغط

برنامج عمل سنة 2025

- إعداد وإنجاز برنامج سنوي لمراقبة جودة المواد النفطية بتنسيق مع المديريات الجهوية والإقليمية المكلفة بأخذ عينات هذه المواد وإرسالها للمختبر الوطني للطاقة والمعادن وملحقاته من أجل التحليل؛
- افتتاح المقر الجديد للمختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء؛
- اقتناء وتشغيل مختبرات متنقلة تابعة للمختبر الوطني للطاقة والمعادن من أجل تعزيز مراقبة جودة المواد البترولية؛
- اقتناء المعدات التقنية من أجل تعزيز قدرات المختبر الوطني للطاقة والمعادن وملحقاته وذلك لتمكين المستهلكين من التزود بمواد مطابقة للمواصفات القانونية.



- إعداد دلائل حديثة للمراقبة كأداة للقيام بعمليات المراقبة من قبل المصالح الخارجية للوزارة؛
- مواصلة إعداد مشاريع المواصفات المغربية وخصوصا تلك المتعلقة بالطاقات المتجددة والمواد البترولية وزيوت التشحيم والمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والصناعة المعدنية، وذلك بتنسيق مع المعهد المغربي للتقييس؛
- الرفع من عدد زيارات المراقبة للمنشآت الطاقية والمنجمية ومصانع ومستودعات تخزين المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني، وكذا المنشآت التي تتوفر على آلات الضغط البخاري والغازي؛
- اقتناء المعدات التقنية من أجل تمكين المصالح الخارجية من القيام بمهام المراقبة على أحسن وجه؛
- مواكبة المشاريع الطاقية والمنجمية وكذا المشاريع الصناعية التي تحتوي على آلات الضغط البخاري والغازي وكذا تلك المتعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني من خلال إعطاء التراخيص اللازمة لتحقيق هذه المشاريع.

تعزيز المراقبة والرصد و التقييم البيئي

برنامج عمل سنة 2025

حصيلة سنة 2024

نظام المراقبة والتراخيص

مجال المراقبة

- إعداد برامج للمراقبة على المستوى الجهوي والسهر على تنفيذها ؛
- متابعة مراقبة وحدات إنتاج زيت الزيتون بتنسيق مع الجهات المعنية؛
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية والنيابة العامة ووزارة العدل؛
- مواصلة دعم القدرات في مجال المراقبة البيئية على الصعيد الجهوي وتعزيز الشرطة البيئية بعناصر جديدة .

مجال التراخيص

- مواصلة تجويد النظام المعلوماتي e-services.environnement.gov.ma

مجال المراقبة

- إنجاز أكثر من 950 عملية مراقبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية إلى حدود شتنبر 2024؛

مجال التراخيص

- منح التراخيص التالية:
 - 26 شركة لجمع ونقل النفايات الخطرة؛
 - 10 منشآت متخصصة في معالجة النفايات الخطرة.

التقييم البيئي

- تنزيل المساطر والآليات لتفعيل القانون 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي؛

- إعداد المبادئ التوجيهية والمرجعية القطاعية لمساطر التقييم البيئي؛

- إنجاز نظام معلوماتي خاص بمنح الاعتمادات لمكاتب الدراسات لإنجاز الدراسات المتعلقة بالتقييم البيئي،

- تسليم 04 قرارات للموافقة البيئية من طرف اللجنة الوطنية؛

- استكمال إنجاز الدراسة الخاصة بالمبادئ التوجيهية للتقييم البيئي الاستراتيجي،

- السهر على مراعاة الشق البيئي في أشغال اللجنة المكلفة بالاستثمار؛

- تتبع أشغال اللجنة الوزارية التقنية للقيادة التي تبث في حالة رفض المشاريع من طرف اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار؛

تعزيز المراقبة والرصد و التقييم البيئي

برنامج عمل سنة 2025

حصيلة سنة 2024

رصد الساحل

متابعة تنفيذ برامج الرصد :

- جودة مياه الشواطئ : **204 شاطئ؛**
- رمال الشواطئ (بما في ذلك النفايات) : **63 شاطئ؛**
- التلوث الساحلي والبحري .
- 38 محطة** لرصد بالواجهة المتوسطية؛
- 54 محطة** بالسواحل الأطلسية (طنجة-أكادير)؛



رصد الهواء

متابعة تنفيذ البرنامج :

- وضع المحطات المبرمجة والمحددة برسم 2024
- التوقيع على اتفاقيات أو ملحقات مع وزارة الداخلية والجهات لاقتناء محطات أخرى
- تجديد 3 محطات.
- مواصلة صيانة الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء.
- تقوية القدرات و مواكبة الجهات
- إعداد نشرات وتقارير حول جودة الهواء

- هدف البرنامج : اقتناء ووضع **140 محطة** ثابتة لقياس جودة الهواء في أفق 2030.

- الغلاف المالي للبرنامج : **367 مليون درهم.**

- عدد المحطات المتوفرة إلى حدود 2024: **70** محطة، منها **20** تم تجديدها؛
- عدد المحطات طور الوضع : **14** محطة (بصدد إعلان طلبات العروض) ؛
- عدد المحطات موضوع اتفاقيات في إطار الشراكة مع وزارة الداخلية و الجهات : **8** محطة

المجموع : 92 محطة

عدد التحاليل المخبرية والقياسات

التوقعات 2025	2024	2023	
	45556	44547	عدد التحاليل (الماء والرواسب)
	10800	9675	عدد القياسات (الغازات و الجزيئات العالقة)
97%	(94%) 56356	(92%) 54222	المجموع

تجديد شهادة الاعتماد طبقا لمرجع الاعتماد
17025NM/ISO الخاص بالمختبرات
(2024)، والعمل مستمر لتوسيع مجالات
التحاليل للاعتماد (2025).



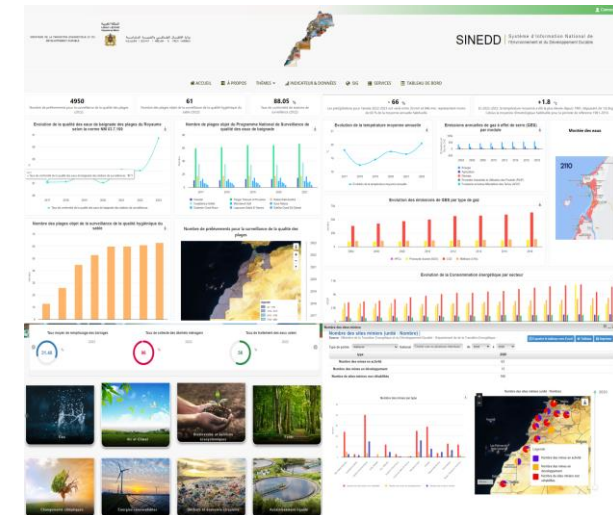
برنامج عمل سنة 2025

- تعزيز أنظمة المعلومات الوطنية والجهوية للبيئة والتنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار مجال التكيف مع التغيرات المناخية ؛
- تنظيم سلسلة من الورشات الموضوعاتية مع مختلف الشركاء من أجل إعداد ونشر التقرير الخامس حول حالة البيئة بالمغرب؛
- تحيين تكلفة التدهور البيئي بالمغرب من أجل تقييم مدى التدهور البيئي الذي تعرفه بلادنا.



حصيلة سنة 2024

- تحديث تصاميم الأنظمة المعلوماتية الجهوية والوطنية للبيئة والتنمية المستدامة ؛
- تحيين البيانات والمؤشرات المتوفرة لدى الشركاء حول حالة البيئة من خلال النظام الوطني للمعلومات البيئية و التنمية المستدامة؛
- إعداد دراسة لتعزيز أنظمة المعلومات على الصعيد الوطني والجهوي بوحدة تتعلق بالتكيف مع التغيرات المناخية (PNUD) ؛
- إطلاق مسلسل إعداد التقرير الخامس لحالة البيئة بالمغرب .
- إعداد دراسة وطنية لأربع حسابات الفرعية : حساب الغطاء الأرضي، وحساب المياه، وحساب الكربون، وحساب البنى التحتية للنظم الإيكولوجية.



الشراكة والتعاون



5

برنامج عمل سنة 2025

- متابعة تفعيل برامج العمل المنبثقة عن الاتفاقيات المبرمة في إطار التعاون الثنائي ومع المؤسسات الدولية للتنمية؛
- مواصلة تفعيل "الشراكة الخضراء" مع الاتحاد الأوروبي؛
- متابعة تعبئة الموارد المالية المتاحة على الصعيد الدولي لدعم تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذ التزامات المغرب في إطار الاتفاقيات الدولية؛
- مواصلة تعزيز التعاون الإفريقي، خاصة مشروع خط أنابيب الغاز نيجيريا-المغرب ومبادرة تعزيز وصول دول الساحل إلى المحيط الأطلسي؛
- البحث عن فرص جديدة للتعاون الثنائي المتعدد الأطراف لدعم تنزيل البرامج الوطنية في مجالات الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.



حصيلة سنة 2024

- تعبئة ما يقارب 37 مليون دولار أمريكي في إطار التعاون الدولي لإنجاز مشاريع في ميادين تغير المناخ والتنوع البيولوجي وإدارة النظم البيئية الطبيعية والتنوع البيولوجي والاقتصاد الدائري؛
- تعزيز الدبلوماسية في مجالي الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة للمساهمة في إشعاع المغرب على الصعيد الإقليمي والدولي:
- ترأس أشغال الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA 6) في فبراير 2024؛
- المشاركة الفعالة في أشغال الدورة التاسعة والعشرون لمؤتم المناخ بباكو "كوب 29"؛
- تفعيل مذكرة التفاهم المتعلقة بالشراكة الخضراء مع الاتحاد الأوروبي؛
- التوقيع على خطة العمل الرابعة في مجال البيئة مع الولايات المتحدة الأمريكية (2024-2027)؛
- التوقيع مع فرنسا على شراكة استراتيجية حول التعاون في مجالات الطاقة والربط والانتقال الطاقوي؛
- مواصلة المشاورات مع بعض الدول الإفريقية خاصة نيجيريا والسنغال بشأن مشروع خط أنابيب الغاز نيجيريا-المغرب، بهدف تعزيز التكامل الطاقوي الإقليمي؛
- تفعيل مبادرة جلالة الملك نصره الله بهدف تعزيز وصول دول الساحل إلى المحيط الأطلسي عبر مشاريع طاقة طموحة.
- التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة في مجالات الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة مع كل من السعودية وكوريا الجنوبية وتركيا وملاوي والكونغو والسينغال وبلجيكا وهولندا وألمانيا...

تعزيز الشراكة في مجال التنمية المستدامة

برنامج عمل سنة 2025

- تنظيم النسخة الأولى من الأكاديمية الخضراء الإفريقية، التي اختير المغرب لاستضافتها من أجل تكوين ودعم قدرات البلدان الإفريقية المستفيدة من برنامج في مجال الاقتصاد الأخضر المندمج؛
- النسخة الثانية من برنامج دعم مشاريع الجمعيات البيئية بشراكة مع برنامج المنح الصغرى التابع لصندوق البيئة العالمية (PMF/FEM) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) بمبلغ مالي يقدر ب 500 000 دولار؛
- تنظيم المسابقة الثانية لبرنامج دعم الابتكار في التكنولوجيات وفتح طلبات العروض لسنة 2025 لدعم مشاريع المقاولين الشباب؛
- إنجاز دراسة حول ريادة الأعمال الخضراء في المغرب، من أجل تقديم اقتراحات لتعزيز المقاولين الشباب.



حصيلة سنة 2024

تم إنجاز عدة أنشطة مع مختلف الفاعلين، نذكر منها :

- التوقيع على اتفاقيات للشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير وجامعة محمد السادس المتعددة التخصصات التقنية ومؤسسة محمد السادس للمحافظة على البيئة من أجل تنزيل مضامين السياسة الوطنية للانتقال الطاقى والتنمية المستدامة؛
- إنجاز عدة دراسات ميدانية بشراكة مع القطاع الخاص في إطار الحد من إشكالية البلاستيك و تطوير الاقتصاد الدائري؛
- إطلاق المرحلة الثانية من برنامج دعم المقاولات الناشئة الخضراء (Programme Cleantech) بتعاون مع صندوق البيئة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. حيث تم خلال تنظيم أول مسابقة للبرنامج، اختيار 9 مشاريع الأكثر ابتكارا للاستفادة من الغلاف المالي المخصص لها والذي يقدر ب 950,000 درهم.



التوعية والإعلام والتربية البيئية

برنامج عمل سنة 2025

- تنظيم الدورة 15 لجائزة الحسن الثاني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- إطلاق حملة مواطنة جديدة لمواكبة إصدار وتنزيل استراتيجية التنمية المستدامة في أفق 2035؛
- تطوير برنامج جديد للتربية البيئية، على الصعيدين المركزي والجهوي يثمن المكتسبات ويواكب الدينامية الوطنية والدولية في هذا المجال؛
- تطوير العرض الإعلامي والتواصلي للوزارة بما في ذلك إدراج إنتاجات فنية لمواكبة الأوراش الكبرى التي تشرف عليها الوزارة.



حصيلة سنة 2024

- تكثيف حملات التواصل والإعلام بمختلف المحافل الدولية والوطنية مثل كوب 28 و رئاسة المملكة للدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة؛
- تنظيم تظاهرات علمية، ومواكبة مختلف الفعاليات التي تشارك فيها الوزارة بما في ذلك الاحتفال باليوم العالمي للبيئة واليوم العربي للبيئة واليوم العالمي للصحافة؛
- استكمال تهيئة 6 مؤسسات تعليمية بجهة الدار البيضاء-سطات وتجهيزها ببنيات تحتية لتعزيز التربية البيئية (الطاقة الشمسية، السقي بالتنقيط، فرز النفايات،...)
- تنظيم عدة لقاءات للتربية البيئية والتوعية والتحسيس لفائدة الناشئة والتلاميذ على الصعيدين المركزي والجهوي ومواصلة إحداث الأندية البيئية بالمدارس الوطنية.



الميزانية الفرعية
لوزارة الانتقال
الطاقة والتنمية
المستدامة برسم
سنة 2025

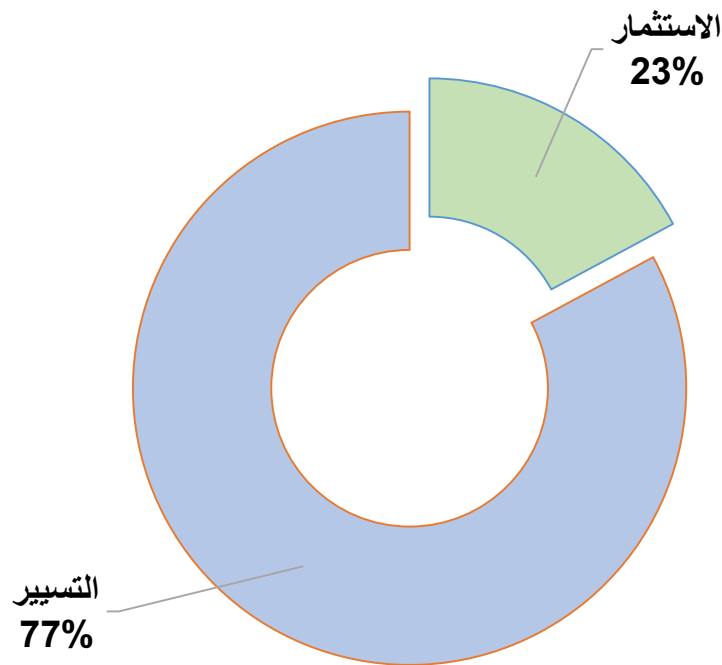


تقديم ميزانية الوزارة برسم سنة 2025

ميزانيتي التشغيل والاستثمار لسنة 2025

785,292 مليون درهم

(منها حوالي 500 مليون درهم مخصصة لقطاع الانتقال الطاقوي وقطاع التنمية المستدامة، وحوالي 285 مليون درهم كإعانات مقدمة للمؤسسات تحت الوصاية)



الموظفون : 260.581.000 درهم

ميزانية التشغيل : 606.502.000 درهم

المعدات والنفقات المختلفة : 345.921.000 درهم

ميزانية الاستثمار : 178.790.000 درهم

توزيع الإعانات -الانتقال الطاقى-

■ مساهمة الدولة فى ميزانية التشغيل الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

بالمليون درهم

2025	2024	
87,89	85,45	المركز الوطنى للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
78,85	78	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط
42,39	40,6	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية
3,5	3,5	معهد المعادن بمراكش
2,65	2,6	معهد المعادن بتويسيت
215,280	210,150	المجموع

■ مساهمة الدولة فى ميزانية الاستثمار الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

بالمليون درهم

2025	2024	
41,1	41,1	المركز الوطنى للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
12	8,4	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية
9,5	8,4	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط
1,780	1,780	معهد المعادن بمراكش
0,98	0,98	معهد المعادن بتويسيت
65,36	60,66	المجموع

توزيع الإعانات - التنمية المستدامة -

■ ميزانية التسيير : الإعانات المرصدة للمرافق التابعة لقطاع التنمية المستدامة

(ب مليون درهم)

2025	2024	البرامج والمشاريع البيئية		
0,8	0,8	تعزيز آليات رصد التلوث	المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث (مصلحة مسيرة بصورة مستقلة)	مساهمات وتحويلات من الميزانية العامة -التسيير-
0,8	0,8	المجموع		

■ ميزانية الاستثمار : الإعانات المرصدة للمرافق التابعة لقطاع التنمية المستدامة

(ب مليون درهم)

2025	2024	البرامج والمشاريع البيئية		
1,5	1,5	تعزيز آليات رصد التلوث	المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث (مصلحة مسيرة بصورة مستقلة)	مساهمات وتحويلات من الميزانية العامة -الاستثمار-
1,5	1,5	مكافحة تغير المناخ	مركز الكفاءات للتغيرات المناخية (4C)	
3	3	المجموع		

أوراق إثبات الحضور



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

عدد الحاضرين في اللجنة: 28
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة:
عدد المعتذرين: 4
عدد المتغيبين: 6
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة أكتوبر 2024
اجتماع رقم:

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 25 نونبر 2024

على الساعة: الحادية عشرة صباحا
أي السادسة مساء (7 مساء)

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2025.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاقلام العام للشغاليين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بن خالدة	فريق التجمع الوصفي للأحرار	اعتذر
النائب الثالث	الشيخ أحمد كواكبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكلاوي	الفريق الحركي	97
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	اعتذر
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاقلام العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقررة	مريم العلواني	فريق الاقلام المغربي للشغل	
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي- المعارضة الإقلامية	

الحمد
الطالب
السام



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السلامة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2025.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوصني للأحرار	اعتر
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		اعتر
عبد الرحيم العلافي		
إبراهيم أخراز		
حسن شمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحي		
أحمد احميمد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يحفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

كسر عبيد حشر الاستقلال



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

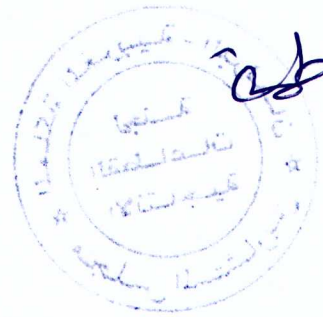
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2025.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد البكري	RNI	
كمال البجلي	RNI	
خالد السلي	الوفا والوليتي للشغل بالمغرب	
الكرمتي خلد	CNT	
محمد يوليت	الفريق الاستقلالي	
الويداني خمارت	الفريق الاستقلالي	
نصارك تحفلف	الفريق الحركي	
أحمد بكي الحبيد	الفريق الاشتراكي	
سويك عمرير	CEM	
عاطية الحسني	RNI	
مولاي مسعود انخاو	الاتحاد والمهامة	
مبارك السباعي	الفريق الحركي	
الحطفي ادعها	RNI	
عبد الرحمن الحسني	LAM	

CDT



فاطمة



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

عدد الحاضرين في اللجنة:
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة:
عدد/المعتذرين:
عدد المتغييبين:
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة أكتوبر 2024
اجتماع رقم:

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 26 نونبر 2024
على الساعة: مباشرة بعد الجلسة العامة.

الاسماء العامة
التي هي في

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2025.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	اعتذر
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بن خالدة	فريق التجمع الوصني للأحرار	اعتذر
النائب الثالث	الشيخ أحمدو المبدأ	فريق الأصالة والمعاصرة	اعتذر
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	اعتذر
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	بمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقررة	مريم العلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي- المعارضة الإتحادية	



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السلامة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2025.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوصني للأحرار	اعتر
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
عبد الرحيم العلافي		
إبراهيم أخراز		
حسن شמים	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
أحمد احميمد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق المركزي	
يحفظوبراي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

[illegible]



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

عدد الحاضرين في اللجنة: 25
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة:
عدد/المعتذرين:
عدد المتغيبين:
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة أكتوبر 2024
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 27 نونبر 2024
على الساعة: الحادية عشرة صباحا.

الزوال، والساعة ونصف
الي الثالث والعشرون

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2025.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	اعتذر
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بن خالدا	فريق التجمع الوصني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمد كواكبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	سل
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	اعتذر
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقررة	مريم العلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	نسيطة

خريف الامانة، العام 2024

عبد الكريم الحس



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السلطة التشريعية - البرلمان مجلس النواب مجلس المستشارين لجنة القطاعات الإنتاجية المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2025.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوصني للأحرار	
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
عبد الرحيم العلافي		
إبراهيم أخراز		
حسن شمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحي		
أحمد احميد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاللية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يحفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2025.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
خالد السيف	UNTM	
فاطمة زكّاف	CDT	
الكرشي حليص	CDT	
تلميذ الزمرامي	RNI	
فاطمة الحسّاني	RNI	
جليلة مرسي	RNI	
صادك الساعى	الفريق الحكومي	
عبد الرحمن الوفا	PAM	
نارنجي الحسي	CDT	
محمد حنين	RNI	
كمال الحوي	RNI	
عبد المجيد العربي	الحكومة الشعبية	
علوي لسن	UNTM	
لسليمة زرياني	UGTM	

أبو بكر عبد الفرق ٢٠ شراكة
نعم بدارك فظفان الفريق العربي



ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

عدد الحاضرين في اللجنة: 12

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة:

عدد المعتذرين:

عدد المتغييبين:

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:

الولاية التشريعية: 2021-2027

السنة التشريعية: 2024-2025

دورة أكتوبر 2024

اجتماع رقم:

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 02 دجنبر 2024

على الساعة: الثانية عشرة والنصف زوالا

إلى الساعة والنصف

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة
برسم السنة المالية 2025.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

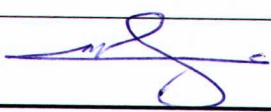
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	اعتر
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	اعتر
النائب الثاني	كمال بنخالدا	فريق التجمع الوصني للأحرار	اعتر
النائب الثالث	الشيخ أحمدو المبدأ	فريق الأصالة والمعاصرة	اعتر
النائب الرابع	عبد الله مكلوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	اعتر
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	اعتر
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقررة	مريم العلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	اعتر
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي- المعارضة الإتحادية	اعتر



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السلامة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية
المستدامة برسم السنة المالية 2025.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوصني للأحرار	
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
عبد الرحيم العلافي		
إبراهيم أخراز		
حسن شמים	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
أحمد احميمد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يحفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية
المستدامة برسم السنة المالية 2025.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
مبارك محمد	RNI	
عبد الله بن عبد الوهاب	RNI	
سعيد بن عبد الوهاب	CGEM	
علي بن علي	UNTM	
محمد البكري	RNI	
خالد السلي	UNTM	
عبد الوهاب بن عبد الوهاب	الانتقال	
صالح مسعود الحناوي	PAM	
عبد الوهاب بن عبد الوهاب	PAM	
عبد الوهاب بن عبد الوهاب	الحركة الشعبية	
عبد الوهاب بن عبد الوهاب	RN2	



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

عدد الحاضرين في اللجنة:
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة:
عدد/المعتذرين: 03
عدد المتغييبين:
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة أكتوبر 2024
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 05 دجنبر 2024
على الساعة: 13:16 إلى 14:16

جدول الأعمال: التصويت على الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم
السنة المالية 2025.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	أحمد ر
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	محمد
النائب الثاني	كمال بن خلد	فريق التجمع الوصفي للأحرار	محمد
النائب الثالث	الشيخ أحمد كوكا	فريق الأصالة والمعاصرة	محمد
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	أحمد ر
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	محمد
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	أحمد ر
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	محمد
المقررة	مريم العلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	محمد
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي-المعارضة الإتحادية	محمد



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السلامة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: التصويت على الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2025.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوصني للأحرار	
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
عبد الرحيم العلافي		
إبراهيم أخراز		
حسن شمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحي		
أحمد احميد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يحفظوبراي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	